Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com
المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 163 - 13ماي - Mai - 2014/ 2964 - الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5

« Le Monde Amazigh » interroge des candidats aux élections belges

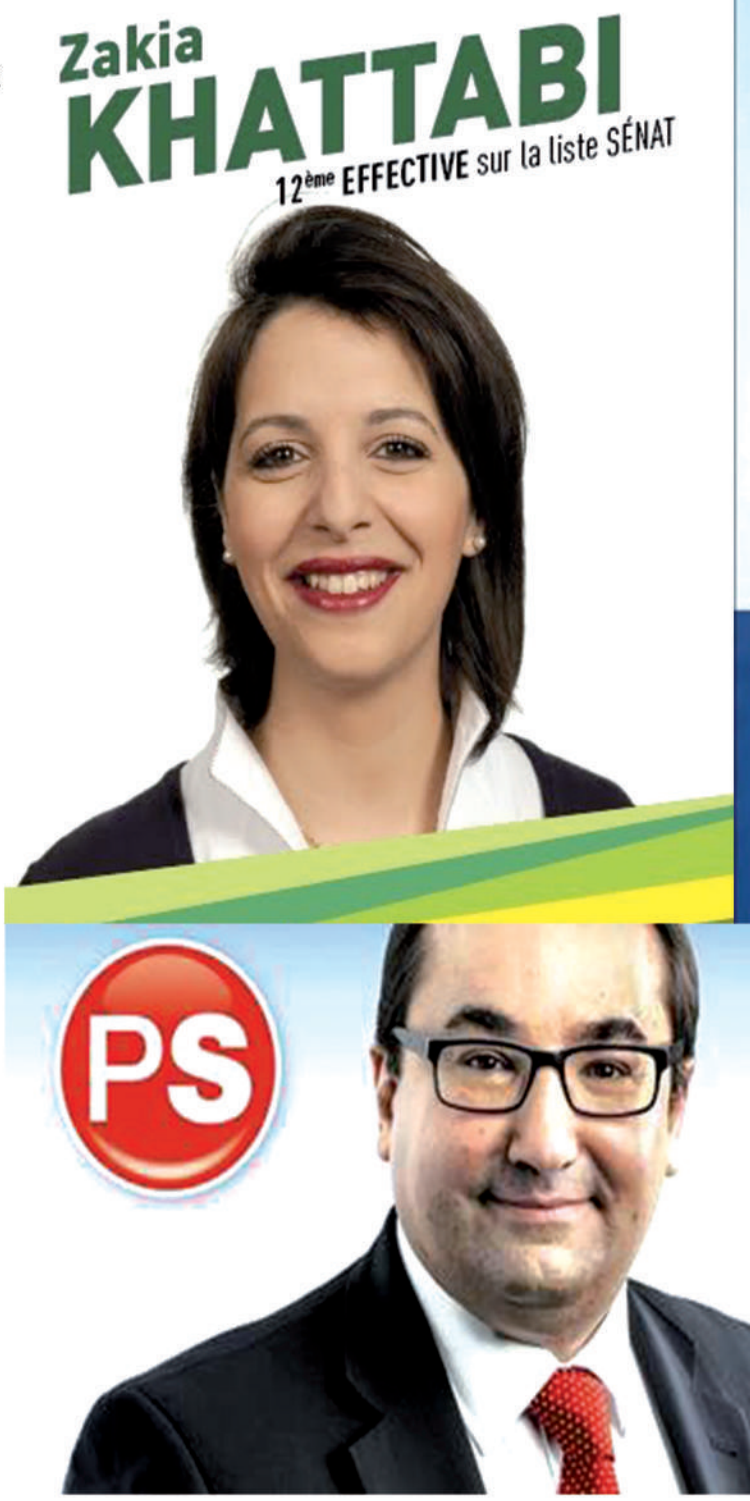

أمينة ابن الشيخ

مرحة لابد منها

إلى السيد رئيس الحكومة المغربية

الموضوع: معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة.

تزامنا مع الأحداث المؤسفة والأليمة التي أسفرت عن مقتل الطالب عبد الرحيم الحسناوي في جامعة ظهر المهراز بفاس، ونظرا لمراسلاتنا المتعددة في وقت سابق لوزيركم في العدل ولمؤسسات أخرى بخصوص ملف معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية، ونظرا للتجاهل الذي ووجهنا به فإننا نود تنبهيكم إلى أنكم رئيسا لحكومة المغرب وكل المغاربة ومن غير المقبول أن تمارسوا التمييز في الانحياز لفصيلكم الطلابي ولحزبكم أو لحركتكم في تناول ملفات تهم الشعب المغربي بمختلف أطيافه من قبيل العنف بالجامعة أو غيره، وتتعاملوا بمنطق خاص مع من ينتسب لتنظيماتكم، وبمنطق التمييز والعنصرية مع المواطنين المغاربة ومع من ينتمي منهم لإطارات أخرى، وذلك بمقاربة ملفات معينة من زاوية حزبية ضيقة بدل زاوية رئيس لحكومة مغربية تمثل كل المواطنين بغض النظر عن لونهم الحزبي أو غيره.

لقد تجاهلت حكومتكم ملف معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية الذين حكم عليهم بسنوات قاسية في السجن في ظروف غامضة عقب تعرضهم لهجوم من قبل نفس المكون الطلابي الذي تحملونه مسؤولية قتل طالب ينتمي إلى فصليكم الطلابي، وهو حدث يدعوا للأسف وفي غاية الخطورة، لكنه ليس الأول من نوعه وربما لن يكون الأخير ما لم تبادروا بفتح ملفات المحاكمات والضحايا الذين قتلوا أو سجنوا ظلما في أحداث العنف طيلة سنوات بالجامعات المغربية، من أجل وضع حد نهائي لمسلسل العنف بالجامعة وإنصاف حقيقي للضحايا من المعتقلين والقتلى وفي مساواة تامة بين المواطنين بغض النظر عن الانتماء الفئوي أو التبعية لحزبكم وحركتكم من عدمها.

إنه لمن المؤسف أن نبلغكم بالتجاهل المستمر لمطالبنا من قبل حكومتكم ممثلة في وزير العدل والحريات وكذا المندوب السامي السابق للسجون بخصوص المعتقلين في سجن تولال بمكناس حميد أوعضوش ومصطفى أوسايا المنتميين للحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة، الذين حوكما بطريقة شابتها اختلالات عديدة على خلفية هجوم تعرض له المكون الطلابي الأمازيغي بالجامعة من قبل مكون طلابي آخر يتبنى العنف وهو «البرنامج المرحلي» أو ما يعرف «بالطلبة القاعديين»، الذي اتهم مؤخرا بإرتكاب جريمة قتل أخرى راح ضحيتها طالب مغربي بجامعة فاس ينتمي لفصيلكم الطلابي.

ونود تذكيركم بمراسلتنا لعدد من مؤسسات الدولة بخصوص هذا الملف من دون أن نلقى التجاوب المطلوب، وفي هذا الإطار نورد ما يلي:

- مراسلة للسيد وزير العدل والحريات يوم 26 يناير 2012 من قبل منظمة التجمع العالمي الأمازيغي في موضوع الإطلاع على ملف المعتقلين الأمازيغ التي بقيت من دون رد.

- يوم 21 فبراير 2012 سلمت السيدة النائبة البرلمانية فاطمة تاباعمرانت ملفا عن المعتقلين السياسيين الأمازيغيين للسيد وزير العدل والحريات، من دون أن يلي ذلك أي عمل، رغم كل الوعود.

- يوم 15 أبريل 2013 قامت كل من السيدات أمينة إبن الشيخ رئيسة التجمع العالمي الامازيغي بالمغرب وفاطمة تاباعمرانت النائبة البرلمانية، والسيد رشيد الراخا الرئيس المنتدب للتجمع العالمي الأمازيغي المكلف بالعلاقات الخارجية، بمراسلة المندوب العام السابق لإدارة السجون وإعادة الإدماج في موضوع طلب الإذن بزيارة المعتقلين من دون أن تتم الإستجابة لهم.

- في 02 مايو 2011 أرسل المحاميين أحمد الدغرني ومنير ابن الأخضر مذكرة من أجل طلب الإفراج عن المعتقلين حميد أوعضوش ومصطفى أوسايا للسيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من دون ان نلمس أي تجاوب.

السيد رئيس الحكومة المغربية بعد أن تم تجاهل كل المذكرات والمراسلات والمطالب بخصوص المعتقلين الأمازيغيين في سجن تولال بمكناس، فإننا قررنا مراسلاتكم بموازاة تفجر الأحداث الدموية المؤسفة بجامعة فاس التي أسفرت عن مقتل طالب، ونتطلع لأن تتفاعلوا بشكل إيجابي مع مراسلتنا هذه، وبعيدا عن التمييز الذي شاب مختلف مقاربكم لعدد من الملفات فيما سبق.

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب
الرئيسة: أمينة إبن الشيخ

المجلس الإقليمي لتيزنيت وجمعية أساتذة الأمازيغية ينفوون خبرا زائفا عن تاباعمرانت

على إثر نشر جريدة مغربية لخبر زائف حول البرلمانية الأمازيغية والفنانة فاطمة تاباعمرانت يتعلق بعدم إلمامها بحرف تيفيناغ، في ورشة تكوينية نظمها المجلس الإقليمي لمدينة تيزنيت، أصدرت الجمعية الجهوية لأساتذة اللغة الأمازيغية بيانا توضيحيا في الموضوع جاء فيه أن جريدة وطنية مغربية نشرت بتاريخ الاثنين 05 ماي 2014، مقالا بوبت به صفحتها الأولى يتحدث عن فشل السيدة البرلمانية "فاطمة شاهو" في كتابة اسمها بحرف تيفيناغ خلال الدورة التكوينية لتعلم اللغة الأمازيغية وحرف تيفيناغ لفائدة الفاعلين التربيين بإقليم تيزنيت.

الذي نظمته الجمعية الجهوية لأساتذة اللغة الأمازيغية جهة سوس ماسة درعة بشراكة مع المجلس الإقليمي بتزنيت والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية ممثلة بنيابتها الإقليمية بتزنيت يوم السبت 03 ماي 2014 بمقر عمالة تزنيت.

وأكدت الجمعية الجهوية لأساتذة اللغة الأمازيغية في بيانها أن الورشات ضمت مجموعة من رجال السلطة وممثلي السكان وممثلي المصالح الخارجية للوزارات على رأسهم عامل الإقليم ورئيس المجلس الإقليمي والكاتب العام للعمالة وبعض البرلمانيين من بينهم النائبة البرلمانية "فاطمة شاهو". فالمستفيدين منهم من كان يتقن الكتابة باللغة الأمازيغية وبحرف تيفيناغ، ومنهم من يكتشفها لأول مرة.

واستغربت الجمعية الجهوية لأساتذة اللغة الأمازيغية جهة سوس ماسة درعة، للخبر الذي نشرته الجريدة ، خاصة وأن السيدة البرلمانية "فاطمة شاهو" تتقن الكتابة باللغة الأمازيغية وهذا ما تبين من خلال الورشة التي نشطها أساتذة متخصصون، بل نؤكد تمكنها من الكتابة بحرف Tifinagh IRCAM الذي هيأه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وحرف Tifi-nagh Fus g Fus الذي كان متداولا عند الحركة الأمازيغية خلال فترة التسعينيات مما يدل على تمرس السيدة البرلمانية في هذا المجال منذ تلك الفترة.

من جهة أخرى أصدر رئيس المجلس الإقليمي لمدينة تيزنيت السيد عبد الله غازي توضيحا بخصوص الورشة الإفتتاحية للبرنامج الإقليمي لتعليم اللغة الأمازيغية وحرف تيفيناغ لفائدة الفاعلين التربيين بالإقليم.

ورد فيه أنه على إثر انطلاق البرنامج الإقليمي لتعليم اللغة الأمازيغية وحرف تيفيناغ لفائدة الفاعلين التربيين بالإقليم، وما عرفته الورشة الإفتتاحية من مشاركة مهمة نوعا وكما للفاعلين التربيين والمسؤولين المحليين، وما خلفه ذلك من أصداء جد إيجابية سواء من طرف المستفيدين، أو من طرف الرأي العام المحلي والوطني، فوجئ بمادة إعلامية في إحدى الجرائد الوطنية "جريدة الأخبار" تضمنت مزايدة رخيصة على إحدى المشاركات المستفيدات من الورشة، ويتعلق الأمر بالنائبة البرلمانية المحترمة والفنانة المناضلة فاطمة شاهو "تبعمرانت"، والتي تمت مؤاخذتها باطلا بعدم التوفق في كتابة اسمها بحرف تفيناغ فيما سمته الجريدة بالفشل في اختبار أجري للمشاركين.

وأعلن رئيس المجلس الإقليمي لتيزنيت شجبه هذه المغالطة الغير موضوعية واللامهنية، وأكد للرأي العام الوطني أن النائبة البرلمانية والفنانة المناضلة فاطمة شاهو "تبعمرانت" كانت بحق من بين المستفيدين القلائل الذين يتوفرون على رصيد هام لا يستهان به من حيث التمكن من حرف تفيناغ قراءة وكتابة (وهذا بشهادة مؤطري الورشة، وكذا جميع الذين يعرفون النائبة تبعمرانت عن قرب).

وأكد عبد الله غازي في بيانه كذلك أن برنامج المجلس الإقليمي يستهدف في الأساس أصحاب القرار المتواجدين في مواقع المسؤولية محليا عبر تلقينهم مبادئ وأسس كتابة واستعمال حرف تفيناغ كخيار وطني تم التوافق حوله لكتابة اللغة الأمازيغية. وقد كانت مشاركة تبعمرانت ذات دلالات جد رمزية، وهي المعروف عنها مواقفها المستميتة فنيا وثقافيا وسياسيا دفاعا عن الأمازيغية ككل. هذا، ولم يكن في البرنامج أي بعد تقويمي أو اختباري للمشاركين المستفيدين – كما ذهب إلى ذلك صاحب المادة المذكورة – بل كانت الغاية منه تحسيسية تعليمية – تلقينية صرفة.

وأكد رئيس المجلس الإقليمي لتيزنيت في ختام بيانه التوضيحي على أن ثقة الفاعلين التربيين والمسؤولين المحليين بإقليم تيزنيت من منتخبين، ورجال سلطة مدنية وعسكرية، وممثلي مصالح الدولة الغير ممركزة...، ومشاركتهم الكثيفة، وتفاعلهم الجاد من خلال الورشة الإفتتاحية لهذا البرنامج، لهو دليل على التفاف الفاعلين المؤسساتيين حول قضية من القضايا المصيرية لبلدنا المغرب، وهي التعدد اللغوي، والأمازيغية كلغة وثقافة في ملك جميع المغاربة. إلى جانب وعيهم بأن المقاربة التربية هي المنهج الأمثل لتنزيل المقتضيات المتعلقة بدسترة اللغة الأمازيغية والرقي بها فعليا إلى لغة رسمية للدولة.

التجمع العالمي الأمازيغي بفرنسا يراسل سفير المغرب حول تفعيل الأمازيغية

راسل السيد بناصر عزاوي مندوب منظمة التجمع العالمي الأمازيغي بفرنسا سفير المغرب بباريس، لمطالبته بتفعيل ترسيم الأمازيغية عبر اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات وهذا أهم ما جاء في رسالة مندوب المنظمة العالمية الأمازيغية.

سيادة سفير المملكة المغربية بفرنسا

بعد الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية في الدستور عام 2011، يجب بذل الجهود وبدء الحوار لتنفيذ وتفعيل هذا الاعتراف، وكما تعلمون، تقر المادة 5 من الدستور المغربي اللغة الأمازيغية كلغة رسمية والثقافة الأمازيغية " تراث جميع المغاربة دون استثناء".

ونحن ندعوكم و نطلب منكم، السيد السفير، اتخاذ التدابير اللازمة لتأكيد الطابع الرسمي للغة الأمازيغية كما هو الأمر بالنسبة للعربية والفرنسية في السفارات المغربية بفرنسا، بدءا من إعطاء رؤية حقيقية على جميع المستويات للإدارات، بما في ذلك الكتابة بحرف تيفيناغ، وتمكين استخدام الأمازيغية في المحافل الدبلوماسية الخاصة بك، فإنه ليس من الطبيعي أن لغتنا الرسمية، الأمازيغية، لا يمكن أن يكون لها الحق في استخدامها في البعثات الدبلوماسية المغربية، وكتابة جميع الوثائق الرسمية المغربية جواز السفر، وبطاقة الهوية، و دفتر العائلة، وغيرها، بالأمازيغية وبحرفها تيفيناغ. واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تعليم اللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ، للمواطنين المغاربة، وتجنيد ما يكفي من المدرسين لتغطية جميع مناطق فرنسا، حيث يوجد عدد كبير من المغاربةووضع حد لحظر الأسماء الأمازيغية.

المشهد الإعلامي الأمازيغي يتعزز بمولود جديد تحت عنوان «السوسية للأخبار» وهي صحيفة شهرية تصدر عن شركة أنيلكام للتواصل والإعلام ش.م.م. والجريدة يديرها لحسن درميش وهي جريدة إخبارية تهتم برصد أخبار كل المناطق المغربية، وتضم أبواب مختلفة ومتنوعة وتقع في 20 صفحة تهتم بالأخبار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما تضم صفحة خاصة عن المرأة وصفحة بالأمازيغية وصفحة خاصة عن الرياضة وصدر منها لحد الان ثلاثة أعداد.

ونتمنى ان تكون جريدة السوسية اضافة نوعية للمشهد الاعلامي الامازيغي بالمغرب.

Le Monde Amazigh الأمازيغي العالم
www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ
• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
سعيد الفرواح
• المتعاونون:
إبراهيم فاضل
سعيد باجي
رشيد غاندي
منتصر أحولي (إثري)
صالح بن الهوري
مصطفى ملو
سعيد العمراني
• كتاب الرأي:
محمد بسطام
مبارك بولكيد
علي أوعسري
علي أمصوبري
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• السكرتارية:
نسرين دجان
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web: www.amadalpresse.com
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
ATLAS PRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
:Compte Bancaire
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

MOSAIK
مؤسسة خاضعة للتأمين رقم 99 - 17 المنظم للتأمين

PACK AUTO WW

إختاروا إمتيازات تأمينكم كما تختارون إمتيازات سيارتكم الجديدة !

متعدد الأخطار

نقل الأشخاص

كسر الزجاج

أضرار الإصطدام

السرقة-الحريق

أضرار الإصطدام
بدون سقف

حماية قانونية

عروض مناسبة لتأمين سيارتكم الجديدة

عند شرائكم لسيارة جديدة، تهتمون بأدق التفاصيل : النوع، المحرك، الخيارات... وذلك حسب إمكانياتكم.
مع Pack Auto WW ل RMA WATANYA يمكنكم الآن تشخيص تأمينكم : إختاروا ما بين 10 عروض مصممة خصيصا لتلبية حاجياتكم، **تستفيدون بالإضافة إلى ذلك من تخفيضات جد مهمة.**

للمزيد من المعلومات اتصلوا بسرعة بمرشدكم في التأمين.

www.rmawatanya.net

RMA WATANYA
دائما بجانبكم

تواصل وزارة الداخلية ، من فاتح أبريل إلى غاية منتصف شهر ماي الجاري، أشغال الملتقيات الخمس الجهوية التي تنظمها حول ما أسمته «الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية» بكل من مدينة وجدة، إفران، ورزازات ومراكش والقنيطرة. وكان حفل إنطلاق ذات الحوار الوطني قد أعطيت انطلاقة أشغاله من طرف الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية يوم 19 مارس 2014 ، تحت شعار «الأراضي الجماعية : نحو تنمية بشرية مستدامة»، والذي من المرتقب أن يتوج بمناظرة وطنية في 17 يونيو المقبل بمدينة الرباط، لتحديد خارطة طريق الإطار القانوني والتدبيري للأراضي الجماعية بعد دستور 2011. ونظرا للأهمية التي تعطيها جريدة «العالم الأمازيغي» لهذا الموضوع، والذي سبق لها وأن تناولته في العديد من المناسبات، ارتأت إنجاز هذا الملف.

«الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية»
أكبر احتيال لنزع وغصب أراضي القبائل والسلاليات الأمازيغية

الملف من إعداد: سعيد باجي

أراضي الجموع، أراضي الدولة، أراضي الجماعات السلالية، أراضي الجماعات المحلية، أراضي الجماعات الترابية، أراضي الجماعات القروية، أراضي الجماعات الحضرية، أراضي الجماعات شبه الحضرية، أراضي الجماعات الجبلية، أراضي الجماعات الصحراوية، أراضي الجماعات الواحية، أراضي الجماعات الساحلية، أراضي الجماعات الداخلية، أراضي الجماعات الخارجية، أراضي الجماعات الأمازيغية، أراضي الجماعات العربية، أراضي الجماعات الإفريقية، أراضي الجماعات الآسيوية، أراضي الجماعات الأوروبية، أراضي الجماعات الأمريكية، أراضي الجماعات الأسترالية، أراضي الجماعات الأفريقية، أراضي الجماعات الآسيوية، أراضي الجماعات الأوروبية، أراضي الجماعات الأمريكية، أراضي الجماعات الأسترالية

تواصل وزارة الداخلية ، من فاتح أبريل إلى غاية منتصف شهر ماي الجاري، أشغال الملتقيات الخمس الجهوية التي تنظمها حول ما أسمته «الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية» بكل من مدينة وجدة، إفران، ورزازات ومراكش والقنيطرة. وكان حفل إنطلاق ذات الحوار الوطني قد أعطيت انطلاقة أشغاله من طرف الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية يوم 19 مارس 2014 ، تحت شعار «الأراضي الجماعية : نحو تنمية بشرية مستدامة»، والذي من المرتقب أن يتوج بمناظرة وطنية في 17 يونيو المقبل بمدينة الرباط، وفق مقاربة حددها بيان وزارة الداخلية في «إجراء تشخيص للوضعية الحالية و دراسة الرهانات الرئيسية بهدف تقديم اقتراحات بخصوص التوجهات المستقبلية لهذا الرصيد العقاري من أجل بلورة رؤية مستقبلية في إطار توافقي و تشاوري مع مختلف الشركاء». كما «تهدف الأشغال إلى بلورة التوجهات الكبرى للإصلاحات التي يتعين إنجازها لحماية الرصيد العقاري التابع للجماعات السلالية وتثمينه خدمة لمصالح ذوي الحقوق ودعما للتنمية المحلية والوطنية..» على حد تعبير البيان ذاته. ويأتي ذلك تزامنا مع الذكرى 95 لصدور الظهير الذي يحمل توقيع الصدر الأعظم محمد المقري نيابة عن السلطان مولاي يوسف، وأطلع عليه وأذن بنشره في الجريدة الرسمية الماريشال ليوطي في 27 أبريل 1919 في» تنظيم ولاية الدولة على الجماعات الأهلية وفي ضبط تدبير الأملاك المشتركة بينها وتفويتها»، وهو الظهير تغيرت معظم فصوله، حسب ما وقع تغييره أو تتميمه بظهير 6 فبراير 1963، وأصبح يحمل إسم ظهير « «تنظيم ولاية الدولة على الجماعات وتنظيم الوصاية الإدارية عليها وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها».

إلى ذلك تميزت الجلسات الإفتتاحية لهذه الملتقيات الجهوية بعروض يلقيها مدير الشؤون القروية أو نائبه حول السياق العام للحوار الوطني و الرهانات المرتبطة بأراضي الجماعات السلالية و الأهداف المتوخاة من وراء تنظيم الحوار ، التي تتحدد في سياق دستوري وسياسي جديد(الجهوية الموسعة، المناصفة) وفي بروز هيئات تمثيلية جديدة للدفاع عن مصالح الجماعات السلالية، من جمعيات المجتمع المدني وتنسيقيات شبابية ونسائية لذوي الحقوق، والإهتمام المتزايد بموضوع هذه الأراضي، في أوساط الإعلاميين والفاعلين السياسيين والعموميين والخواص، مع تعدد وتضخم الصراعات والنزاعات بخصوص ملكية واستغلال الأراضي الجماعية ذاتها، مع المطالب المتزايدة من طرف منتخبين وسياسيين من أجل مراجعة الإطار القانوني المنظم للأراضي الجماعية والتي تتمثل في مقترحات قوانين لفرق برلمانية، بأعتبارها التغييرات التي تدفع كلها في اتجاه بناء رؤية جديدة لتثمين الأراضي الجماعية عبر تنظيم حوار وطني بحضور كل الفاعلين، كما جاء في كلمات القائمين على هذا الحوار.

* وزارة الداخلية تحاور نفسها فيما يسمى ب «الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية» :

أحسن تعبير لوصف أشغال «الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية» هو ما عبر عنه أحد الفاعلين الحقوقيين وهو أن «وزارة الداخلية تحاور نفسها في موضوع مطالبة بالمساءلة فيه، سواء من خلال الوصاية أو مجلس الوصاية». والحال أن أجهزة الحوار لم تخرج عن دائرة وزارة الداخلية(مديرية الشؤون القروية بخاصة)، فاللجنة الإستراتيجية التي يترأسها وزير الداخلية هي التي تحدد التوجهات العامة لذات الحوار، في حين أسندت رئاسة لجنة المواكبة إلى الوالي الكاتب العام للوزارة وهي اللجنة التي تصادق على أشغال اللجنة التقنية، هذه الأخيرة يترأسها مدير الشؤون القروية واللجنة أسندت إليهما مهام الإشراف على إعداد أشغال الحوار الوطني، كما تم اختيار منسق عام للحوار الوطني والتعاقد مع مكتب دراسات يضم مجموعة من الخبراء ووكالة للتنظيم والتواصل، على حد تعبير وثيقة يتضمنها الملف الصحفي المعتمد لأشغال الحوار.

والملاحظ أن هذه اللجن تتشكل من موظفي «مديرية الشؤون القروية»، مكونين وحدهم قاعدة الحضور، بالإضافة إلى أفواج من رجال السلطة ورؤساء الجماعات والبعض من نواب أراضي الجموع الموالين لمصالح السلطة المحلية والوطنية ، وهو الأمر الذي اعتبره فاعلون جمعويون وذوي حقوق «تحايلا على القانون لأجل التملص من المسؤولية «. في حين يظل «مجلس الوصاية»، باعتباره المؤسسة التي تتمتع باختصاصات إدارية وقضائية لتدبير الأراضي الجماعية، العنصر الغائب في هذا الحوار والمطالب، حسب بعض ذوي الحقوق، بإعطاء توضيحات حول الخلل الذي نتج عن تدبيره لهذا الملف وخلف آلاف الضحايا من ذوي الحقوق.

و حسب منهجية الحوار، فيتوزع أعضاء اللجنة التقنية على ثلاث ورشات موضوعاتية ، في كل ملتقى، الورشة الأولى تخص الأراضي ا لجما عية ا لمخصصة للأ نشطة الفلاحية المقدرة مسا حتها بمليوني هكتار و الموزعة بين أراضي مسقية (300 ألف هكتار) و بورية (1.7 مليون هكتار)؛ والورشة الثانية، تهم الأراضي الجماعية المخصصة للرعي و التي تمثل ما يناهز12.5 مليون هكتار؛ أما الورشة الثالثة، فتتناول الأراضي الجماعية الواقعة بالمناطق الحضرية وشبه الحضرية و التي تقدر مساحتها ب 300 ألف هكتار . لتختتم أشغال كل ملتقى على حدة، بجلسة عامة ختامية لتلاوة خلاصاته ، والتي اعتبرتها بعض الفعاليات الأكاديمية والجمعوية الحاضرة في أشغال أحد ملتقيات الحوار بالجاهزة، ولا تأخذ بعين الإعتبار محتوى النقاش الدائر في كل ورشة على حدة، مع استعمال اللجنة المشرفة لمفاهيم غامضة كالإلحاح على إعادة تحديد مفهوم «الأراضي الجماعية» و»»ذوي الحقوق» و»نائب جماعي» و»الوصاية» ...في مقابل ذلك تكون مجمل تدخلات الحضور، عبارة عن أسئلة استفسارية من الحاضرين موجهة لوزارة الداخلية عن الإشكالات التي أثارتها وصايتها على هذا الصنف من الأراضي، وما أثارته الظهائر المعدلة لظهير 27 أبريل 1919، آخرها ظهير 1963 ومجموعة من المراسيم والمذكرات الصادرة في عهد الإستقلال، وما إذا كان الخلل يكمن في ظهير الماريشال ليوطي أم في عدم تفعيل روح هذا الظهير، الذي حررت وثيقته عقب لقاءات جمعت مسؤولين عن الإقامة العامة الفرنسية ببعض القبائل في نواحي الحاجب في الأشهر الأولى من عام 1919، أي بعد عودة فرنسا مباشرة من حروب العالمية الأولى والتي جعلتها ضعيفة، لترضخ لشروط القبائل وصياغتها في شكل ظهير، سرعان ما ستحاول التملص منه، من خلال صياغة ظهائر أخرى مغيرة أو متممة، بعد استعادتها لقوتها العسكرية والسياسية بضعة أشهر بعد ذلك.

* هل ستستجيب وزارة الداخلية إلى مطلب رفع الوصاية عن الأراضي الجماعية؟

طالب، بعض الحاضرين في أشغال أحد الملتقيات الخمس حول الأراضي الجماعية، برفع وصاية الداخلية عن أراضي القبائل والجماعات السلالية وبإلغاء الظهير الإستعماري المنظم لهذه الأراضي الصادر في 27 أبريل1919، منددين في الآن ذاته بالسياسة التي تنهجها الدولة ومصالحها الوطنية والمحلية أو البعض من ذوي النفوذ، في نزع ومصادرة الأراضي الجماعية بطرق ملتوية وممنهجة. إلا أنه وبالرجوع إلى الظهير المذكور،كما أحالنا على ذلك الأستاذ الحسين الملكي، لايوجد ما يحيل على»الوصاية إلى وزارة الداخلية ولا إلى غيرها»، لأن وزارة الداخلية لم تكن موجودة في ذلك الحين، وأن الصدر الأعظم هو الذي كان يقوم بتفعيل ما يقتضيه «تنظيم ولاية الدولة على الجماعات الأهلية وضبط تدبير الأملاك المشتركة بينها وتفويتها»، بمقتضى ظهير المقيم العام الفرنسي هوبير ليوطي، ولم تظهر «وصاية الداخلية» على الأراضي الجماعية إلا في عهد الإستقلال ، وذلك بمقتضى ظهير 28 يوليوز 1956، بتغيير الفصل الثالث من ظهير ليوطي، وحل محل «مجلس الولاية» الذي كان يترأسه قاضي بمحكمة الإستئناف آنذاك(عام 1919) ما سمي ب»مجلس الوصاية» الذي أصبح يترأسه وزير الداخلية بمقتضى ذات الظهير، حسبما وقع تغييره أو تتميمه بظهائرأخرى، كان آخرها ظهير 6 فبراير 1963 المتعلق ب»تنظيم ولاية الدولة على الجماعات وتنظيم الوصاية الإدارية عليها وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها». فيما كانت البعض الأخرى من المداخلات التي شهدتها أشغال الحوار عبارة عن شكايات متعلقة بحالات النزاعات والتفويتات والترامي على مساحات شاسعة من هذه الأراضي وإقصاء جموع من ذوي الحقوق. وبينما تقول وزارة الداخلية أنها تعتمد مقاربة التشارك مع المجتمع المدني لأجل إيجاد حل لذات الأراضي، عبرت جمعيات أمازيغية عن إقصائها من فعاليات الحوار حول الأراضي الجماعية التي تعتبر رصيدا عقاريا تساهم بطريقة مباشرة في الإنتاج الوطني، نظرا لمساحتها المقدرة بحوالي 15 مليون هكتار والتي تغطي ما نسبته 40 في المائة من مجموع الأنظمة العقارية بالمغرب، والتي تعود ملكيتها إلى حوالي 4500 جماعة سلالية موزعة على 60 إقليم وينوب عنها 7600 نائب يعملون تحت وصاية الداخلية ومجلس الوصاية بعيدا عن السلالات التي يمثلونها. في الوقت الذي أكد فيه نائب مدير الشؤون القروية، في العرض الذي يعيد دائما إلقاءه في كل ملتقى، أن 98 في المائة من هذه الأراضي تستغل مباشرة من طرف الجماعات السلالية، فيما لاتسير مصالح الوصاية سوى 2 في المائة منها فقط وذلك عبر الكراء، التفويت أو الشراكة...

وبدورها تدعو منظمات وجمعيات أمازيغية إلى رفع الوصاية عن الجماعات السلالية والقبلية مع اعتماد القوانين العرفية في إطار التطابق مع مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية وبدون أي تمييز بين الرجال و النساء. ففي هذا الصدد تم توقيع ميثاق على هامش الندوة الدولية حول الحقوق الجماعية في الأراضي والغابات والموارد المنظمة بمدينة أكادير يومي 19و20 أبريل 2014 من طرف كونفدرالية تامونت ن يفوس ومنظمة تامينوت، يتضمن الميثاق جملة من التوصيات، تدعو البعض منها إلى إعادة كل الأراضي والغابات والموارد إلى الجماعات والأفراد والقبائل التي كانت تملكها أو تنتفع بها وانتزعت منها في عهد الحماية أو في عهد الإستقلال بدون احترام الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة، مع التعويض العادل والمنصف في إطار قواعد جبر الضرر؛ على أن يتم إخضاع حسابات الجماعات السلالية والقبلية للتدقيق المالي من طرف المحاكم المالية المختصة. داعيا(الميثاق) إلى تشكيل لجنة تقصي برلمانية بشأن تفاصيل كل الموارد المالية التي كانت تسيرها مصالح وزارة الداخلية وإعلان مداخل صندوقها ومصاريفه بكل شفافية مع اعتبار جميع عمليات التحديد الإداري والتحفيظ العقاري التي تمت من طرف الحماية، غصبا وانتزاعا لحق الملكية؛ فضلا عن ضرورة إيقاف العمليات الجارية للتحديد الإداري و التحفيظ العقاري وإعادة النظر في العمليات السابقة.

أراضي الجموع.. إشكالات ومفاهيم أساسية ورهانات الحوار الوطني

ساعيد الفرواح

آراضي الجموع أو آراضي الجماعات السلالية هي تلك الأراضي التي تملكها على المشاع جماعات من السكان تنتمي للأصل نفسه أو السلالة ذاتها، ويتولى تسييرها أفراد العائلات المنتمين للجماعة أو نوابها تحت سلطة وصاية الدولة عبر وزارة الداخلية، وقد اختص ظهير 27 أبريل 1919 بتحديد أشكال تسيير هذه الأراضي، التي لا يمكن تفويتها أو تملكها بالتقادم، مع استثناء تفويتها لفائدة السلطات العمومية أو الجماعات المحلية، غير أن تفويتها ترافقه عادة عدة مشاكل تكون مدعاة للإحتجاج من قبل السكان المتضررين من مختلف عمليات التفويت التي يشهدها المغرب، سواء أكان التفويت لصالح الدولة أو الجماعات المحلية،في إطار المنفعة العامة.

قامت الدولة المغربية بالتدخل في تدبير أراضي الجموع من خلال خلق جهاز تابع لوزارة الداخلية، أصبح هو الوصي عليها بدل «الجماعة» مع صدور الظهير المنظم لأراضي الجموع سنة 1965، لكن المنظومة القانونية المرتبطة باستغلال أراضي الجموع تطرح إشكاليات التقادم، خاصة وأنها تعود للفترة الاستعمارية، وتؤطر بظهير 27 أبريل 1917 الذي تم تعديل بعض مواده سنة 1965 بطريقة شكلية.

بالإضافة إلى تخلف المنظومة القانونية المرتبطة بأراضي الجموع والجماعات السلالية ما جعلها مصدراً للنزاعات داخل مختلف محاكم المغرب، حول توزيع أو الاستفادة من هذه الأراضي، كما تسبب ذلك في احتجاجات عبر سنوات عمت مختلف مناطق المغرب نظرا لكونها عرضة للنهب والاستغلال خارج القانون، أو بشكل قانوني لكنه يخرق حقوق المنتفعين من تلك الأراضي، فقد شكلت بعض الأعراف القبلية كذلك عائقا أمام النساء السلاليات بالخصوص اللواتي حرمن لعقود من حقهن في الإنتفاع من الأراضي، ما جعل هؤلاء النسوة إلى جانب منظمات حقوقية يخرجن للنضال وللإحتجاج من أجل حقوقهن كما تفرض ذلك المواثيق الدولية لحقوق المرأة والإنسان، وقد كانت المرأة حسب ظهير 1919، لا تستفيد من حق الإنتفاع من أراضي الجموع، وفي حالة إذا كانت أرملة فهي تستفيد فقط إذا كان لها ولد ذكر، وتحرم من ذلك إذا أنجبت بنات فقط، حسب أعراف قبلية في مناطق مغربية مختلفة هدفها الحفاظ على أرض القبيلة داخلها.

وبعد أن كانت الوضعية السابقة تكرس إقصاء النساء السلاليات من الاستفادة من الأراضي الجماعية ومن عائداتها، تبنت وزارة الداخلية مقاربة لوضع حد لها، مكنت من إعطاء النساء السلاليات نفس حقوق الرجال، وتم تفعيلها بإصدار دوريتين:

– الدورية الوزارية عدد 60 بتاريخ 25/10/2010 بخصوص استفادة النساء السلاليات من التعويضات المادية الناتجة عن العمليات العقارية (الكراء و التفويت).

– الدورية الوزارية عدد 17 بتاريخ 30 مارس 2012 الخاصة بإعطاء حق الإنتفاع للنساء السلاليات في الأراضي الجماعية.

و قد مكن تطبيق مقتضيات هاتين الدوريتين من انتفاع عشرات الآلاف من النساء السلاليات، حسب حصيلة النتائج المسجلة من سنة 2011 إلى حدود نهاية شهر فبراير 2013.

هذا ونظرا لأهمية قضية أراضي الجموع ومختلف الإشكالات الحقوقية والقانونية التي تطرحها، أنشأت وزارة الداخلية المغربية موقعا إلكترونيا خاصا بالجماعات السلالية والأراضي الجماعية، تحدد فيه بدقة مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالأراضي السالفة الذكر، إلى جانب إيرادها لمعطيات تهم الحوار الوطني الذي أطلقته وزارة الداخلية المغربية مؤخرا مع مختلف الفاعلين ذوي العلاقة بالموضوع برعاية ملكية سامية، تحت شعار: «الأراضي الجماعية نحو تنمية بشرية مستدامة»، من أجل بلورة رؤية مستقبلية في إطار توافقي وتشاوري مع مختلف الشركاء و الفاعلين.

ونظرا لأهمية المعطيات والإحصاءات الواردة في ذات الموقع (http://www.terrescollectives.ma/) نورد عددا منها على المنوال التالي:

*** مفاهيم أساسية حول أراضي الجموع:**

تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الجماعية ب 15 مليون هكتار وهي ملكية للجماعات السلالية .تعرف هذه الجماعات كقبائل، فخذات قبائل، دواوير أو كل مجموعة سلالية، ويطلق على الأشخاص الذين ينتمون إلى الجماعة السلالية ويتمتعون بحق الإنتفاع من الأراضي الجماعية «ذوي الحقوق».

تتميز هذه الأراضي بكونها غير قابلة للتقادم، ولا للحجز ولا للتفويت (باستثناء الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية والجماعات السلالية).

يتم توزيع حق الانتفاع منها بين ذوي الحقوق من طرف جمعية المندوبين وهي مؤسسة تتكون من نواب الجماعة السلالية وهم الممثلون الشرعيون لجماعتهم السلالية والمخاطبون الرئيسيون، وتتكلف جمعية المندوبين بتدبير الممتلكات الجماعية طبقا للأعراف والعادات وكذا تعليمات الوصاية التي تعهد إلى السيد وزير الداخلية. (كما تسهر على تسيير شؤون هذه الوصاية على الجماعات السلالية مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية وكذا السلطات الإقليمية).

*** مؤهلات أراضي الجموع:**

تمتد الأراضي الجماعية على مساحات شاسعة من التراب الوطني (حوالي 15 مليون هكتار) منها :

• 12,6 مليون هكتار للرعي.

• 2 مليون هكتار للفلاحة (منها 350 ألف هكتار داخل المدارات السقوية).

• 300 ألف هكتار حضرية وشبه حضرية.

تستغل 98% من هذه الأراضي من طرف الجماعات السلالية، فيما لا تدير مصالح الوصاية إلا 2% منها.

ويقدر عدد الجماعات السلالية بما يناهز 4500 جماعة سلالية موزعة على 60 عمالة وإقليم. ويمثلها 7600 نائب سلالي.

*** الإطار القانوني لأراضي الجموع:**

تخضع الأراضي الجماعية والجماعات السلالية لظهير 17 أبريل 1919 كما تم تعديله وتتميمه والذي ينظم تدبير الوصاية على الجماعات السلالية.

من أجل صيانة حقوق الجماعات السلالية وحماية الأراضي الجماعية من كل أشكال الترامي والاستيلاء تتم التصفية القانونية لهذه الأراضي وفق ظهير 18 فبراير 1924 المتعلق بالتحديد الإداري للأراضي الجماعية وقانون التحفيظ العقاري لسنة 1913 وتستثنى من ظهير 1919 الأراضي الواقعة في دوائر الري فهي تخضع لمقتضيات ظهير 25 يوليوز 1969 المتعلق بالتمليك الفردي للأراضي الجماعية الواقعة داخل مناطق الري.

*** مؤسسات تسيير أراضي الجموع:**

- مجلس الوصاية:

مؤسسة تحكيمية وتقريرية تعمل تحت إشراف السيد وزير الداخلية تبث في النزاعات داخل الجماعات السلالية وبين الجماعات السلالية. والطعون المقدمة بخصوص لوائح ذوي الحقوق، وطلبات توزيع المدخرات الجماعية، ملفات تفويت الأراضي الجماعية.

- النائب:

تعد مؤسسة النائب من أهم المرتكزات التي ينبني عليها نظام تدبير وتسيير الأملاك الجماعية. إذ يتم تمثيل الجماعات السلالية عن طريق أشخاص يعينون من طرف جماعتهم ويشكلون ما يعرف بجمعية المندوبين أو جماعة النواب (الفصل الثاني من ظهير 27 أبريل 1919)، ويكتسبون صفة الممثل الشرعي الوحيد والمخاطب الرئيسي في كل ما يتعلق بتدبير وتسيير شأن الجماعة السلالية التي ينوب عنها، ويقوم النائب بمهامه بصفة تطوعية وبدون مقابل.

- السلطات المحلية والإقليمية:

تمارس السلطات الإقليمية والمحلية مهام الوصاية المقربة من خلال :

• ضبط العنصر البشري.

• التصفية القانونية للممتلكات العقارية.

• حماية الأراضي الجماعية.

• تثمين الأراضي الجماعية (التفويت والكراء).

• دعم عمليات التحصيل.

•إنجاز المشاريع التنموية لفائدة الجماعات السلالية.

•وضع قاعدة المعطيات.

– الرهانات

*** الحوار الوطني:**

أضحت أراضي الجماعات السلالية، خلال العقود الأخيرة، موضوع رهانات متعددة، يتدخل فيها عدد من الفاعلين والشركاء.

- الرهان البشري والاجتماعي :

الأراضي الجماعية، فضاء يعيش فيه جزء هام من ساكنة البلاد، لكنه يعاني من اتساع دائرة الفئات الهشة مع تزايد المطالب والانتظارات.

- الرهان الاقتصادي :

تشكل الأراضي الجماعية رصيدا احتياطيا عقاريا مهما هو محط اهتمام متزايد للفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص. لكن استغلال الأراضي الجماعية يبقى دون المؤهلات التي تتوفر عليها بسبب تعدد الإكراهات. ومستقبل هذه الأراضي رهين بالرفع من الاستثمارات والإنتاجية وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية.

- الرهان البيئي :

تعاني أراضي الجماعات السلالية من تزايد الضغط على الموارد الطبيعية (الموارد المائية، الضغط المتزايد على المراعي...) مما يحتم ضرورة ترشيد استهلاك الموارد والحفاظ على التوازنات الإيكولوجية.

الرهان القانوني والمؤسساتي :

في ظل تقادم الإطار القانوني الخاص بأراضي الجماعات السلالية، أصبح من الضروري وضع قواعد قانونية تساير وتواكب السياق العام الوطني وتستجيب لمتطلبات وانتظارات الفاعلين والشركاء، بالإضافة إلى ملائمة الإطار المؤسساتي للإصلاحات القانونية والتنظيمية المرتقبة.

السياق العام للحوار الوطني حول الأراضي الجماعية:

يتم تنظيم الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية في ظل سياق عام يتميز بما يلي:

سياق دستوري وسياسي جديد : (الجهوية الموسعة، المناصفة).

الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك و الشعب و الذي أكد على أهمية المقاربة التشاركية في إنجاز الإصلاحات الأساسية؛

بروز هيئات تمثيلية جديدة للدفاع عن مصالح الجماعات السلالية: (جمعيات المجتمع المدني وتنسيقيات شبابية ونسائية لذوي الحقوق).

اهتمام متزايد بموضوع الأراضي الجماعية: (إعلامي، الفاعلين السياسيين والعموميين والخواص).

تعدد وتضخم الصراعات والنزاعات بخصوص ملكية واستغلال الأراضي الجماعية : (نزاعات بين الجماعات السلالية وداخل الجماعات السلالية، نزاعات مع الأغيار).

مطالب متزايدة من طرف منتخبين وسياسيين من أجل مراجعة الإطار القانوني المنظم للأراضي الجماعية: (مقترحات القوانين الخاصة بالفرق البرلمانية).

هذا السياق وهذه التغييرات تدفع كلها في اتجاه بناء رؤية جديدة لتثمين الأراضي الجماعية عبر تنظيم حوار وطني بحضور كل الفاعلين المعنيين.

*** أهداف الحوار**

يتم تنظيم الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس تحت شعار: «الأراضي الجماعية نحو تنمية بشرية مستدامة» من أجل بلورة رؤية مستقبلية في إطار توافقي وتشاوري مع مختلف الشركاء و الفاعلين.

يهدف هذا الحوار إلى:

• وضع تشخيص مشترك حول واقع الأراضي الجماعية.

•دراسة الرهانات والإشكاليات المطروحة.

•صياغة رؤية مشتركة حول مستقبل الأراضي الجماعية.

بلورة التوجهات الكبرى للإصلاحات التي يتعين إنجازها لحماية الرصيد العقاري الجماعي وتثمينه خدمة لمصالح ذوي الحقوق ودعما للتنمية المحلية والوطنية.

منهجية الحوار

يرتكز الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية على ثلاث ورشات موضوعاتية:

•الورشة الأولى : الأراضي الجماعية الفلاحية المقدرة مساحتها بمليوني هكتار والموزعة بين أراضي مسقية (300.000 هكتار) وبورية (1.7 مليون هكتار)؛

•الورشة الثانية: الأراضي الجماعية والتي تمثل ما يناهز12.5 مليون هكتار؛

•الورشة الثالثة: الأراضي الجماعية الواقعة في المناطق الحضرية والشبة الحضرية والتي تقدر مساحتها ب 300.000 هكتار.

وتنظم أشغال الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تنظيم لقاء لإعطاء انطلاقة الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية.

المرحلة الثانية: تتظيم خمس ملتقيات جهوية، ستشكل فضاءات لتمكين الفاعلين المحليين المباشرين في المساهمة والإدلاء بآرائهم في الحوار.

المرحلة الثالثة: تنظيم مناظرة وطنية وذلك بمشاركة فعاليات تمثل القطاعات الحكومية المعنية والهيئات النيابية للجماعات السلالية والمنتخبين وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني و الأكاديميين والباحثين ووسائل الإعلام.

أجهزة الحوار

لضمان تنظيم أحسن لسير أشغال الحوار الوطني، تم إحداث مجموعة من الأجهزة التنظيمية:

• اللجنة الإستراتيجية تحت رئاسة السيد وزير الداخلية تحدد التوجهات العامة؛

• لجنة المواكبة تحت رئاسة السيد الوالي الكاتب العام لوزارة الداخلية تصادق على أشغال اللجنة التقنية؛

• لجنة تقنية تحت رئاسة السيد مدير الشؤون القروية تشرف على إعداد أشغال الحوار الوطني.

بالإضافة إلى اختيار منسق عام للحوار الوطني والتعاقد مع مكتب دراسات يضم مجموعة من الخبراء ووكالة للتنظيم والتواصل.

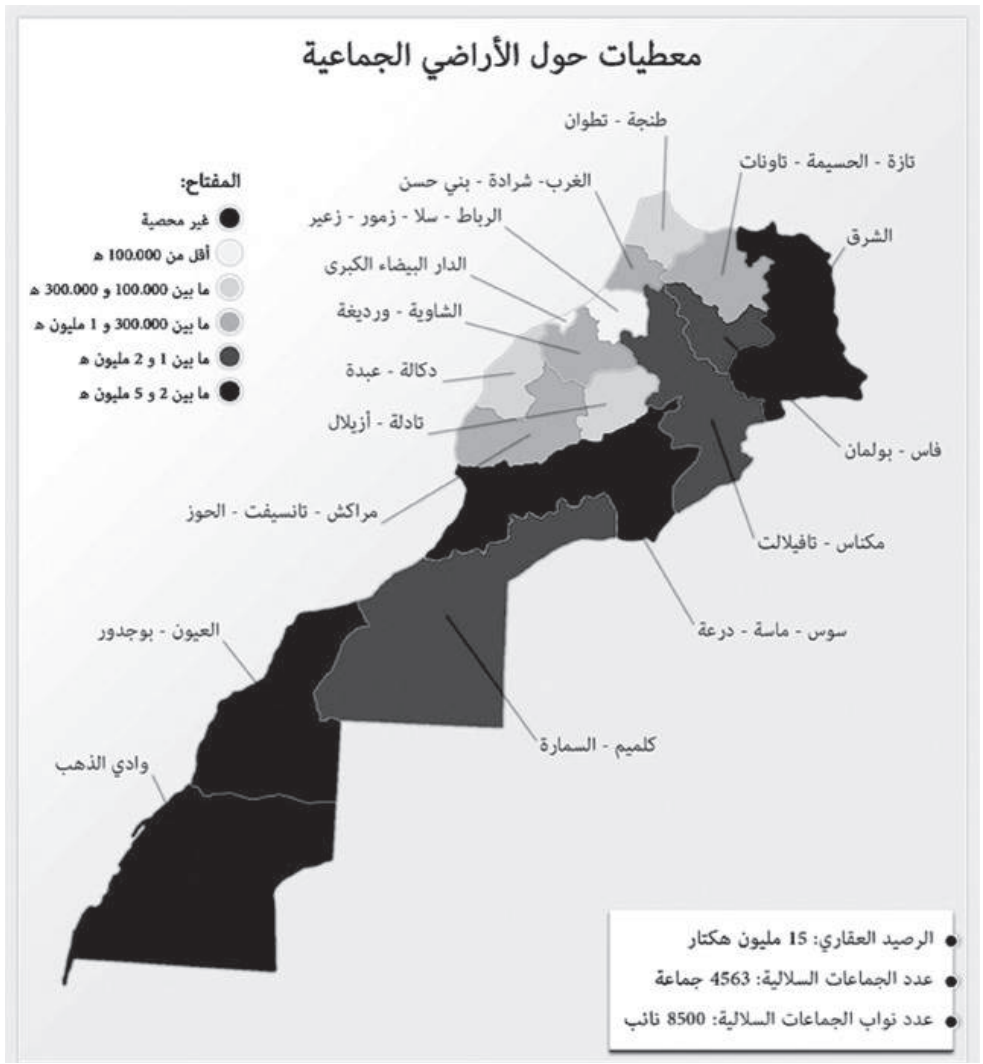

الأستاذ الحسين الملكي، المحامي بهيئة المحامين بالرباط، للعالم الأمازيغي :

تردد وزارة الداخلية كونها تعمل في إطار ظهير الماريشال ليوطي بشكل سياسوي... وهو أمر لا أراه دقيقا ولا علميا

أجرى الحوار سعيد باجي

*** كيف يمكن التأصيل، تاريخيا وسياسيا، لتنظيم الملكية العقارية بما فيها الأملاك الجماعية لجماعات القبائل والجماعات السلالية بالمغرب؟**

** إذا وضعنا الموضوع في أحد سياقاته التاريخية، فالوضعية القانونية للأملاك العقارية بالمغرب من أهم الموضوعات التي كانت حاضرة بقوة في الإتفاقيات الدولية الغربية (المتواطئة) على استعمار المغرب قبل سنة 1912.

وفور فرض التوقيع على اتفاقيات الحماية على المغرب من طرف كل من فرنسا وإسبانيا وكذا الوضعية الدولية الخاصة لمنطقة طنجة ، تجسد الإهتمام بالوضعية القانونية للأملاك العقارية بالمغرب، لتأسيس وإقرار سياسات استراتيجية استعمارية بشأنها، من خلال أول نص تشريعي سمي «الضابط المؤقت» بتاريخ(11 /11/ 1912) تضمن مختلف أنواع الوضعيات القانونية للأملاك العقارية وكذا الطبيعة القانونية للحقوق المترتبة عنها ، وقد نشر هذا النص بأول عدد للجريدة الرسمية ـ بالعربية ـ التي صدرت بتاريخ (01/02/1913)ـ صفحة 3 ـ ، وتضمن تصنيفا لأنواع العقارات حسب نوعية وطبيعة ملكيتها والأشخاص الذاتية أو المعنوية التي تملكها أو تتصرف فيها في إطار حقوق عينية أخرى لاترقى إلى ملكية الرقبة بشأنها . لذلك يعتبر هذا النص التشريعي وثيقة مرجعية أساسية لدراسة الموضوع وهي وثيقة حديثة مقارنة بما يحيل إليه البعض من وضعيات تعود لعدة قرون.

*** يبقى ظهير الماريشال ليوطي الصادر بتاريخ 27 أبريل 1919، الإطار المرجعي الأساس في تنظيم ولاية الدولة على الجماعات الأهلية وفي ضبط تدبير شؤون الأملاك المشتركة بينها وتفويتها، والذي تحل في أبريل الجاري الذكرى 95 على صدوره. في أي سياق تاريخي وقانوني صدر هذا الظهير الذي حدد مصير الأراضي الجماعية؟**

** وصفتم ظهير 1919/04/27 بكونه للمارشال ليوطي، والحال أن هذا التوصيف نراه مستوجبا للتدقيق العلمي المراعي لآثاره الواقعية والقانونية المستمرة وكذا الواقع القهري القسري المفروض آنذاك الذي ترتبت عنه مراكز واقعية لاحقة ذات آثار قانونية، ترتبت عنها أو عن ما بعده مراكز أخرى لاحقة تستوجب التدقيق في مشروعيتها ، لكن ما نرى أهمية في استحضاره بهذا الخصوص، هو كون البلاد خلال الفترة آنذاك (فترة حكم ليوطي : HUBERT Lyautey الممتدة لمدة 13سنة ونصف ـ من أبريل 1912 إلى أكتوبر 1925 ـ)، كانت خاضعة ورهينة في واقعها وتشريعاتها للحكم والتدبير العسكري في إطار إستثنائي لتدبير الشؤون الحيوية للبلد، التي كان من بينها التحكم في التصرف أو تدبير الأملاك والممتلكات العقارية، وقد يكون من بين ما يدعم تقييمكم لظهير (1919/04/27) (بكونه للجنرال العسكري الفرنسي ليوطي -HUBERT Lyautey ، ما تم توثيقه ونشره رسميا بالجريدة الرسمية ـ بالعربية ـ عدد 521 بتاريخ 24 أبريل 1923، الذي ورد فيه ما يلي :

«من المارشال ليوطي المقيم العام للجمهورية الفرنسوية بالمغرب والقائد الأكبر لجيوش الاحتلال بالإيالة الشريفة.

بناء على الأمرين المؤرخين في 02/08/1914 و07/02/1920، المتعلقين بجعل البلاد تحت النظام العسكري .....».

إذا وضعنا ظهير(1919/04/27) في سياقه التاريخي، يتضح أنه صدر في فترة فرض النظام العسكري وتجميد العمل بالقوانين العادية وضماناتها الإجرائية المسطرية الواردة بها وكان عنوانه هو « تنظيم ولاية الدولة على الجماعات الأهلية وفي ضبط تدبير الأملاك المشتركة بينها وتفويتها».

أما من حيث مضامينه فتجدر الاشارة بشأنها إلى كونه :

أ ـ أسس لنظام التدبير المزدوج للمجالات الترابية لجماعات القبائل والجماعات السلالية .

ب ـ ألغى مقتضيات ظهير (21/06/1916) يتعلق ب « تعيين جماعات تنوب عن القبائل ومهامها» ، الذي خضع لعدة تعديلات إلى أن استقر حاليا في قانون الميثاق الجماعي ، الذي حافظ على نظام التدبير المزدوج لمجالات الجماعات الترابية كما كرسه ظهير (1919/04/27). والحال أن ظهير (1919/06/21)، كان قد أسس لمبدإ وحدة التدبير المجالي من خلال ما نص عليه الفصل الرابع منه الذي نص على مايلي : « تكلف الجماعة المختصة بالقبيلة أو فصيلتها بما يأتي دون أن يكون لها اختصاصات سياسية : .....

ثانيا : أن تقوم بتدبير الأملاك المشاعة بين القبيلة أو فصيلتها وفق الشروط التي سيعينها وزيرنا الصدر الأعظم إذا كانت هذه الأملاك .....

ثالثا : أن تدافع لدى الشرع عن المصالح المشتركة بين أهل القبيلة أو فصيلتها وذلك بمساعدة ولاة الحكومة الإدارية الأهلية وحكومة المراقبة المحلية .

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الاستعماري ولأسباب سياسية، بمقتضى ظهير (28 / 06 / 1954) يتعلق ب : « الأملاك التي تمتلكها الفئات المزودة بجماعات إدارية» ، توجه نحو العودة إلى نظام وحدة تدبير المجالات الترابية، مما يجعل من الأهمية بمكان ـ علميا ـ إعادة قراءة ديباجة ذلك الظهير ولاسيما الفصل السابع منه الذي نص على مايلي :

«إن عدم تقادم الأملاك المذكورة وعدم إمكانية تفويتها وحجزها لا يمكن التعرض بهما لتأسيس الملك العمومي فيما يخص الفئات المزودة بجماعات إدارية وذلك حيادا عن مقتضيات الظهير الشريف.الصادر في ....27 أبريل 1919 بشأن تنظيم الولاية الإدارية على الجماعات الأهلية و تفويت الأملاك الجماعية....».

*** فتحت وزارة الداخلية ما أسمته «الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية» خلال شهر أبريل إلى حدود منتصف شهر ماي الجاري. كيف تقرؤون أشغال ملتقيات الحوار ؟**

** من خلال بعض أصداء أو معلومات متقطعة وكذا بعض الوثائق التي توصلنا بها بمجهودات خاصة، اتضح لنا أن ما سمي (الحوار الوطني) استنفذ الكثير من المجهودات والطاقات في موضوع مهم وحساس جدا ، لكنني أرى أن المقاربة و المنهجية المعتمدة قد لاتؤدي للوصول لنتائج ناجعة، سواء بخصوص الحالات الخاصة أو بخصوص تفعيل التوجهات الإستراتيجية للدولة كما رسختها مضامين دستور يوليوز 2011 بخصوص الجهوية الموسعة والحكامة الجيدة في تدبير المجالات الترابية والبيئة بشكل يجسد المفهوم الحقيقي للديمقراطية التشاركية المستهدف للتنمية البشرية المستدامة التي تراعي الحقوق الفردية والجماعية على حد سواء وبشكل يخلق التوازن والتكامل بين المصالح الخاصة المشروعة والمصلحة العامة . وفق المعايير الدولية بيئيا وثقافيا وتنمويا متوازنا مع جعل الانسان هو الأساس .

*** ماذا بشأن منهجية ومقاربة وزارة الداخلية فيما أعتبرته حوارا وطنيا ؟**

** حسب تقييمي الشخصي انطلاقا من البرنامج المقدم في الأيام (الحوارية) المنظمة بكل من وجدة وإيفران وورزازات ومراكش، فإنه تم التركيز من خلال ثلاثة ورشات على موضوعات من اختصاص عدة قطاعات حكومية أو مؤسسات أخرى من قبيل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والوكالة الوطنية لحماية الواحات ومجال أركان والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وغيرها ..

أما بخصوص منهجية أرضيات معالجة الموضوع، فتم التركيز على منطق الاستماع لمعاناة المتضررين الذين يركزون في مداخلاتهم على مصالحهم الشخصية المتضررة، دون علمهم بأصل الداء ومصدره، لكن يطلب منهم اقتراح الحلول - دون التوفر على المعطيات والوثائق والمعلومات الكاملة الموثقة والمحفوظة في مختلف أرشيفات ومحفوظات عدة إدارات من بينها المشرفة على ما سمي بالحوار ـ ومع ذلك يعتبر ذلك هو تفعيل مفهوم التشاركية، لكنني أعتبره غير ذلك ، ويمكن تشبيه ذلك بالطبيب الذي يستمع لمعاناة المريض وأماكن حدة الألم عنده ثم في الأخير يطلب الطبيب من المريض تحديد الدواء الذي تتطلبه الحالة ؟ .

كما أن المناقشات العمومية بهذه المنهجية، إنما تنصب على أعراض المرض وتبعاته التي تعطى عنها مسكنات ويؤخر العلاج الأصلي بشكل سيجعل المشكل أو المشاكل تتفاقم في تعقيداتها وتبعاتها المستقبلية ، وهو أسلوب لايصح ولايليق في منطق تدبير المسؤوليات في الدولة التي تراهن على استقرار واستمرار التراكمات الايجابية لمرافقها العمومية بما يستوجب التقييم العلمي الموضوعي المحايد لجهة محايدة تقوم عند الاقتضاء بتفعيل مقتضيات الدستور فيما رسخته من قاعدة « المسؤولية تقابلها وتقويها المحاسبة» أي « التقويم بعد التقييم» .

إن قواعد الموضوعية تستوجب التقدير الإيجابي وتأكيد أهمية المجهودات المبذولة بخصوص الحفاظ على الطبيعة والوضعية القانونية لرصيد كبير من الأملاك العقارية الجماعية، لفائدة أعضاء الجماعات السلالية وجماعات القبائل التي تم حصرها مبدئيا في ستة عشر مليون هكتار من خلال جواب حديث ـ 2014 على سؤال شفوي بقبة البرلمان لوزير الداخلية ـ فإن ذلك لايجب أن يحجب إثارة الانتباه إلى بعض الاختلالات والسلوكات اللاقانونية التي طالت أو ستطال هذا الرصيد الاقتصادي التنموي الكبير، إما بسبب التدبير أو التعدي العمدي أو بالتحايل على القانون دون إغفال الآثار السلبية للتدبير المنغلق من طرف بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التي أدى عدم التنسيق بينها إلى خلق وضعيات ومراكز قانونية معقدة، من أمثلتها الواقعية تحفيظ أملاك جماعية لفائدة أشخاص عبر مختلف طرق التدليس أو استغلال النفوذ أو عن طريق عمليات تزوير وثائق رسمية أوعرفية تؤدي أحيانا إلى تأسيس رسوم عقارية شخصية ضدا على المقتضيات التشريعية والقانونية الخاصة التي توفر الحماية القانونية الخاصة للأملاك الجماعية، المملوكة ـ على سبيل الشياع ـ لأعضاء الجماعات السلالية وجماعات القبائل الخاضعة، حسب فلسفة التشريعات الجاري بها منذ بدايات استقلال الدولة المغربية المؤسسة في دساتيرها المتتالية والتشريعات الصادرة في إطارها لترسيخ اختيارات المساواة والانصاف ووجوب ترسيخ منطق سيادة القانون وضرورة التقيد بضوابطه وضماناته وأن تكون الدولة ومؤسساتها أول الملتزمين بذلك كقدوة للمواطنين في علاقتهم معهم أو في علاقاتهم البينية بشأن يحسن فهم الوضعيات الواقعية أو المركز القانونية بكل صدقية أساسها نزاهة فكرية علمية محايدة وبشكل يستحظر فيه كل شخص أو مسؤول إداري أو سياسي حقيقة وحدود دوره وصلاحياته القانونية ـ الجاري بها العمل في فترة مسؤوليته ـ الواجب عليه التقيد بها ، ومن ذلك تدبير الإختصاصات والصلاحيات القانونية، دون أي تمييز بين الدولة والمواطنين أو التمييز في إدارة المسؤوليات والتعامل مع المراكز القانونية للمواطنين ـ بصفتهم الأعضاء المالكين شرعيا وقانونيا في الأملاك الجماعية بحكم كونهم،

←

أراضي الجموع : عن أي حواروطني يتكلمون ؟

بقلم : مبارك ضيفي*

يندهش المرء فعلا أمام ما يجري في بلادنا من سياسات عمومية، من حيث شكلها حيث تبدو أنها تسعى من خلالها الحكومات المتعاقبة على الحكم في البلاد، الإجابة عن إشكالات كبرى، و الحال أنها تثير فقط انتباه المواطنين و المواطنات، بل تثير الشفقة لدى صناع الرأي العام الفعلي ليس إلا...

ذلك أنها في الحقيقة سياسوية مقيتة تعيد إلى الأذهان مكر و خدعة أيام الرصاص، حتى لا نقول سنوات الرصاص، رفقا بالذين استفادوا من خيرات الوطن عبر آلية الإنصاف و المصالحة..دعما للسياسات الجديدة مع ميلاد المفهوم الجديد للسلطة.

لكن سرعان ما يتضح لأولي الألباب أنها من حيث المضمون، سياسات موغلة في القدم، و متقدمة من حيث العودة بالناس هنا و الآن إلى الوراء..

حوارات هنا و هناك، تارة حول قضايا عامة، دستورية تحديدا، و تارات أخرى حول أمور تافهة لا حاجة للناس بها، إلا من حيث التسلية و الإستهلاك الإعلامي و الدعاية الرخيصة..لكن طبيعة العمران يتطلب أيضا الاتصال و التواصل و التحاور، من أجل تحوير أي تغليب الهوى و المصلحة الخاصة عن العقل و المصلحة العامة، لكن باسم الضمير..

و حين يكون السياسي محتاج للمزيد من التسلط على الرقاب، يكون عليه لزاما ابتكار آلية جديدة، تنضاف للعادات القديمة التي ألفها الجمهور المستهلك لكل أنواع الأقراص المهلوسة و التنويمية، من دون أدنى شعور بالتعب أو الملل، يكون قد استوفى شروط الضحك على الأذقان، سواء من خلال تمرير قانون تنظيمي أو عادي أو مرسوم وزاري أو مذكرة وزارية تقتضي السياسة التمرن على فعلها من أجل المزيد من التحكم ..

مما يجعل من هكذا حوار أسطوانة يلعب فيها « المثقفون « دور ماسح الأحذية للجلاد أو لصاحب الشكارة..و لماذا لا لصاحب اللحية أيضا، خاصة إن كان من ذوي الحقوق في الإنتماء إلى أمثال حزب النور المصري...هنا تتمرغ الجبهة من أجل الحصول على الحساب البنكي و ما يستتبعه من أعمال قذرة في مجالات شتى وسط الجمهور الغبي و المتعطش للمزيد من الهزل..هكذا يجب أن يبدو الجميع في ذهنية المستبد، أي هكذا يجب أن يكون عليه أمر المنشطين و المتمسرحين و الممثلين الكبار حتى لو كانوا ممن عاشوا تجربة السجن أو المنفى لسنوات ضاعت من العمر..

لا يهم المهم الوصول إلى متاع الدنيا القليل، بأي طريقة تبدو أنها حوارية و الحال أن الحوار منها برئ.

و الحوار حول أراضي الجموع و الجماعات السلالية واحد من هذه الحوارات المغشوشة التي تتطلب إعادة النظر في الأهداف المتوخاة منه، و المرسومة سلفا، على سبيل التخطيط الاستراتيجي..

و إذا تتبعنا إلى حدود الآن ما يجري و يدور في خبايا أمور الجماعات الأصلية ، و حقها في الإنتفاع بثرواتها التي استشهد عليها أتباع الخطابي و الزياني و آخرون كثير، يمكن القول أن تسريح آلية الإستثمار في الأراضي الجماعية المملوكة أصلا للقبائل الفقيرة بالخصوص و المستوطنة في أعالي الجبال وواحات الأودية الجافة صيفا، و حرمانها من الانتفاع من حقها في إنشاء تعاونيات كبيرة و أوراش كبرى، التي تكلف الدولة المزيد من الإستدانة، مما يجعل خوصصة هذه الاراضي الشاسعة هو الحل الأنسب لها، ليستكمل مخطط إعادة الهيكلة من دون التقويم النهائي له، و الملى من طرف الدوائر المدينية، حلقاته الأخيرة، للتحكم في مصير حضارة بأكملها..ضاربة أعماقها في التاريخ البشري.

المستثمرون أو المعمرون الجدد كما ينظر إليهم قلة قليلة ممن يزالون يؤمنون بأن الجمع بين السلطة و الثروة جريمة.. من الواجب إحكام السيطرة على من يمارسها، و تفعيل دور الرقابة الشعبية فيه..

فما معنى الحوار في غياب الفاعلين الحقيقيين المرتبطين بالأرض و السوق ؟

ما معنى الفصول 13 و 14 و 15 من الدستور الجديد إذا كانت أراء القبائل المعنية مثيرة للجدل ؟

و ما معنى حضور أمين باسم القبائل في الموضوع إذا كان هذا الشأن لا يهم إلا المتملقون من الساسة و المثقفون الموالون لهم للمزيد من الإستهتار بحقوق ذوي الأصول أو الحقوق؟

إلى حين صدور التوصيات الجاري التحضير لها، نقول لمن يسهرون على هكذا حوارات، دمتم لأجيابكم مالئين.

و للمتغيبين من أبناء وطننا العزيز عن أهم قضايا الساعة، دمتم عبيدا طوال الحياة الدنيا..

و للمستثمرين أو المعمرين الجدد، هنيئا لكم ثروات الأغبياء و الكسلاء..و للحاكمين شكرا لكم على الحوار الذي تفضلتم به علينا نحن المحكومين، لكنه حوار لابس لوجه الحوار المدني حول الجماعات و الجموع.

و كل حوار و الجميع ينعم في الحوار.

* فاعل جمعوي

أعضاء جماعات سلالية أوجماعات قبائل مجالية ـ ، ليس من حسن القانون أو الشرع حرمانهم من حقوقهم الثابتة بمقتضاهما أو حرمانهم منها بمعيار جنسم المفاضل بين الذكور والأناث(الرجال والنساء) أو حسب سنهم وأعمارهم (راشدون أو قاصرون)أو حسب أماكن إقامتهم إما داخل المغرب أو خارجه وبالأحرى التمييز بين المواطنين أصحاب القانونية الشرعية، بمنطق المفاضلة بين الموسرين ضدالمعسرين .

* **يربط القائمون على أشغال ملتقيات الحوار المشاكل والخروقات الناتجة عن الإستغلال والتصرف في هذه الأراضي بما جاء به الظهير الإستعماري المنظم للأراضي الجماعية يوم 27 أبريل 1919، مستبعدين بذلك الظهائر المتتممة و المغيرة له آخرها الظهير الصادر بتاريخ 6 فبراير 1963، وما تلا هذا الظهير من مراسيم ومذكرات ودوريات باسم مصالح الوصاية. ألا يعد الأمر تهربا من المسؤولية القانونية؟**

** كثيرا ما يردد بعض الموظفين المسؤولين في «مديرية الشؤون القروية» كونهم يعملون في إطار ظهير 27/04/1919 وهو أساس كل المشاكل مع محاولة توجيه المناقشات بشكل سياسوي لإلقاء المسؤولية على السلطة التشريعية التي لم تغير قوانين استعمارية .... وهو أمر لا أراه دقيقا ولا علميا للإعتبارات التالية :

أولا : إن ظهير (27/04/1919) تم تعديل مقتضياته ونسخ بعضها خلال فترة الحماية بعدة تشريعات من بينها مايلي :

1 – ظهير (23/08/1919)
2 ـ ظهير(16/03/1926)
3 ـ ظهير(19/10/1937)
4 ـ ظهير (28/05/ 1938)
5 ـ ظهير(13/12/1941)
6 ـ ظهير(14/08/ 1945)
7 ـ ظهير(19/03/1951)
8 ـ ظهير (28 / 06 / 1954)

ثانيا : إن ظهير27/04/1919 كما تم تعديله في فترة الحماية لحقته عدة تعديلات وتغييرات جوهرية خلال فترة الاستقلال بعدة تشريعات من بينها مايلي :

أ ـ ظهير(28 /07/ 1956 (بتغيير الفصل الثالث من ظهير (27/04/1919(،بمقتضى ذلك التعديل نسجل مايلي :

أ ـ « يعهد بالوصاية على الجماعات إلى وزير الداخلية» .

ب ـ « مجلس الوصاية « ينعقد تحت رئاسة الوزير أو نائبه ،

ج ـ يتركب « مجلس الوصاية « من وزير الفلاحة والغابات أو نائبه ومديري الشؤون السياسية والإدارية بوزارة الداخلية أو نائبيهما وعضوين اثنين يعينهما وزير الداخلية .

2 ـ ظهير(09 /05/ 1959) يتعلق ب «فسخ العقود الممنوحة بموجبها حقوق الانتفاع الدائم بالعقارات الجماعية وبمراجعة عقود أكريتها المبرمة لأمد طويل» . وقد نص الفصل الأول من هذا الظهير على مايلي :

«يفسخ بحكم القانون وضمن الشروط المبينة في الفصول الآتية بعده كل تفويت أو تخويل حق دائم في الانتفاع تم إما عملا بالفصلين 8و9 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 26 رجب 1337 الموافق لـــ 27 أبريل 1919 وإما عملا بالفصل 14 وما يليه من الفصول إلى غاية الفصل 19 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 24 ذي القعدة 1360 الموافق لـــ 13 دجنبر 1941».

ونص الفصل السادس من ظهير (09 /05/ 1959) على مايلي : «تلغى جميع المقتضيات المنافية لظهيرنا الشريف هذا ولا سيما الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 24 ذي القعدة 1360 الموافق لـــ 13 دجنبر 1941» .

3 ـ ظهير (30 /06/ 1960) تفسخ بمقتضاه التفويتات المجراة بشأن الأراضي الجماعية :

نص الفصل الأول من هذا الظهير على مايلي :

«يفسخ بحكم القانون، وضمن الشروط المحددة في الفصول الآتية بعده كل تفويت للأراضي الجماعية بوشر عملا بالظهير الشريف المؤرخ في 11 جمادى الثانية 1370 الموافق ل 19 مارس 1951» .

ونص الفصل الثالث من هذا الظهير على أنه :

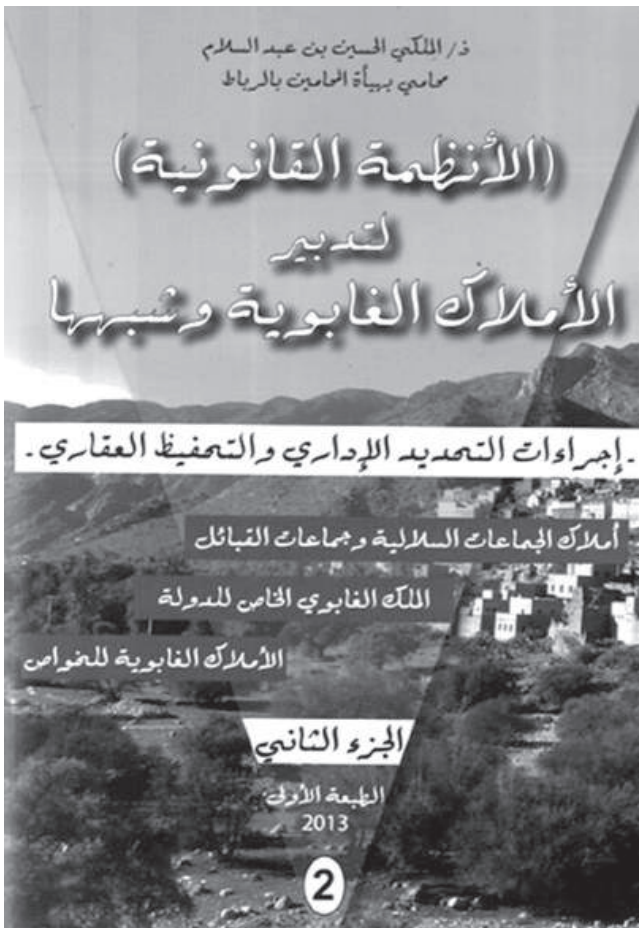

«تبقى المقررات النهائية من اختصاص مجلس الوصاية الذي يبت في الأمر،ضمن الصور المقررة في الظهير الشريف المؤرخ في 26 رجب 1337 الموافق لـ27 أبريل 1919، والظهائر الشريفة التي غيرته أو تممته، وبعد الإطلاع على تقرير اللجنة المشار إليها في الفصل أعلاه « .

4ـ ظهير (07/02/1962 (يتعلق ب : إخضاع الأراضي الجماعية لإجراءات التحفيظ العقاري ،و إلغاء ظهير(02/06/1923) المنظم للمسطرة الخاصة لتحفيظها .

نص الفصل الثالث من هذا الظهير على أنه :

« يلغى الظهير الشريف الصادر في16 شوال1341 الموافق2 يونيو1923 المطبق بموجبه على الأراضي الجماعية الواقعة بقبائل العرف البربري، الظهير الشريف الأساسي المتعلق بتحفيظ الأملاك العقارية وكذا النصوص الأخرى المضبوط بموجبها النظام العقاري الجديد» .

5 ـ ظهير (06/02/1963) بتغيير ظهير (27/04/1919) ،من بين التعديلات الجوهرية الواردة في هذا نشير لمايلي :

أ ـ تعديل الفصول : الأول والثاني و السادس عشر ظهير (27/04/1919)

ب: تغيير وتعويض الفصول: 4و5و6و11و12و13و14 من ظهير (27/04/1919 (ج : إلغاء ونسخ الفصول : 10و11 المكرر و 11 المكرر مرتين من ظهير (27/04/1919)

6 ـ ظهير شريف رقم 1.69.25 (25 /07/ 1969) بمثابة ميثاق للاستثمارات الفلاحية

7 ـ ظهير 1.69.30 (25/07/1969) يتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري

8 ـ ظهير رقم 1.69.172 (25 /06/ 1969) بشأن المحافظة على المياه في الأراضي الجماعية الواقعة داخل النواحي الشبيهة بالجافة

9 ـ ظهير (03/10/1970) بشان تفويت الأراضي الجماعية لفائدة بعض المغاربة .

10 ـ ظهير (29 /12/ 1972) بمثابة قانون يتعلق ب : التعاونيات الفلاحية المؤسسة بين الأفراد المسلمة إليهم أراضي الدولة و ـ أو : الأفراد الموزعة عليهم القطع الأرضية المحدثة في العقارات الجماعية القديمة.

* **الملاحظ، من خلال أشغال الملتقيات الجهوية للحوار الوطني حول الأراضي الجماعية، هو إشراف «مديرية الشؤون القروية» على برمجة وتنظيم أشغال الحوار. ألا يعد الأمر تراميا على اختصاصات مجلس الوصاية المخولة له بمقتضى ظهير 6 فبراير 1963؟**

** كانت الأضواء تسلط كثير على مناقشة «مجلس الوصاية على الجماعات السلالية» واعتباره هو المكلف بتدبير أملا ك تلك الجماعات، لكن من بين أهم ما أبرزته تلك اللقاءات الجهوية، هو وجود جهاز إداري كبير جدا أسندت له صلاحيات واسعة هو» مديرية الشؤون القروية « بوزارة الداخلية التي تم إحداثها بمقتضى مرسوم رقم 2.97.176 (15 /12/ 1997) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية، هذه المديرية أسندت لها ممارسة الوصاية باسم وزير الداخلية على الجماعات السلالية وحددت مهامها بمقتضيات المرسوم وبصفة أساسية المادة 35 منه فيما يلي :

1 ـ إدارة ممتلكات الجماعات السلالية؛
2ـ المحافظة على ممتلكات الجماعات السلالية؛
3ـ الدفاع عن مصالح الجماعات السلالية؛
4ـ إعادة هيكلة الأراضي الجماعية ؛
5 ـ تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات؛
6 ـ تحديد نظام تدبير الأملاك الجماعية؛
7 ـ تحديد نظام تفويت الأملاك الجماعية؛
8 ـ المساهمة باتصال مع الوزارات المعنية في تحسين الإنتاج الفلاحي بإصلاح البنيات القروية ؛
9 - المساهمة في الحد من الفوارق الإجتماعية والجهوية بإنجاز مشاريع ذات طابع اجتماعي اقتصادي ؛
-10 العمل باتصال مع جميع الوزارات والهيئات العامة وشبه العامة والخاصة على النهوض بالبرامج والأعمال الهادفة إلى تحسين ظروف عيش السكان القرويين وحمايتهم من آفات الطبيعة ؛
11 - جمع وتركيز الإحصائيات والدراسات وجميع الوثائق التي من شأنها المساهمة في إعداد مشاريع لفائدة العالم القروي ؛
12 ـ القيام في إطار تعاون موسع بدراسة إجراءات وشروط كل مساهمة محلية أو أجنبية في تمويل المشاريع المذكورة.

* **وماذا بقي ل «مجلس الوصاية» من اختصاصات؟.**

** (ساخرا) :

ربما يبقى له أداء فاتورة الأعطاب أو الاختلالات التي شابت تدبير « مديرية الشؤون القروية» في إنجاز المهام والصلاحيات المسندة لها بمقتضى مرسوم (15 /12/ 1997) ، وهو أمر بدا جليا من خلال بعض المطالب بإلغاء «مجلس الوصاية» دون الإشارة لمسؤولية « مديرية الشؤون القروية» التي يشكل أطرها العليا أغلب مكونات وأعضاء «مجلس الوصاية».

الميثاق المغربي لحماية الحقوق الجماعية والفردية في الأراضي والغابات والموارد
على أساس القانون الامازيغي والدستور الجديد والإعلان والاتفاقية 169 حول الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة

نحن المشاركون في الندوة الدولية حول الحقوق الجماعية في الأراضي والغابات والموارد المنظمة بمدينة أكادير يومي 19و20 ابريل 2014 من طرف كونفدرالية تامونت ن يفوس ومنظمة تامينوت، بمشاركة ممثلي جمعيات أمازيغية ثقافية منها وتنموية بالإضافة إلى كل الموقعين على هذا الميثاق،و بعد الاستماع للعروض والمداخلات والمناقشات والتوصيات.

وبناء على مختلف التوصيات المستخرجة من لقاءات متعددة حول الأوضاع الراهنة للحقوق الجماعية والفردية وفي الأراضي والغابات والموارد ومن بينها اللقاءات التي عقدت أسبوعيا ابتداء من نونبر 2013 إلى أبريل 2014 في إطار منظمة تامينوت/قطب حقوق الإنسان والعلاقات الخارجية والتكوين/ لجنة الحقوقيين الأمازيغيين بمقرها بالرباط وبمشاركة تنسيق الرباط للجمعيات الأمازيغية الثقافية والتنموية، والتي قدم فيها عروضا علمية وفنية العديد من الباحثين والأساتذة الجامعيون والقضاة والمحامين والمهندسين ورؤساء لجمعيات ثقافية وتنموية ونواب للجماعات الأصلية ومناضلين وحقوقيين رجالا ونساء.

وقد ركزت العروض المختلفة من جهة على تشخيص الأوضاع المختلفة للحقوق الجماعية والفردية في الأراضي والغابات والموارد بعدد من جهات المغرب، والأنظمة القانونية المتعددة الأمازيغية المكتوبة والقوانين العرفية الشفوية في ارتباط بالقوانين المعلنة في عهد الحماية بخصوص الأراضي والغابات والموارد على أساس أن دستور 2011 وضع للخروج بالمغرب إلى عهد دولة الحق والقانون والاعتراف بالحقوق الجماعية والفردية في الأراضي والغابات والموارد تبعا للتطورات التي حصلت في القانون الدولي والمتجلي أساسا في اعتماد الاتفاقية الدولية حول حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية.

ومن جهة أخرى فان مختلف العروض المقدمة تناولت الآليات والاستراتيجيات الضرورية لحماية الحقوق الجماعية و الفردية في الأراضي والغابات والموارد، وتم استخراج العديد من التوصيات منها توصيات سترفع للملك في إطار الفصل 42 من الدستور ومنها توصيات موجهة للحكومة المغربية وباقي المؤسسات ومنها توصيات موجهة للأمم المتحدة وعلى الخصوص منها منتدى الأمم المتحدة للشعوب الأصلية الذي سيعقد دورته هذه السنة أيام12 إلى23 ماي بنيويورك والمؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول الشعوب الأصلية التي سينعقد يومي 22و23 شتنبر 2014 .

واعتبارا أن مخطط الدولة الهادف إلى تحفيظ 20 مليون هكتار في اسمها قبل نهاية سنة 2016 سيؤدي حتما إلى حرمان أعضاء الجماعات الأصلية وجماعات القبائل من حقوقها الجماعية و الفردية في الأراضي والغابات والموارد ومن حق الملكية العقارية المضمون بمقتضى القانون المحلي الأمازيغي والدستور والقانون الدولي، هو مخطط مناقض لروح الدستور الجديد الذي يعترف لأول مرة بالهوية الثقافية الأمازيغية وباللغة الأمازيغية لغة رسمية، والذي يفهمه أغلب المغاربة على أنه دستور لحماية هذه الحقوق وليس دستورا لحرمانهم منها، خصوصا وأنه منذ بداية الاستقلال إلى الآن حرم أبناء الجماعات الأصلية تعسفا من الاعتراف لهم بحقوقهم في الملكية بصفة جماعية أو بصفة فردية والحال أن جهات نافذة أو مساندة من طرف السلطة يتملكون بسرعة آلاف الهكتارات من الأراضي والغابات والموارد دون أي اعتبار "لحق ومبدأ الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة" بل أن أثرياء من الخليج وشركات خاصة من الداخل والخارج مكنوا من آلاف الهكتارات مما جعل أعضاء الجماعات الأصلية وجماعات القبائل يشعرون بالمساس بكرامتهم التي يضمنها الدستور.

* المرجعية الجهوية والوطنية والدولية:

تدل جل المعطيات التاريخية والقانونية على أن الشعوب الأمازيغية في منطقة تمزغا كانت من أوائل الشعوب التي أبدعت قوانين خاصة لتنظيم المجتمعات التي تتراوح مابين مجتمعات منتظمة على شكل جماعات وقبائل وكونفدراليات قبائل تتنظم كلما تقوت أكثر على شكل امبراطوريات وممالك وإمارات، ويشهد على ذلك التاريخ القديم والوسيط والحديث، وقد جعلها ذلك من أكثر الشعوب مقاومة للغزاة، ذلك أنه حتى في حالة "ضعف" الدولة المركزية فإن الجماعات والقبائل سرعان ما تستعيد قوتها انطلاقا من تضامنها وتلاحمها على أساس نظام الملكية الجماعية وديمقراطية انتخاب "إمغارن" و"إينفلاس" أو "إمزوارن" و"أيت كومراو"،تبعا للمناطق.

إذا كان بعض الفقهاء المشارقة أوالأمازيغ المستعربين قد اعتبروا أن المقاومة الشعبية "للفتوحات" مبررا لاعتماد نظرية "الفتح عنوة" لتشريع اغتصاب الأراضي الخصبة بجانب إهانة كرامة المقاومين وأسرهم، فإن القبائل الأمازيغية لم تتخل في أية فترة من فترات التاريخ على القوانين و الأنظمة والأعراف الأمازيغية التي تتأسس على أساسها نظام الملكية الجماعية و الفردية للأراضي والغابات والموارد.

جل الباحثين في القوانين المغربية سواء منهم المغاربة أو الأجانب يؤكدون أن نظام الملكية الجماعية للأراضي والغابات والموارد المرتكزة على القوانين الأمازيغية المكتوبة سواء في الألواح القديمة أو في القوانين المعتمدة كطريقة ديمقراطية من طرف القبائل أو الجماعات وعلى الخصوص من طرف هيئاتها المنتخبة "إنفلاس" أو "امزوار" أو"امغارن" أو "ايت كومراو = أيت أربعين" أو في القوانين العرفية الشفوية، كلها تؤكد أن الجماعات والقبائل هي عبارة عن تجمعات لتدبير الحكامة المحلية و الجهوية .

إن هذه المرحلة التي طمست بمصطلح "السيبة" والحال أنها مجال التسيير الذاتي، إنما كان هدفها تدمير الملكية الجماعية للأراضي والغابات والموارد التي كانت تقوم على أساسها ممارسة هذه الجماعات والقبائل للحكم الذاتي في إطار الوحدة الوطنية وهي إبداع مغربي- مغاربي عريق للتسيير في إطار الاستقلال الذاتي لكل شؤونها مباشرة على أراضيها وغاباتها ومواردها في إطار القوانين الأمازيغية المكتوبة منها والعرفية الشفوية غير المكتوبة، وذلك على أساس ثقافتها ومعارفها وتكنولوجياتها وقوانينها وخبراتها الاقتصادية وذلك في تأكيد دائم للوحدة الوطنية التي كانت تفهمها فهما ديموقراطيا مع رفضها للقهر والاستبداد والاستعباد طيلة التاريخ.

وقد أثبتت سلطات الاستعمار والحماية في أول ضبط للوضعية

العقارية في المغرب أن الجماعات الأصلية والقبائل المغربية كانت لها حقوق جماعية في الأراضي والغابات والموارد على أساس الأنظمة الأمازيغية القانونية المكتوبة منها والشفوية، ولأن القبائل الأمازيغية كانت من أكثر الجماعات مقاومة للاستعمار من جهة وللظلم والطغيان المركزي من جهة أخرى فإن الاستعمار الفرنسي المكتسي لصبغة الحماية القانونية جعل من بين أهدافه تدمير هذه العلاقة الثقافية والروحية الوطيدة للشعب الأمازيغي مع الأرض والغابات والموارد والتي على أساسها ترتكز مقاومة الشعب والجماعات الأصلية والقبائل في نضالها ودفاعها من أجل حماية حقوقها الجماعية وحماية حقها في التحرر من الاستعمار ومن طغيان الدولة المركزية المستعمِرة، وهو ما جعلها تلغي بقوة السلاح الحكامة المحلية التي كانت تتمتع بها على أراضيها وداخل حدودها في إطار الوحدة الوطنية بكل أجزاء المغرب، وتقر الوصاية بظهير1919/04/27 المنضم لتدبير الأملاك الجماعية دون أن تنكر بالكامل على هذه الجماعات الأصلية والقبائل حقوقها في الأراضي والغابات والموارد والاحتفاظ بمؤسساتها التقليدية.

إن كثير من الوثائق المخزنية قبل الاستعمار واغلب وثائق الاستعمار الفرنسي بما في ذلك التشريعات التي أنجزها رغم تحريفاتها هي وثائق تثبت أن الجماعات والقبائل الأمازيغية لها قوانين مكتوبة وشفوية وعلى أساسها تنظم الملكية الجماعية والفردية للأراضي والغابات والموارد ليس فقط إلى حدود دخول الاستعمار سنة 1912 بل إلى تاريخ صدور قانون التعريب سنة 1965، إن لم نقل إلى سنوات التسعينات حيث كان الرد على نهوض الحركة الثقافية الأمازيغية هو تحريك ملفات التحديد الإداري للأملاك المخزنية بناءا على إجراءات التي كان الاستعمار الفرنسي قد فتحها في إطار إستراتيجيته لتدمير مقاومة القبائل الأمازيغية ثم تخلى عن تلك الملفات حين احتاج لمقاتلي القبائل الأمازيغية لدعمه في الحربين العالميتين الأولى و الثانية، غير أن هذه القبائل قاومت هذا الاتجاه و نخص بالذكر التحفيظ العقاري بناء على ظهير المريشال ليوطي سنة 1922 .

في الوقت الذي تفاءل الجميع ببعض مكتسبات دستور 2011 الذي اعترف لأول مرة باللغة والثقافة الأمازيغية فإن الدولة وضعت خطتها الجهنمية من أجل تحفيظ 20 مليون هكتار مابين 2012 و2016، وبدون أي احترام حتى للمساطر القانونية التي يستلزمها أي تحفيظ بما في ذلك المساطر المعتمدة قبل دستور 2011 ولتستعمل تماما المعايير التي اعتمدتها فرنسا الاستعمارية لتحطيم مقاومة القبائل الأمازيغية فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بل أنها لجأت إلى ملفات ارشفها الاستعمار لتستعملها بعد اعتماد الدستور الجديد.

وهكذا فان المؤسسة الحكومية في مغرب ما بعد دستور 2011 اعتمدت مخطط التحفيظ وأنجزت الوكالة الوطنية للأملاك العقارية والمسح الطبوغرافي و الخرائطي التي تعمل تحت وصايتها المباشرة ثلاث اتفاقيات سرية مع كل من المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في يونيو 2012 وزارة الداخلية في مارس 2013 ومديرية الأملاك المخزنية 2013 وهي اتفاقيات لم تعلن للمواطنين ولم تنشر تستهدف كلها تحفيظ الحقوق الجماعية والفردية في الأراضي والغابات والموارد المملوكة للجماعات والقبائل بدون أي احترام لمسطرة التحفيظ العقاري.

ومنذ يناير 2013 فان المحافظ العام للأملاك العقارية أصدر تعليمات لكل المحافظين برسالة إدارية عادية وخارج أي احترام للمعايير الجديدة المشار إليها في دستور 2011 كقانون مدونة الحقوق العينية للتسريع بتحفيظ ملفات أنجزت في العهد الاستعماري المتعلقة بتحديد الأراضي والغابات والموارد التي أرشفتها فرنسا دون أي إشهار. وهكذا فإنه تحت وصاية المؤسسة الحكومية يتم التنازل عن مسطرة التحفيظ طبقا للقانون العقاري الجديد لتحفيظ أراضي وغابات الجماعات والقبائل على أساس ملفات أنجزت أثناء مقاومة الاستعمار قبل انكسار المقاومة سنة 1934 بدون الحاجة إلى إشهار لتجنب احتجاجات الفلاحين البسطاء الذين يعتبرون أنفسهم أغنياء ماداموا يملكون حقوق جماعية وفردية في الأراضي والغابات والموارد ليحرموا رسميا من طرف أول حكومة تحت دستور 2011 وليحرموا من حقهم في الملكية الجماعية للأراضي والغابات والموارد التي توارثوها عن أجدادهم الذي حافظوا عليها منذ ألاف السنين ليفقدوها بدون إشهار تحت أول دستور يعلن احترام كل الحقوق وعلى رأسها حق الملكية .

وإذا كانت قوانين الحماية الاستعمارية تعترف جزئيا بالقوانين الأمازيغية و تقر للجماعات والقبائل المغربية المالكة للأراضي والغابات والموارد بأنظمتها القانونية والقضائية وبحقها في خمس المداخل الناتجة عن استغلال الخواص أو مؤسسات الدولة للأراضي والغابات والموارد الجماعية للدولة بما فيها المعادن وغيرها، فإن الدولة الوطنية التي أعلنت التعريب ضد القوانين الأمازيغية المكتوبة منها والشفوية وعملت على إلغاء النظام القضائي الأمازيغي وأنكرت على هذه الجماعات والقبائل ليس فقط هويتها الثقافية واللغوية بل كذلك كل حق لها ولأفرادها في الملكية الفردية أو الجماعية.

وقد شنت الدولة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي هجوما شرسا، خصوصا بعد انبثاق الحركة الثقافية الأمازيغية، تمثل في اعتماد ملفات التحديد الإداري التي بدأها الاستعمار ابتداء من 1920 أي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى واستمرت إلى ما قبل بداية الحرب العالمية الثانية حيث تراجعت عن ذلك من أجل ضمان نجاح عملية تشجيع القبائل للمشاركة إلى جانب فرنسا ضد "هتلر" من أجل تحرير فرنسا بل وكامل أوروبا من النازية.

وإذا كانت قد رجعت إلى هذه الملفات سنوات قبل الاستقلال وتحويل السلطة إلى الدولة الوطنية الحديثة، فإن هذه الأخيرة التي حررها بدورها مقاومو القبائل الصامدة في مجال الاستقلال الذاتي قررت تدمير كل البنيات التي تجعل هذه الجماعات والقبائل قادرة على التسيير الذاتي فكان أولها تدمير كل المؤسسات التقليدية السياسية منها والاقتصادية والثقافية والقانونية فتم إنكار النظام القانوني الأمازيغي القائم وتم إلغاء النظام القضائي الأمازيغي وثم الاحتفاظ بباقي الأنظمة القانونية (الشرعي والعبري بجانب الفرنسي) وتم منع الأمازيغية في التعليم عن طريق إلغاء نظام التعليم الأمازيغي مع الاحتفاظ في نفس الوقت بجميع الأنظمة الأخرى (الفرنسي العربي، الإسلامي، العبري) .

* الحكومة الجديدة وسياسية تحفيظ 20مليون هكتار 2012 و 2016 :

خلافا لما يجب أن تسير عليه الأمور طبقا للمرجعية القانونية والحقوقية الجديدة بعد اعتماد دستور 2011 فان الحكومة بدل أن تعمل على إلغاء الوصاية على الجماعات والقبائل فإن كل سياساتها في هذا المجال أقصت المعايير الحقوقية الأمازيغية والوطنية والدولية من حسابها وسارت في اتجاه إرساء سياسة تشبه سياسة الحماية الاستعمارية فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بل أخرجت أرشيفاتها لاستعمالها ضد أبناء المقاومين من هذه الجماعات والقبائل الذين حرروا فرنسا من النازية وحرروا الدولة الوطنية من الاستعمار الفرنسي.

وهكذا فإذا كان جميع الأفراد في المغرب يتمتعون مبدئيا بالحق في الملكية الفردية وبالحق في حمايتها تبعا للدستور الجديد 2011 فإن قبيلة عاشت في المغرب لآلاف السنين لها أراض وغابات معروفة ولديها قوانين أمازيغية مكتوبة في الألواح ثم في الأوراق، بجانب قوانين عرفية شفوية، لا تستطيع أن تقوم بتحفيظ حقوقها الجماعية في الأراضي والغابات والموارد، فكل وثائقها المكتوبة ترفض من طرف كل مؤسسات الدولة المختصة، بدعوى أن الأراضي بها شجر أركان أو أرز وهي لذلك فهي غابة أو هي أراض جماعية ومن أجل تكوين ملف للتحفيظ يجب إحضار وثيقة رسمية ينجزها عدول يخضعون للتعليمات في كثير من الأحيان لا يقبلون إنجازها إلا بإحضار شهادة إدارية تسلمها السلطة الإدارية (العامل) وهو لا

Le Conseil National des Droits de l'Homme.... et la détention politique au Maroc

Par : Mustapha Oussaya

La relative dynamique qu'a connue la rue marocaine, au début de la deuxième décennie du XXIème siècle a apporté une bouffée d'oxygène aux militants des droits de l'homme au Maroc, bien que la période soit courte. Le Maroc annonça alors la création du Conseil National visant la protection des droits du peuple faible, loin des pressions de l'Etat.

Et parce que de cette institution sera dirigée par des mercenaires gauchistes marxisants, alliés du nationalisme arabe, et ennemi juré de la cause amazighe, cette haine s'est traduite concrètement au niveau de l'attitude de ce conseil vis-à-vis des dossiers de la détention politique de la nouvelle ère. Le Conseil a investi les structures de l'Etat et exerça sa pression, démarche qui a abouti à la révision de tous les dossiers de la détention politique, exception faite des dossiers de la détention politique des militants du mouvement culturel amazighe.

A une question qui lui a été posée sur la détention politique au Maroc, le Secrétaire général du conseil national a répondu qu'il n'existe pas, dans l'Etat marocain « démocratique », de détenus politiques ou d'opinion, mais il existe des dossiers dé délits relevant du droit général et qui ont été politisés.

En me basant sur ces faits, je demande à Monsieur le secrétaire général : quelle est votre position vis-à-vis du procès politique raciste dont nous sommes victimes, nous détenus de la cause amazighe à Meknès ???Que sais-tu de la torture sauvage qui fut exercé sur nous au commissariat durant trois jours ? Et nous détenons des preuves sur ces faits. Il vous suffit de mener une enquête ordinaire avec un des membres de la défense, qui avoisine les 26 avocats, ou avec une des associations des droits qui ont adoptée notre détention politique, sinon nous rendre visite, nous détenus, pour découvrir des personnes incarcérées dans des prisons marocaines, suite à des procès arbitraires politiques et injustes en raison de leurs opinons politiques. Et tu réaliseras que c'est l'Etat qui octroie la caractéristique de droit général à certains dossiers politiques et non le contraire comme tu le prétends. Il s'agit d'une nouvelle politique à laquelle recourt l'Etat à chaque fois qu'il veut incarcérer un militant, réprimer son opinion politique et esquiver ainsi les remarques des organisations internationales de droit qui dénoncent les procès politiques.

Pour rappel, nus avons déjà purgé sept ans de détention politique derrière les barreaux, fait qui a renforcé notre attachement aux principes pour lesquels nous avons été arrêtés. Et nous attendons notre libération dans trois années si l'Etat continue sa politique sourde, et nous détenons des preuves et des arguments solides, qui témoignent du caractère ségrégationniste de la justice marocaine et son injustice.

Il te suffit, pour en connaître les dessous de mener une enquête ordinaire, et n'oublie-pas, monsieur, le respectable secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme, que l'histoire se répète et que nous n'avons et nous ne plierons jamais aux entraves de l'injustice et de l'exclusion. Nous sommes prêts à faire recours aux organisations internationales des droits si vous restez sourds aux requêtes de nos organisations et conseils nationaux qui, en principe, doivent défendre les droits de l'homme dans leur dimension universelle et non sa dimension politique et raciste.

LA NÉBULEUSE INTÉGRISTE : UN PÉRIL PLANÉTAIRE

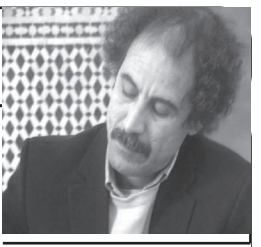

Par : Moha Moukhlis

Cet article s'inscrit dans la continuité de ma réflexion sur la doctrine arabo-islamo-intégriste. Son objectif est de contribuer au démantèlement d'une topique totalitaire qui menace le devenir de la civilisation humaine. En tant qu'Amazighe qui résiste à cette topique qui sert de référence idéologique aux Etats nord africains, et a beaucoup d'autres Etats arabo-islamiques, qui exercent des politiques de colonisation contre la nation amazighe et contre les peuples autochtones et les minorités ethniques, mon article, au même titre que ceux déjà publiés tente d'éclaircir les fondements idéologiques de cette topique de la haine des autres.

La culture arabo-intégriste nuit gravement, depuis des siècles, aux progrès dans ses multiples facettes. Ce constat qui peut irriter les adeptes de la pensée unique (arabiste) ne relève pas de la fiction. Les occidentaux se posent la question pour connaître leurs erreurs pour pouvoir avancer. Les Arabes ne se posent pas de questions et cherchent le coupable de ce qui leur arrive. Il s'agit, pour eux, d'accuser autrui systématiquement, particulièrement les américains et les juifs, leurs boucs émissaires, quant ce ne sont pas les Amazighs, les Kurdes, les Coptes… qu'ils accusent d'être les alliés de l'impérialisme et du sionisme. Les Arabes préfèrent mourir que d'admettre leurs tords. Pour eux, les hommes ne sont pas égaux et les musulmans sont au-dessus du reste des hommes. Pour le Hamas, le Hezbollah, Al Qaida et les Oulémas wahhabistes et intégristes, la vie est moins importante que la haine des juifs. Pour les intégristes, le reste de l'humanité est voué à l'islamisation. Mourir est leur idéal : les martyrs iront au paradis. Disent-ils ! Sinistre !

Dans les pays arabes dominent la misère, car, malgré le pétrole, les richesses sont entre les mains d'une minorité de dirigeants tyranniques et corrompus. Les gangs des Al Saoud, Al Jaber et autres Al Nahian. Depuis plus de mille ans, les sunnites détestent les chiites et inversement. La culture arabo-intégriste apprend à détester les autres et juge que la justice émane de la force. Leurs écoles se limitent dans leurs missions à apprendre à lire le coran pour le réciter sans le comprendre et la haine des juifs. Une culture close. L'Arabie saoudite, espace des lieux saints de l'islam, n'a pas de constitution écrite, ses dirigeants féodaux disent s'inspirer du Coran et de la Sunna. Il n'y a ni parti politique, ni syndicats, ni associations, ni médias libres, mais il existe une police religieuse : la "Commission pour la promotion de la vertu et la prévention du vice". Comparable au SS de Hitler, aux pasdaran d'Iran…

L'arabo-intégrisme tourne en rond, un de ses représentants officiels, le wahhabiste Abdoul Aziz Al cheikh, autorité religieuse du royaume des Al Saoud, a émis une fatwa, sorte de loi martiale religieuse, qui condamne le téléphone portable, jugé comme source de la perversion de la morale. Le gang du Hamas, organisation religieuse terroriste, n'a que faire d'un Etat palestinien qui risque de le dévier de ses objectifs. Son unique but est la Guerre Sainte pour l'islamisation de notre planète. La culture arabo-intégriste est malade de sa haine de l'Autre, c'est une culture qui développe une vision perverse du genre humain. L'Autre n'est pas un prochain à aimer, à approcher, il est l'incarnation du Mal absolu dont Israël, les Etats-Unis, les Amazighs, les Assyriens, les Kurdes, les Coptes …sont les prototypes. Son univers est celui du mensonge, de l'hypocrisie accompagnée de systèmes totalitaires ancrés dans la corruption, la dissimulation et le double et triple langage. L'arabo-intégriste, dont le Hamas, le Hezbollah et les autres cadres politiques arabo-baathistes et staliniens sont l'incarnation, se base sur un credo : hors de l'idéologie intégriste, point de salut. Dans le préambule de la Charte du Hamas, le « combat contre les juifs » est la centralité qui doit être concrétisée « jusqu'à ce que les ennemis soient vaincus et que la victoire d'Allah soit établie ».

Plus explicite, l'article 7 de cette Charte diabolique, cite un hadith attribué au prophète de l'islam : « L'heure (de la résurrection) ne viendra avant que les Musulmans ne combattent les juifs et les tuent, jusqu'à ce que les juifs se cachent derrière des rochers et des arbres, et ceux-ci appelleront : O Musulman, il y a un juif derrière moi, viens et tue-le ». Pour le Hamas, le combat conte le juif est un impératif eschatologique. Il ne se limite pas à la « libération » de la Palestine, il est la condition sine qua none pour l'avènement de la Fin du monde. L'antisémitisme constitue le cœur de la doctrine du Hamas et ses ramifications.

En fait, la démocratie et la globalisation ont bousculé et refaçonné l'imaginaire des humains, qui ne vivent plus en vase clos, les visions sont perturbées. Les repères vacillent. La mutation planétaire est en marche.

L'arabo-intégrisme, déboussolé, opte pour le repli et se réfugie dans le passé. Il adopte une posture anachronique : vivre en proximité avec le passé lointain, rêvé et fantasmé et distanciation par rapport au présent, au réel devenu insupportable, non maîtrisable et occultation du futur où s'inscrit le devenir. Pour l'arabo-intégrisme, péril contagieux, la glorification maladive du passé est instituée comme grille de valeur exclusive. Le passé obsolète est érigé en modèle ultime niant toute possibilité d'évolution.

Le monde arabe et son idéologie arabo-intégriste est en déroute, replié autour de ses minarets, et cultive un discours utopique. Son système protectionniste despotique s'effrite. La vie en autarcie est devenue un mirage. La vie se fait « à découvert », exposé au regard de l'Autre. Pour survivre, le monde arabe est tenu d'apprendre à vivre d'amour, apprendre à construire des routes, des hôpitaux pour soigner, des écoles pour enseigner, qui ne doivent pas servir d'abris à caches d'armes. Il est invité à mobiliser ses énergies pour construire et non à détruire pour pouvoir retrouver sa place au sein de l'humanité. Un rêve et une alternative sans lesquels les Arabes risquent d'être relégués aux oubliettes.

d'origine rifaine ont un rôle capital à jouer. Le Rif, c'est le balcon du Maroc sur la Méditerranée !

6. Quel est votre regard sur la situation des droits de l'homme au Maroc?

J'observe que des militants très engagés au Maroc dans ce domaine, et j'en ai rencontré, considèrent que s'il y a encore beaucoup à faire – mais c'est vrai dans d'autres pays, en Europe notamment – il y a aussi des évolutions qu'il faut acter. D'un autre côté, il y a encore des choses à améliorer. Il appartient bien sûr aux marocaines et aux marocains de porter cette question et de faire évoluer les choses de manière optimale. J'ai beaucoup de respect pour celles et ceux qui s'engagent dans cette voie, dont on sait à quel point elle est difficile et semée d'embûches.

7. Que pensez-vous du printemps des peuples et des indignés ?

La démocratie est quelque chose de dynamique. Il y a bien sûr les institutions (les élections, le Parlement, ...) mais il y a aussi la société civile. Et il faut se réjouir de voir une société civile réactive. Le contraire traduirait un manque de vitalité de la démocratie ou des processus démocratiques. Je déplore cependant la récupération, parfois, de ces mouvements citoyens par des groupuscules dont l'objectif est d'installer la violence...les exemples sont hélas nombreux.

8. L'intégrisme religieux fait que de nombreux jeunes issus de l'immigration marocaine partent pour le Jihad en Syrie, quelles mesures pourraient être prises afin d'enrayer ce problème ?

Le Gouvernement belge s'est attelé au problème et a développé une approche combinant prévention et mesures de police. Tous les services de l'Etat sont mobilisés pour endiguer le phénomène et gérer (si l'on peut dire) le retour de ces jeunes, le plus souvent manipulés. Je pense pour ma part qu'il faut agir en amont et bien voir que certains groupuscules ont une activité nocive et délétère tant pour les jeunes que pour la société belge en général. Nous avons besoin de toutes et de tous pour lutter contre ce phénomène, d'abord par l'éducation et l'information. Certains profitent du désarroi d'une partie de notre jeunesse et de leur manque de connaissance en matière religieuse, pour les convaincre d'aller mourir à des milliers de kilomètres de leurs foyers. C'est révoltant. Ce sont des vies gâchées et des familles plongées dans le désespoir. Vous l'aurez compris, je suis très en colère dans ce domaine. Selon moi, les organisateurs de ces filières doivent répondre de leurs actes devant la Justice.

Zakia Khattabi est députée bruxelloise et députée au Parlement de la fédération Wallonie-Bruxelles, Sénatrice de communauté. Militante féministe et consultante diversité, passionnée pour les questions de gouvernance et plus précisément sur l'évaluation des politiques publiques.
Zakia Khattabi est 1er sur les listes du parti Ecologique pour l'élection fédérale du 25 mai 2014.

1.Madame El Khattabi, en tant que parlementaire au parlement fédéral et membre influent du Parti ECOLO, vous savez ce que représente la communauté belge d'origine rifaine, pourriez-vous nous entretenir du programme de votre parti pour faire face aux contraintes, difficultés et aspirations des belges d'origine rifaine, aux fins d'une meilleure intégration ?

De nombreux citoyens issus de l'immigration – en ce compris les Rifains – subissent plus que les autres le chômage, la précarité et les discriminations de tous genres. En tant que tête de liste Ecolo aux élections fédérales, je porte le projet écologiste pour une société où chacun peut trouver sa place. Les leviers politiques pour permettre à chacun de trouver sa place dans nos sociétés et faciliter ensuite la rencontre avec l'autre sont nombreux : l'émancipation par l'éducation et l'école, l'accès à un emploi décent, l'accès au logement, le partage et l'accès à la culture, etc.

Ils sont la base de tout travail de lutte contre le rejet de l'autre et le repli sur soi. Tous ces aspects doivent donc être prioritaires lorsqu'il s'agit de démontrer que chacun peut trouver sa place dans notre société. Travailler pour une société ouverte, inclusive, qui s'enrichit des complémentarités, cela passe aussi par un accès à l'égalité des droits pour chaque femme et homme vivant dans notre société. Le respect de l'égalité de chacun, des libertés fondamentales et de la non-discrimination sont les prérequis de toute communauté qui veut organiser le vivre ensemble de manière positive. Les différentes formes de racisme doivent donc être combattues.

Les lignes de force du projet d'Ecolo pour une société interculturelle sont les suivantes :

– Favoriser la diversité culturelle
– Lutter contre les discriminations et agir pour l'intégration
– Renforcer la lutte contre toutes les formes de racisme
– Organiser l'exercice du droit de porter un signe religieux ou philosophique et l'égalité de traitement entre les cultes et mouvements philosophiques.

2. Quelle place pensez-vous accorder à l'identité, à la culture, à la langue et à la religion d'origine de cette communauté ? L'intégration signifie-t-elle pour vous l'abandon de l'identité d'origine ou inversement une meilleure place à l'identité et à la culture d'origine dans la vie et dans la réalité belge ?

L'histoire de ma famille, des centaines de milliers de femmes et d'hommes d'origine marocaine la partagent à Bruxelles. Ces femmes et ces hommes dont on célèbre les 50 ans de présence en Belgique, ont participé à la construction de Bruxelles et ont contribué à en faire une grande capitale multiculturelle. Cette histoire commune célébrée cette année, faite de rêves et de sacrifices, d'efforts, de réussites et d'échecs, a façonné plusieurs générations de Bruxellois. Certains pensent que l'immigration et la diversité culturelle sont un danger pour notre société. Certains se plaisent pour des raisons électoralistes à monter les Bruxellois les uns contre les autres. Moi, je pense que l'immigration et la diversité culturelle est une grande opportunité pour Bruxelles. Je pense que la diversité des cultures, des langues, des origines, des appartenances est une fantastique chance pour Bruxelles. Le projet que je défends privilégie l'inclusion et vise à permettre à chacun de choisir sa vie comme il ou elle l'entend. L'intégration signifie avant tout la fin des exclusions. Dans mon travail de députée je me suis battue pour que les enfants issus des milieux populaires puissent avoir accès à l'université. Je me suis battue pour que les femmes qui ont fait le choix de porter un foulard puissent avoir accès à l'enseignement supérieur francophone parce que je crois que le savoir est le premier droit, la première liberté, la première dignité ! Le projet que je défends vise à lutter plus fortement contre les discriminations, à valoriser les cultures et soutenir les associations communautaires citoyennes et à favoriser les espaces d'échanges pour faire reculer les peurs et les replis.

3. S'agissant, tout particulièrement, de la religion, vers quel Islam la Belgique serait-elle inscrite, celui de l'Islam marocain, de l'islam oriental ou d'un Islam proprement local tolérant et ouvert issu de l'immigration musulmane belge? Un Islam Belge ?

Nous voulons que nos concitoyens de confession musulmane puissent organiser leur culte de manière autonome sans aucune ingérence ni de l'Etat ni des ambassades étrangères. Nous voulons leur donner les moyens d'organiser un véritable « islam DE Belgique » en phase avec leurs besoins et leurs réalités quotidiennes et non « un islam EN Belgique », piloté à distance. Je veux que les différents cultes reconnus dans notre pays puissent bénéficier d'un financement plus équitable, c'est-à-dire au prorata de leurs réalités démographiques. La situation actuelle est de ce point de vue particulièrement injuste ! Il faut y remédier.

4. Le taux de la discrimination à l'embauche, à l'enseignement et au logement est toujours très élevé au sein de la communauté d'origine marocaine, ne pensez-vous pas qu'il faudrait une discrimination positive de cette communauté de façon à lui assurer une meilleure insertion et intégration ?

Accéder à un emploi ou un logement quand on porte un nom à consonance étrangère, entrer et réussir à l'université quand on est issu d'un milieu modeste, toucher un salaire équivalent à celui de ses collègues masculins quand on est une femme, quelle attente plus légitime ? Ce sont pour beaucoup de Bruxellois des attentes déçues. L'égalité des chances n'est pas suffisamment une réalité, malheureusement Bruxelles est plus que jamais la capitale des discriminations. Le projet que je défends inscrit la lutte contre les discriminations au premier rang des priorités ! Je veux développer un outil de mesure de la discrimination liée à l'origine et non à la nationalité pour mieux la connaître et donc mieux la combattre. Je veux rendre plus efficace le traitement et le suivi des plaintes pour rompre avec le sentiment d'impunité en matière de traitements discriminatoires. A Bruxelles, un magistrat doit être exclusivement chargé du traitement des plaintes de discriminations. Il faut concevoir et mettre en œuvre un plan de lutte contre l'islamophobie en partenariat avec les acteurs associatifs de la problématique. En matière de discrimination l'Etat doit montrer l'exemple ! A ce titre, je veux que l'égalité citoyenne pour nos ressortissants à l'étranger soit un fait. L'égal accès à la jouissance des droits – y compris celle à une assistance consulaire – et des libertés doit être une réalité pour tous les citoyens indépendamment de leur origine, de leur religion ou de leur conviction philosophique. Ce sont autant de combats que j'ai mené ces dernières années, et que je souhaite continuer à mener dans les années à venir !

5. Quid du partenariat entre la Belgique et le Maroc et du rôle des belges d'origine rifaine ?

Les Marocains et les Belges d'origine marocaine sont nombreux en Belgique. Pour nombre d'entre eux, ils gardent un attachement affectif fort avec leur pays d'origine. Cette situation donne une résonnance particulière aux relations entre la Belgique et le Maroc. Je veux que ce partenariat à l'instar des autres soit fondés sur l'amitié et sur ce que toute véritable amitié implique : la sincérité. Je veux à ce titre que la double-nationalité constitue un pont et non une prison. Aujourd'hui, plusieurs de nos concitoyens belges voient leurs droits fondamentaux bafoués pour des raisons politiques ou parce que ce sont des femmes. Le cas d'Ali Aarass, indépendamment du fond de l'affaire, est particulièrement emblématique. Des générations entières nées et socialisées en Belgique et qui ne gardent plus qu'un lien affectif, mais ô combien précieux, avec le Maroc se voient refusé l'effectivité de leur droit en tant que citoyen belge. Un partenariat fondé sur l'amitié et la considération mutuelle exige, selon moi, de dire que cette situation est inacceptable.

6. Quel est votre regard sur la situation des droits de l'homme au Maroc ?

A bien des égards, la situation des droits de l'homme au Maroc m'interpelle évidemment. La problématique des droits culturels dans un pays si fortement marquées par la diversité des langues et des traditions attire particulièrement mon attention. Toutes proportions gardées, en tant que sénatrice membre de la commission justice, j'ai pu me rendre compte que la situation des droits de l'homme dans notre pays posait également question quand il s'agit, par exemple, des prisonniers et des réfugiés politiques. Il est important de ne pas perdre ces réalités de vue lorsqu'on s'exprime sur la situation des droits de l'homme dans un pays étranger aussi proche soit-il.

7. Que pensez-vous du printemps des peuples et des indignés ?

Le printemps arabe est l'un des faits géopolitiques les plus marquants de ce début de XXIe siècle. Quand on aborde cette question, il faut garder à l'esprit que l'on parle d'une histoire en cours. Aujourd'hui, le formidable élan des peuples arabes a abouti à des situations très différentes : de la plus encourageante en Tunisie (où j'ai eu la chance d'effectuer une mission en mai 2012) à la plus tragique en Syrie. Malheureusement, force est de constater que l'appel des jeunesses arabes à plus de liberté, de justice et de dignité est loin d'avoir été entendue.

8. L'intégrisme religieux fait que de nombreux jeunes issus de l'immigration marocaine partent pour le Jihad en Syrie, quelles mesures pourraient être prises afin d'enrayer ce problème ?

La problématique des Belges partis combattre en Syrie est inquiétantes à bien des égards. C'est un drame humain pour de nombreuses familles qui ont vu leurs enfants partir combattre en Syrie et pour certains d'entre eux y perdre la vie. Je refuse que cette problématique soit utilisée pour stigmatiser une communauté ou la jeunesse de nos quartiers populaires. Nous devons répondre aux enjeux sécuritaires (notamment en agissant à l'encontre des filières de recrutement) que ces départs posent mais nous devons surtout, aujourd'hui, permettre aux associations et aux pouvoirs communaux de faire de la prévention au plus près du terrain, d'accompagner les familles et de réinsérer les jeunes qui reviennent du champs de bataille. Nous avons la responsabilité d'offrir à nos jeunes ce qu'ils semblent chercher, et croient qu'ils vont trouver en partant.

❋ Dossier réalisé par
Mohamed El Hamouti

Les prénoms masculains amazigh

ⵓⵔⵣⵓⴰ - Amzad : porteur de grains à moudre
ⵓⵔⵣⵓⵎ - Amzal : forger
ⵓⵔⵣⵓⵔ - Amzar : être vu ou voir
ⵓⵔⵣⵙⵏ - Amzun : comme si
ⵓⵔⵣⵙⵔ - Amzur : visiteur
ⵓⵏⵓⵔ - Anar : ville amazigh au Sénégal
ⵓⵏⵓⵣⵔ - Anazer : chante
ⵓⵏⵓⵣⵙⵔ - Anazor : chanteur
ⵓⵏⴰⵓ - Anda : où vas-tu ?
ⵓⵏⴰⵊⵓⵔ - Andjar : aiguiser
ⵓⵏⴰ - Aned : chercher à imiter, émulation
ⵓⵏⵀⵓⵙ - Aneface : laisse-le !
ⵓⵏⵀⵀ - Aneffe : laisse !
ⵓⵏⵀⵀⵙ - Aneffu : laisser aller
ⵓⵍⵇⵙⵎ- Aneqel : transport lent, pas à pas
ⵓⵏⵔⵔⵉ - Anerry : restituer
ⵓⵏⵟⴰⵙ - Anbdu : l'été
ⵓⵏ - Ann : se soucier, s'inquiéter
ⵓⵏⵓⴰ - Annad : dis !
ⵓⵏⵓⵔ - Annar : l'endroit où l'on bat les céréales
ⵓⵏⵓⵙ : venir
ⵓⵏⵓⵉ : un racontard
ⵓⵏⵙ - Annou : dire
ⵓⵏⵙⵣ - Annouz : somnoler
ⵓⵏⵙⵣ - Annuz : attitude humble
ⵓⵜⵓⵎⵓ - Antala : chef numide
ⵓⵏⵙⵏ - Anun : chiffre un
ⵓⵣ - Anz : cri mystérieux après un événement lié à une peur
ⵓⵣⵓⵔ - Anzar : Dieu païen de la pluie
ⵓⵣⵎ - Anzel : l'aiguillon
ⵓⵣⵓⵔ - Anzer : on verra !
ⵓⵇⵓⵟⵓⵛ - Aqabache : une pioche
ⵓⵇⵓⴰ - Aqad : soulever
ⵓⵇⵟⵙ - Aqbu : colline courbée
ⵓⵇⵛⵉⵛ - Aqchiche : garçon
ⵓⵇⴰⵓⵉ - Aqday : morceau de viande
ⵓⵇⵟⵟⵓⵔ- Aqessar : plaisanter ou discuter entre amis
ⵓⵇⵀⵓⵀ - Aqfaf : lettré

ⵓⵇⵍⵍⴰⵎ - Aqllal : grès
ⵓⵇⵙⵛ - Aqoche : graine de pomme de pins
ⵓⵇⵟⵙⴰ - Aqrud : un garçon
ⵓⵇⵟⵙⵟ - Aqrur : un petit garçon
ⵓⵟⵓⴰⴰ - Aradde : invitation, action de goûter
ⵓⵟⵓⵔ - Aram : mardi
ⵓⵟⵟ - Ares : de Aurès en Algérie
ⵓⵟⵟⵔⵉ - Areski : propriétaire, détenteur de biens
ⵓⵟⵀⴰ - Arfed : soulève
ⵓⵟⵀⵉⵇ - Arfiq : camarade
ⵓⵟⵅⵓⵣ - Argaz : l'homme
ⵓⵟⵢⵓ - Argha : pourquoi ?
ⵓⵟⵉ - Ari : dépouiller quelqu'un
ⵓⵟⵉⵏ - Ariane : nu
ⵓⵟⵉⵙ - Arib : affaisser
ⵓⵟⵉⵙⵏ - Aribian : roi numide (60-40 ap. J.C)
ⵓⵟⵉⵛ - Ariche : une grande vigne
ⵓⵟⵉⵔⵎ - Arim : lundi
ⵓⵟⵉⵔⵎⵉ-Arimy : de arim : lundi
ⵓⵟⵊⵙⵏ - Arjun : bourgeons
ⵓⵟⵅⵙⵢ - Arkuv : montée
ⵓⵟⵔⵉⴷ - Armid : semoule fine
ⵓⵟⵔⵉⵍⵉⵍ - Armilil : à plus tard
ⵓⵟⵏⵓⴰ - Arnad : sipplèment, addition
ⵓⵟⵇⵉⵇ - Arqiq : mince
ⵓⵟⵟⵓⵛ - Arrache : les enfants
ⵓⵟⵟⵓⵟ - Arrar : rejet
ⵓⵟⵟⵉⵀⵉ - Arrify : le gaucher
ⵓⵟⵟⵙ - Arru : écris !
ⵓⵟⵟⵙⵍ - Arruw : le porc-épic
ⵓⵟⵟⵙⵉ - Arruy : petit grain
ⵓⵟⵟⵉ - Arry : découvrir, dénuder, dépouiller
ⵓⵟⵟⵉⵜⵜ - Arryth : renvoyer
ⵓⵟⵓⵎⵏⵓ - Arslan : ils ont entendu
ⵓⵟⵜⵓⵎ - Artal : prêter
ⵓⵟⵓⵙ - Arus : se poser
ⵓⵟⵍⵓⵎ - Arwal : se sauver
ⵓⵟⵍⵓⵉ - Arway : mélange
ⵓⵟⵍⵉ - Arwy : perturber
ⵓⵟⵣⵓⵣ - Arzaz : guêpe
ⵓⵟⵣ - Arze : casser
ⵓⵟⵣⵇ - Arzeq : bienheureux
ⵓⵟⵣⵙⵣ - Arzuz : bourdon
ⵓⵙⵓⵇ - Asaq : maigre jambes
ⵓⵙⵓⵟⵙ - Asaru : film
ⵓⵙⵓⵍⵍ - Asawen : une montée
ⵓⵙⵛⵓⵎⵉⵙ - Ascalis : chef numide (82 av .J.C.)
ⵓⵙⵀⵙⵓⵀ - Asefsaf : le peuplier
ⵓⵙⵀⵉⵟⵓⵏ - Asfiran : trieur, exemple : tirer les lentilles
ⵓⵙⵀⵟⵓⵏ - Asfran : trier
ⵓⵙⵢⵟⵓ- Asghar : bois

*** dictionnaire des noms et prénom bérbères de Shamy CHEMINIS**

ⵔⴰⵜ ⵙⴰⵙⵏ /CATIE PABELLE

ⵏⵉⵣ ⵣⵉ ⵜⵉⵖⵓⴰⵍⵓⵣⵓⵜ ⵙ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⴰⵏ ⵙ

–ⵎⵙⵏ ⵣⵙ ⵙⵜⵔⵢ ⴰⵏ ⵢⵓ ⵣⵙⴼ"ⵜⵜ ⵣⵏ .ⵙⵜⵏⴰⵏ ⵣⵣⴰⵏ ⵖⴰⵡ ⵍⵉⵢⵜ ⵡⵓⵔ ⵍⵜⵜⵍ ⵡⴰⵙⵙⵏ ⵙⵓⵔ ⵣⵙⵓ ⵙⵓⵔ ⵙⵜⵜⵙⵏ ⵙⵓⵔ ⵙⵜⵜⵙⵏ ⵙⵓⵔ ⵙⵜⵜⵙⵏ

ⵉⵎⴰⵣⵉⵖ

ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵜⵉⴼⵉⵏⴰⵖ

ⵜⵉⵎⵣⴰⴷⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ

www.amadalpresse.com

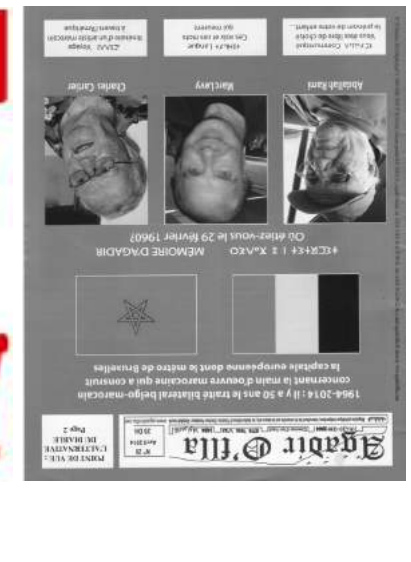

ⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⴰⴷⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵙ ⵜⵉⵏⵖⵉⵔ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ

blèmes du chômage et de la discrimination à l'embauche : comme bourgmestre de Molenbeek, je reçois très souvent des habitants vivant ces situations. Dans ma commune, le taux de chômage des jeunes avoisine les 40% ! Malheureusement, les jeunes d'origine étrangère sont souvent les premiers confrontés. Pour certains, il s'agit d'un manque de qualification mais pour d'autres c'est effectivement une question de discrimination.
Plutôt que de faire la morale au secteur privé, les pouvoirs publics devraient montrer le bon exemple. Dans les administrations régionales et fédérales, chez les policiers, chez les pompiers,... il y a beaucoup trop peu de travailleurs bruxellois. Il ne suffit pas de bonnes intentions : il faut agir en offrant aux jeunes une formation adéquate pour accéder à ces emplois ! Le MR propose le renforcement des moyens pour la formation, des primes à l'embauche en tenant compte des besoins dans les quartiers les plus frappés par le chômage à Bruxelles.
Concernant l'attribution des logements sociaux, je ne suis pas favorable à l'instauration d'une « discrimination positive ». Il y a des règles très strictes en cette matière afin d'assurer, au contraire, l'égalité entre tous les candidats (et ils sont des milliers à Bruxelles !). Beaucoup de familles bruxelloises vivent en effet dans des conditions inacceptables et méritent d'obtenir un logement social. Les attribuer sur base d'une origine ethnique n'est pas imaginable. Par contre, il est impératif de veiller à l'égalité de traitement de tous les citoyens. C'est ce que nous faisons désormais à Molenbeek !

5. Quid du partenariat entre la Belgique et le Maroc et du rôle des belges d'origine rifaine ?

En cette année où nous fêtons les 50 ans de l'immigration marocaine en Belgique, nous devons saisir cette occasion pour fructifier davantage les partenariats entre les deux pays. Cela passe par l'augmentation des échanges culturels mais ce n'est pas suffisant. Il est important d'agir aussi sur le plan économique. Les besoins du Maroc sont croissants alors qu'en Belgique, les investisseurs cherchent de nouvelles opportunités. Il faut les encourager car les opportunités existent au Maroc. Je pense notamment au secteur du tourisme qui se porte très bien cette année. Il faut l'admettre que la région du RIF du pays ne profite pas assez de ce potentiel touristique. La mise en valeur de son patrimoine, culturel et artistique, offrirait un nouvel atout au tourisme du pays.

6. Quel est votre regard sur la situation des droits de l'homme au Maroc ?

Depuis l'arrivée de Mohammed VI au pouvoir, plusieurs avancées ont été enregistrées sur le sujet. La création de l'Institut Royal de la Culture Amazighe, en 2001, fut, par exemple, un premier pas pour la reconnaissance attendue par les Rifains. D'autres devraient suivre... En Belgique, où nous avons trois langues nationales, on sait ô combien ce processus est long et semé d'embûches.
En tant que femme, je suis également très sensible à la condition féminine dans ce pays. La Moudawana, qui régit le droit de la famille, fut, en 2005, une avancée en termes de droits pour les femmes marocaines. Un observatoire national destiné à combattre la violence contre les femmes a aussi vu le jour. Près de 10 ans plus tard, on peut espérer un nouveau train de réformes. Les femmes marocaines le réclament ardemment.

7. Que pensez-vous du printemps des peuples et des indignés ?

Le printemps arabe a donné des résultats bien mitigés selon les pays. En 2010, lorsque le peuple tunisien s'est soulevé contre Ben Ali pour finir par le chasser du pouvoir, beaucoup d'observateurs se sont emballés en prédisant la fin des dictatures dans le monde arabe. Quatre ans plus tard, certains printemps se sont transformés en hiver cauchemardesque. La situation en Syrie est particulièrement préoccupante. La guerre a provoqué plusieurs dizaines de milliers de morts et de réfugiés. L'Egypte vit toujours sous tension avec l'éjection de Housni Moubarak puis de Mohamed Morsi en attendant de nouvelles élections. La Lybie est, pour le moins qu'on puisse dire, en proie à une grande instabilité politique. Bref, ce qui au départ étant perçu de l'Occident comme des mouvements de protestation, menés par des jeunes, pour davantage de libertés, ont engendré des conflits très meurtriers.

8. L'intégrisme religieux fait que de jeunes issus de l'immigration marocaine partent pour le Jihad en Syrie, quelles mesures pourraient être prises afin d'enrayer ce problème?

A Molenbeek, nous avons créé une cellule radicalisme au sein de la zone de police Bruxelles-Ouest. Sa mission est de détecter les signes avant-coureurs de toute forme de radicalisation et de rassembler les informations recueillies sur le terrain par la police, les agents de prévention, les éducateurs, etc. Ces derniers sont par ailleurs vigilants par rapport à la question. Toutefois, il faut être modeste : au niveau communal, nos moyens sont assez limités. Nous relayons bien évidemment nos préoccupations aux jeunes de Molenbeek afin qu'ils soient sensibles au danger de l'intégrisme. Il faut leur expliquer ce qui se passe en Syrie,

les groupes et intérêts qui sont en jeu, les implications des pays voisins,... La lutte contre le radicalisme doit être un sujet de préoccupation au niveau fédéral. Et pas seulement lorsqu'on apprend que des gens partent en guerre. C'est un travail de longue haleine, à mener de concert avec les mosquées, les associations, les écoles et tous les acteurs concernés.
Cela dit, je ne pense pas que tous les départs en Syrie soient motivés par le djihad. Certains individus semblent animés par un sentiment de révolte par rapport à ce qui se passe là-bas. D'autres, ce sont tout simplement des têtes brûlées.

Ahmed laaouej est belge d'origine rifaine (marocaine), âgé de 45 ans, père de famille, il a des convictions socialistes bien trempées.
Il est président de la section ps de koekelberg et sénateur étiqueté socialiste. A son actif, de nombreuses propositions sur des questions économiques et fiscales.
Défenseur de la cause rifaine, il poursuit des combats contre l'exclusion sociale menant à la précarité des groupes-cibles d'origine allochtone.
Ahmed laaouej est 4ème sur les listes du parti socialiste pour l'élection fédérale du 25 mai 2014.
C'est dans ce cadre que nous l'avons rencontré à son domicile pour nos lecteur pour un entretien à cœur ouvert et il nous a ouvert son cœur.

1. Monsieur Laaouej, en tant que Sénateur, et membre influent du Parti Socialiste, vous savez ce que représente la communauté belge d'origine rifaine, pourriez-vous nous entretenir du programme de votre parti pour faire face aux contraintes, difficultés et aspirations des belges d'origine rifaine, aux fins d'une meilleure intégration ?

En effet, nos concitoyens belges issus du Rif sont très nombreux et c'est une richesse pour la Belgique. Le Parti Socialiste propose de poursuivre et d'amplifier les efforts dans le domaine de l'interculturalité et du "vivre ensemble". Il y a bien sûr la lutte contre le racisme et la xénophobie, mais aussi le soutien aux initiatives associatives et culturelles, notamment Amazigh. C'est une civilisation millénariste et il serait dommage de ne pas lui réserver la place qu'elle mérite. A côté des aspirations culturelles, il y a bien sûr aussi l'intégration sociale et économique. Au PS, nous misons sur l'enseignement et l'éducation. L'objectif est d'assurer à tous un bon niveau d'enseignement et de formation pour que chacun trouve sa place dans la société. Il est essentiel aussi de lutter contre toute forme de discrimination à l'emploi et d'encourager celles et ceux qui développent une activité économique.

2. Quelle place pensez-vous accorder à l'identité, à la culture, à la langue et à la religion d'origine de cette communauté ? L'intégration signifie-t-elle pour vous l'abandon de l'identité d'origine ou inversement une meilleure place à l'identité et à la culture d'origine dans la vie et dans la réalité belge ?

La culture touche à l'universel. Elle permet aux personnes de mieux se connaître et de se rapprocher. Notre conception de l'intégration ne conduit pas à demander à chacun de se dépouiller de sa culture ou de son identité d'origine. Au contraire, la Belgique gagne à s'enrichir de tous ces apports venus d'ailleurs, en veillant bien sûr à éviter le repli sur soi. C'est tout l'enjeu de l'interculturalité : vivre ensemble, se connaître, échanger et porter ensemble la Belgique, notre Belgique.

3. S'agissant, tout particulièrement, de la religion, vers quel Islam la Belgique serait-elle inscrite, celui de l'islam marocain, de l'Islam oriental ou d'un Islam proprement local tolérant et ouvert issu de l'immigration musulmane belge? Un Islam Belge ?

La liberté de culte est inscrite dans la Constitution. C'est l'histoire de la Belgique et l'Islam s'inscrit dans cette histoire dès le moment où les travailleurs venus du Maroc, de Turquie, d'Afrique subsaharienne ou d'ailleurs ont apporté avec eux leur spiritualité. Si l'on excepte la position de quelques organisations notoirement xénophobes qu'on peut classer à l'extrême droite, la légitimité de l'Islam en Belgique est aujourd'hui un fait. Il est vrai que l'Islam n'a pas, à proprement parler, de clergé. Il appartient dès lors aux musulmans de Belgique en collaboration avec les autorités publiques et de la manière la plus appropriée, de trouver les modalités d'organisation permettant de gérer au mieux les aspects temporels et administratifs du culte. Je suis pour ma part optimiste sur la conscientisation grandissante d'un grand nombre d'acteurs de la société civile musulmane. C'est un processus qui portera ses fruits. Sur la question de la tolérance, je ne vous étonnerai pas en vous disant que je suis évidemment partisan d'un Islam qui, respectueux de ses traditions, est ouvert sur le reste de la société. Que les choses soient claires : l'immense majorité des musulmans de Belgique vivent leur spiritualité de manière ouverte et tolérante. Seuls quelques énergumènes extrémistes (notamment ceux qui envoient des jeunes en Syrie) ternissent l'image de la religion qu'ils prétendent pratiquer et créent ce faisant des tensions dans la société belge. Ce faisant, ils renforcent l'extrême droite raciste et xénophobe. C'est au fond l'alliance des extrêmes. Il faut la déplorer et ne pas la laisser s'enraciner.

4. Le taux de la discrimination à l'embauche, à l'enseignement et au logement est toujours très élevé au sein de la communauté d'origine marocaine, ne pensez-vous pas qu'il faudrait une discrimination positive de cette communauté de façon à lui assurer une meilleure insertion et intégration ?

La discrimination à l'emploi et au logement est un mal qui ronge la cohésion sociale en Belgique, vous avez raison de le souligner. Il faut évidemment redoubler d'efforts pour combattre ce phénomène et le Parti Socialiste en fait une priorité de son programme politique.

5. Quid du partenariat entre la Belgique et le Maroc et du rôle des belges d'origine rifaine ?

La Belgique et le Maroc ont des liens étroits à tous les niveaux. Il y a bien sûr la présence d'une grande population d'origine marocaine en Belgique et il y a aussi la Francophonie. Il est capital que le Maroc et la Belgique renforcent leur partenariat à tous les niveaux, au plan culturel mais aussi au plan économique. Soyons visionnaires : l'avenir de l'Europe, de la Belgique en particulier, ne pourra pas se faire sans un renforcement des liens avec les pays du pourtour méditerranéen, avec le Maroc en particulier. Une chose est cependant importante et de ce point de vue "le belgian spirit" est un atout : ce partenariat doit se faire sur pied d'égalité. Dans ce cadre, il est clair que les belges

Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com
LISEZ ET FAITES LIRE
نبض المغرب الأمازيغي
antag2963@gmail.com جريدة أسبوعية تصدر مؤقتا مرة كل شهر
جريدة كل المغاربة من أجل الأمازيغية
الثمن 4 دراهم
DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 163 / 13 Mai 2014 –1 ⵎⴰⵢ 2964 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

« LE MONDE AMAZIGH » INTERROGE DES CANDIDATS AUX ÉLECTIONS BELGES

Nous sommes à quelques semaines du triple scrutin du 25 mai 2014 en Belgique. Ces élections ont un enjeu énorme pour l'avenir de la Belgique fédérale, des trois régions « la région de Bruxelles-Capitale, la région Wallonne et la région flamande » et de l'Europe.

Pour rappel, la 6ème réforme institutionnelle de l'Etat a été bouclée avec la scission de l'arrondissement de Bruxelles-Halle-Vilvoorde et bien des réformes dans divers domaines de la vie de l'Etat belge.
La stabilité actuelle ne doit pas occultés que la Belgique avait traversé une crise grave qui a paralysé l'appareil de l'Etat durant plus de 500 jours.

Aujourd'hui, force de constater que l'enjeu de demain reste :
– La solidarité entre belges
– La croissance des trois régions
– La cohabitation entre communautés
– Le mieux vivre ensemble entre Autochtone et Allochtone.

La population d'origine marocaine, particulièrement amazigh de la région du Rif, de Belgique se sent concernée par ces élections et s'interroge à propos des questions existentielles d'emploi, de l'école et de culture.
Votre journal « Le Monde Amazigh » tribune démocratique a voulu prendre le pool de ces enjeux électoraux en interrogeant trois personnalités bruxelloises issues des partis de droite (MR), de gauche (PS) et (ECOLO) pour connaitre les projets de leurs formations respectives face aux interrogations des citoyens concernant ces problématiques.
Il s'agit donc, de Madame Françoise Schuepmans du Mouvement Réformateur (MR), Bourgmestre de la commune de Molenbeek Saint-Jean, députée régionale et 2ème sur les listes aux fédérale ; de Monsieur Ahmed Laaouej du Parti Socialiste (PS), Sénateur et 4ème sur les listes au fédérale et de Madame Zakia Khattabi du parti écologiste (ECOLO), Sénatrice et 1re sur les listes au fédérale.

Françoise Schepmans est une femme d'engagement, sincère et tenace née à Berchem-Sainte-Agathe le 18 juin 1960. Ancienne Présidente du Parlement de la Communauté française Wallonie-Bruxelles. En 2011 devienne la seule et unique femme Bourgmestre de toute la région de Bruxelles Capitale. A plusieurs reprises elle a soutenu des initiatives pour la promotion et la défense de la langue et la culture Amazigh (Berbère). Impossible n'est pas Françoise est le slogan choisi pour sa campagne électorale.
Françoise Schepmans est 2ème sur les listes du parti Libéral pour l'élection fédérale du 25 mai 2014.

1. Madame Schepmans, en tant que Bourgmestre de Molenbeek Saint-Jean, et membre influent du parti du Mouvement Réformateur, vous savez ce que représente la communauté belge d'origine rifaine, pourriez-vous nous entretenir du programme de votre parti pour faire face aux contraintes, difficultés et aspirations des belges d'origine rifaine, aux fins d'une meilleure intégration ?

J'aime comparer Bruxelles à une mosaïque de cultures avec des gens provenant aussi bien du Maroc, dont beaucoup sont originaires du Rif, que de Turquie, de pays subsahariens… Ce foisonnement de cultures est bien sûr une richesse pour autant que les règles de la vie en société, ce qu'on appelle ces derniers temps le « Vivre Ensemble », soient partagées. Je parle ici d'un socle de valeurs communes dans le respect de chacun. Une fois ce décor planté, il faut favoriser l'épanouissement de toutes ces communautés. Les Rifains de Belgique, qui sont les héritiers de très anciennes et riches civilisations nord-africaines, ont tout à gagner à être reconnus. Je sais qu'ils aspirent à cette reconnaissance car ils sont, à juste titre, fiers de leur diversité au sein du Maroc. La bonne connaissance de leurs origines, traditions et culture leur permettra aussi de mieux s'épanouir en Belgique.

Peut-être même avec un degré de liberté plus élevé que dans d'autres pays !
Mais je le souligne : ce ne doit pas mener à un repli identitaire. Au MR, on lutte contre toutes les formes de communautarisme qui conduirait à une différenciation. C'est fondamental : il n'y a rien de pire qu'une juxtaposition de communautés qui ne communiquent pas, qui ne partagent rien, qui ne se comprennent pas. Il faut combattre la ghettoïsation communautaire.
Concrètement, cela se traduit dans notre programme par un soutien au développement culturel de ces communautés, en ce y compris bien sûr celle des Amazighs, une prise en compte des besoins en termes d'emploi, de soutien à la formation, d'émancipation économique et sociale.

2. Quelle place pensez-vous accorder à l'identité, à la culture, à la langue et à la religion d'origine de cette communauté ? L'intégration signifie-t-elle pour vous l'abandon de l'identité d'origine ou inversement une meilleure place à l'identité et à la culture d'origine dans la vie et dans la réalité belge ?

Comme je vous l'ai dit : l'identité et la culture de la communauté Amazigh ont toute leur place à Bruxelles, à l'instar d'autres communautés. Je connais les difficultés auxquelles elle a été confrontée et ses aspirations à davantage de reconnaissance notamment culturelle.
L'intégration n'est évidemment pas l'abandon de son identité d'origine. On ne peut pas demander à des gens de choisir entre une identité rifaine et une identité belge. Renier ses origines, celles de ses parents, c'est comme déraciner un arbre.
Que du contraire : pour moi, l'intégration repose sur deux pieds. Le premier, c'est l'identité de ses racines, de ses origines, qu'il faut connaître et cultiver. Le deuxième, c'est l'identité bruxelloise, cosmopolite qu'il faut s'approprier en apprenant la ou les langues, en s'insérant sur le marché du travail, en participant à la vie sociale et culturelle. Pour être épanoui, en phase avec la société d'accueil, il faut que nos jeunes, Amazighs ou autres, campent solidement sur leurs deux pieds.

3. S'agissant, tout particulièrement, de la religion, vers quel Islam la Belgique serait-elle inscrite, celui de l'Islam marocain, de l'Islam oriental ou d'un Islam proprement local tolérant et ouvert issu de l'immigration musulmane belge? Un islam Belge ?

C'est une question importante qui ne touche d'ailleurs pas uniquement la Belgique ou même l'Europe. Ce débat, qui ne date pas d'hier, existe déjà dans de nombreux pays musulmans. L'Islam est une religion se voulant à vocation universelle : un message pour tous les hommes. L'unicité du Coran est un fondement clé. Même si l'Islam est traversé par différents courants d'interprétation, on ne peut pas parler d'un Islam belge ou d'un Islam français. Dans la pratique, cela ne pourrait voir le jour sans qu'il y ait une participation de toutes les composantes de la communauté musulmane de Belgique. Or, celle-ci est multiple et diversifiée, avec des sensibilités variées.
Toutefois, il faut évidemment encourager un Islam d'ouverture à toutes les communautés musulmanes (marocaine, turque, pakistanaise…). C'est toute la mission de l'Exécutif des Musulmans et des nombreuses associations qui organisent les mosquées. Il faut, par exemple, régler la question fondamentale de la formation des imams. Plutôt que de les faire venir de l'étranger, il serait préférable que ces imams soient formés en Belgique. Le contact avec les jeunes générations serait meilleur. On éviterait aussi certains discours radicaux qui n'ont pas leur place dans certaines mosquées.

4. Le taux de la discrimination à l'embauche, à l'enseignement et au logement est toujours très élevé au sein de la communauté d'origine marocaine, ne pensez-vous pas qu'il faudrait une discrimination positive de cette communauté de façon à lui assurer une meilleure insertion et intégration ?

Le travail pour tous les Bruxellois, c'est ma priorité au MR. Je connais bien les pro-

→

يسلم هذه إلا بإحضار شهادة بكونها ليست ملكا غابويا أو جماعيا.
هكذا فإن الجماعة الأصلية والقبلية محرومة في مناطق أركان أو الأزز من تحفيظ أملاكها الجماعية خصوصا وأن وجود شجرة واحدة من أركان أو الأزز تجعل المنطقة غابة طبقا لسياسة استبدادية مخالفة للدستور الجديد وللقوانين الأمازيغية المكتوبة والشفوية، وللمعايير الدولية لحقوق الانسان الفردية والجماعية.
ومن جهة أخرى فإن أي فرد من أفراد الجماعة الأصلية لا يحق له طبقا للقوانين الأمازيغية والعرفية وقانون الاستعمار وقانون الدولة الوطنية لا يمكنه أن يحفظ حقه المستغل وبالمقابل فإن أي شخص له سلطة ومدعم من طرف السلطة يمكنه أن يمتلك بين عشية وضحاها آلاف الهكتارات التي هي ملك للجماعات الأصلية والقبائل الأمازيغية بمجرد تعامل مع المندوبية السامية للمياه والغابات هذا قبل دستور 2011، والعملية أصبحت أكثر سهولة لهؤلاء بعد دستور 2011 .
وهكذا فإن أشخاصا من ذوي السلطة أو نافذون في الدولة أو أمراء من الخليج يمتلكون آلاف الهكتارات من الأراضي والغابات والموارد الجماعية للجماعات الأصلية والقبائل الأمازيغية دون أن يهتموا بأفراد الجماعات والقبائل الذين حرموا من الحق في الملكية الجماعية وحرموا في الملكية الفردية، ودون أن يتم الاهتمام بالحق والمبدأ الذي ينص عليه القانون المدني المغربي "الرضا" أو الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة.
وللتوضيح فقط فإن أشخاصا كثيرون منهم أشخاص وشركات خاصة من الداخل وشركات وأثرياء من الخليج وضعوا أيديهم على آلاف الهكتارات بدعوى إنشاء منتزهات بدون مشاركة هذه الجماعات والقبائل لكن سرعان ما بنيت قصور ومهدت مطارات، وبدؤوا في استعمال الحدود والأسلاك الشائكة للأراضي والغابات والموارد.
إن الحكومات سواء قبل دستور 2011 أو بعده ورغم الاعتراف الرمزي بالبعد الثقافي الأمازيغي للهوية المغربية وباللغة الأمازيغية لغة، رسمية فإن برنامج تحفيظ 20 مليون هكتار ما بين 2012 و2016 سيكون تدميرا نهائيا للعلاقة بين الثقافة الأمازيغية والأراضي وتدمير للعلاقة الروحية بين الجماعات الأصلية والقبائل الأمازيغية التي تستمد منها نزوعها نحو الحرية والحفاظ على مجال التسيير الذاتي ضد الطغيان المركزي للاستعمار بوجهه الخارجي الممثل في الشركات الكبرى ورأسمال أمراء الخليج ووجه الداخلي الممثل في الشركات العائلية للنافذين في السلطة.
لمواجهة هذا التوجه التدميري ولهذا الهجوم المتوحش تحت ظلال "دستور الحقوق" المعتمد سنة 2011، فإن الجمعيات الأمازيغية الثقافية منها والتنموية وكل الجمعيات والتنظيمات الحقوقية الموقعة والمنضمة والمساندة بالتوقيع لهذا الميثاق تعلن تحالفها للعمل بجميع الوسائل القانونية المشروعة وعلى جميع المستويات المحلية والجهوية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل الحفاظ على حقوقها الجماعية في الأراضي والغابات والموارد وستقوم بكل المساعي وكل الإجراءات في كل المجالات من أجل العمل مع جميع الأطراف لإحقاق الحقوق وإرجاع كل الحقوق الجماعية التي تم حرمان الجماعات والقبائل منها بدون احترام المبدأ والحق المزدوج في الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة سواء تعلق الأمر بالدولة أو مؤسساتها أو الأشخاص أو الشركات التي تحايلت أو استغلت أو اغتصبت جزءا أو كلا من هذه الحقوق.
لذالك فإننا نتوجه بإلحاح وبأمل كبير في الاستجابة طبقا للتأويل الديمقراطي لدستور 2011 وبناء على الأنظمة القانونية الأمازيغية والمعترف بها دستوريا وعلى رأسها نظام الملكية الجماعية وفي إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان الفردية والجماعية وعلى الخصوص منها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والاتفاقية 169 حول حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة.
ومن أجل ذالك فإننا نتوجه بالتوصيات التالية إلى المؤسسات الدستورية المغربية وإلى الأمم المتحدة التي تعقد المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية في نيويورك يومي 22 و23 شتنبر 2014:

أولا: التوصيات الموجهة للمؤسسة الملكية بصفتها أقوى مؤسسة دستورية في المغرب طبقا للفصل 42 من الدستور:

ـ إحداث هيئة خبراء في مستوى لجنة إعداد دستور 2011 من أجل إعداد قانون تنظيمي لتفعيل ترسيم الاعتراف بالغة والثقافة الأمازيغية (المادة 4 من الدستور)بما في ذلك الأنظمة القانونية الأمازيغية التي تعتمد نظام الملكية الجماعية و الفردية للأراضي والغابات والموارد.
ـ تفعيل المادة 42 من أجل حماية الحقوق الجماعية و الفردية في الأراضي والغابات والموارد على أساس دستور 2011 ومراجعة كل القوانين المخالفة لذلك .
ـ المصادقة على الاتفاقية 169 بشأن حقوق الشعوب الأصلية والقبيلة في البلدان المستقلة؛
ـ إحداث معهد عالي للدراسات القانونية الأمازيغية .
ـ إعادة النظر في تقرير الجهوية الموسعة الذي لم يأخذ بعين الاعتبار القوانين الأمازيغية التي كانت تنظم التدبير المجال الحكم في المغرب .

ثانيا : التوصيات الموجهة للحكومة وباقي مؤسسات الدولة :

- احترام المعايير الحقوقية الوطنية انطلاقا من أن الحقوق الواردة في الدستور الجديد تشمل الحقوق الجماعية في الأراضي والغابات والموارد باعتبار التأويل الديمقراطي والاعتراف بالهوية الثقافية الأمازيغية للمغرب وبالثقافة الأمازيغية التي تشمل القوانين الأمازيغية المكتوبة والعرفية الشفوية والمعارف التقليدية المختلفة التي تقنن الملكية الجماعية التي لا تتناقض والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، خصوصا وأن المغرب شارك في اعتماد الاتفاقية 169 بشان حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة في المؤتمر العالمي للعمل سنة 1989 بجنيف كما اعتمد الاعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية سنة 2007 في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛
- الاستجابة لمجموع التوصيات الصادرة عن

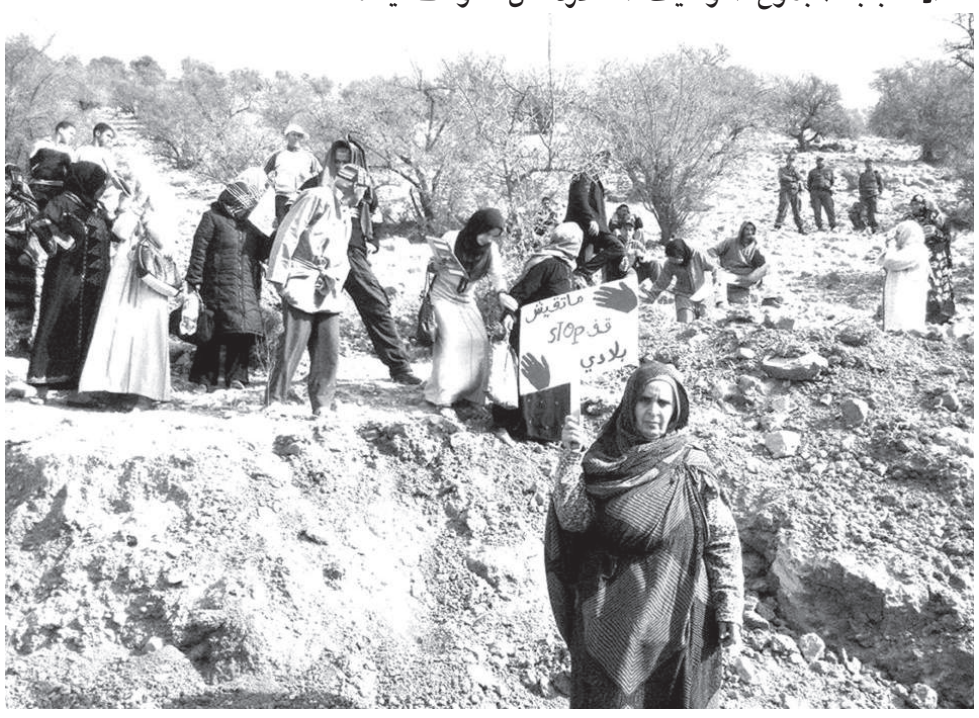

منتدى الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية بنيويورك الصادرة عن مجموع دوراته المنعقدة بحضور الحكومة المغربية عبر سفيرها بنيويورك وممثلي الجمعيات الثقافية الأمازيغية؛
ـــ احترام الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة وهو حق ومبدأ منصوص عليه في القانون المدني بالنسبة للأفراد لكنه كذلك يوجد في الإعلانات والاتفاقيات الدولية بالنسبة للشعوب الأصلية والقبلية والأمم الصغيرة كبيرها وصغيرها طبقا لما هو وارد في الاتفاقية 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛
- إعمال المقاربة التشاركية بين الأطراف بشرط أن تقوم المؤسسات الدستورية بما يلي :
1-اعتبار جميع عمليات التحديد الإداري والتحفيظ العقاري التي تمت من طرف الحماية- غصبا وانتزاعا لحق الملكية؛
2- ضرورة إيقاف العمليات الجارية لتحديد الإداري و التحفيظ العقاري وإعادة النظر في العمليات السابقة؛
3- رفع الوصاية على جميع الجماعات السلالية والقبلية واعتمد القوانين العرفية في إطار التطابق مع مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية وبدون أي تميز بين الرجال و النساء؛
4- إعادة كل الأراضي والغابات والموارد إلى الجماعات والأفراد والقبائل التي كانت تملكها أو تنتفع بها وانتزعت منها في عهد الحماية أو في عهد الاستقلال بدون احترام الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة ؛
5- التعويض العادل والمنصف في إطار قواعد جبر الضرر؛
6- إخضاع حسابات الجماعات السلالية والقبلية للتدقيق المالي من طرف المحاكم المالية المختصة؛
7- تشكيل لجنة تقصي برلمانية بشان تفاصيل كل الموارد المالية التي كانت تسيرها وزارة الداخلية وإعلان مداخل صندوقها ومصاريفه بكل شفافية؛
8-إنشاء شعب خاصة بكليات الحقوق مختصة في القانون الأمازيغي والأنظمة القانونية الأمازيغية المكتوبة والشفوية؛
9- إدراج مادة القانون الامازيغي وتاريخ التشريع الوضعي الأمازيغي في المعهد الوطني لتكوين القضاء؛
-10 إنشاء مراكز جهوية للتكوين (بالتعاون مع الجماعات والقبائل المالكة وبمشاركة جمعياتها التنموية والحقوقية والشبابية والنسائية بدون أي تمييز) في القوانين الأمازيغية والأنظمة القانونية التقليدية لتعزيز التنمية واستعمال الأراضي والغابات والموارد (آلية تيويزي، نظام أكدال، نظام تاناست، نظام الانتخاب)؛
-11 إنشاء صناديق جهوية لتمويل التنمية المستدامة للجماعات الأصلية والقبائل في إطار احترام الحقوق الجماعية والفردية في الأراضي والغابات والموارد؛

ثالثا: التوصيات الموجهة للأمم المتحدة:

بعد مرور عشرون سنة عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في ڤيانا سنة 1993 والذي شارك فيها لأول مرة وفد الحركة الأمازيغية من المغرب على المستوى الدولي بعقد ندوة حول الحقوق اللغوية والثقافية في شمال افريقيا وبتوزيع مذكرة الجمعيات الثقافية الأمازيغية بالمغرب وعرض ميثاق أكدير لتوقيعات المساندة والمشاركة في مسيرة الألف ثقافة على ضفة نهر الدانوب وسط ڤيانا.
وبعد أن أخذ إعلان ڤيانا وخطة العمل الصادرة عن المؤتمر طريقهما إلى التفعيل من خلال إنشاء المقرر الخاص لمتابعة الخروقات ضد حقوق الشعوب الأصلية سنة 2000، وتأسيس منتدى الأمم المتحدة لقضايا الشعوب الأصلية سنة 2001 وإنشاء فريق عامل للتحرير النهائي للإعلان بمشاركة ممثلين عن جمعيات الشعوب الأصلية (من بينها ممثل للحركة الثقافية الأمازيغية لشمال إفريقيا) وأخيرا بالاعتماد النهائي لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية في الجمعية العامة يوم 13/09/2007.
بعد كل ذلك ها هي الأمم المتحدة تعقد مؤتمرها العالمي حول الشعوب الأصلية في نيويورك وعلى مستوى الجمعية العامة يومي 22و23 شتنبر 2014 من أجل تثبيت التقدم والعمل على تفعيل محتويات الإعلان وعلى الخصوص منها تنفيذ جدي للإعلان من طرف كل الحكومات.
في أفق دورة منتدى الأمم المتحدة التي ستنعقد أيام 12/23 مايو بنيويورك والتي تحضرها في نفس الوقت الجمعيات والمنظمات الأمازيغية من كل تامازغا وتحضرها كل حكومات شمال إفريقيا، حول الموضوع الرئيس "الحكامة الديمقراطية" في كل المجالات ومن بينها الحكامة في مجال " الحقوق الجماعية في الثقافة وفي أ راضي والغابات والموارد".
وفي أفق عقد المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول الشعوب الأصلية فان الجمعيات الموقعة ستشارك بوفد أمازيغي في الموعدين معا من أجل التأكيد على أن المغرب والعالم في حاجة إلى الحياة في سلام وسيحيى أفضل حياة بالحفاظ على الحياة في الأرض من خلال إقرار دساتير ديمقراطية تعتمد الشراكة في القيم والشراكة في الثروات والموارد والشراكة في السلطات واقتسامها من خلال أنظمة دستورية ديمقراطية تعتمد الجهوية الحقيقية التي تمكن الشعوب من المشاركة المباشرة على المستويات الجهوية والإقليمية والدولية وتقر بالمساواة بين الرجال والنساء بين الشعوب والأمم صغيرها وكبيرها بدون أي تمييز الشعوب الأصلية في القيام بدورها ولهذا فإن الجمعيات الموقعة توصي هيئات الأمم المتحدة بما يلي:
1- قرار سياسة دولية لتخصيص مساعدة فنية وتقنية وحقوقية وميزانيات مباشرة لتنظيمات الشعوب الأصلية وهيئاتها المنتخبة ديمقراطيا وطبقا لقوانينها وللمعايير الديمقراطية كل ذلك من أجل تفعيل مقتضيات إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية؛
2- توصي الأمم المتحدة جميع الدول والحكومات التي لا تعترف بوجود الشعوب الأصلية وبهوياتها ولغاتها وحقوقها الجماعية في الثقافة وفي الأراضي والموارد والغابات و في كل حقوقها الجماعية في إطار مقتضيات إعلان حقوق الشعوب الأصلية أن تراجع دساتيرها في أفق إعادة هيكلة الدولة لتنتقل إلى الديمقراطية؛
3- تساند التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للشعوب الأصلية التي تستهدف كلها تفعيلا ديمقراطيا لمقتضيات إعلان حقوق الشعوب الأصلية؛
4- توصي بإعلان عقد عالمي ثالث لتفعيل مقتضيات الإعلان حول الحقوق الجماعية في الأراضي والغابات والموارد وباقي الحقوق الجماعية مع إدماج مقتضياته في الدساتير عبر العالم.

اللائحة الأولية للجمعيات الموقعة للميثاق من أجل حماية الحقوق الجماعية في الأراضي والغابات والموارد: منظمة تامينوت – المكتب الفدرالي- كونفدرالية تامون ايفوس- المكتب التنفيذي.- جمعية اغاراس الخير – المكتب التنفيذي- جمعية اورير المكتب التنفيذي- جمعية تاماواست- اشتوكن – المكتب التنفيذي- جمعية تاوسنا – اشتوكن – المكتب التنفيذي- جمعية افتاس – تاغازوت – المكتب التنفيذي- منظمة تامينوت أيت ملول- منظمة تامينوت الدشيرة- منظمة تامينوت إنزكان- منظمة تامينوت أكادير- منظمة تامينوت لخصاص- منظمة تامينوت أيت أورير – منظمة تامينوت تغدوين- منظمة تامينوت أكلميم- منظمة تامينوت بوطروش- منظمة تامينوت إمي ن تانوت -شبكة جمعيات إمجاض تزلي – المكتب التنفيذي -جمعية تيليلي للثقافة والمواطنة سيدي بيبي- جمعية الأطلس الصغير الغربي للسياحة الجبلية- منظمة تامينوت تاغجيجت- جمعية إمزالن لخير – أنامر ألبنسرن إمي ن تانوت- جمعية تامينوت فرنسا – باريس- منظمة تامينوت أنفا – الدار البيضاء – ائتلاف الصحراويين الأمازيغ من أجل الحقوق والإنصاف – جمعية نكني د واركان – أيت علي إغرم تارودانت
– جمعية تاوريرت ن بونيهي للتنمية والتضامن الإنساني – إغرم تارودانت – جمعية لاباست للتنمية والتعاون – قبيلة إداوزدوت إغرم تارودانت- منظمة تامينوت – الرباط- منظمة تامينوت – تينغير- جمعية اكال ايت بلال اقدار – الحاجب-مكناس.- جمعية تاوادا للثقافة والتنمية صفرو-فاس.- جمعية اطلس اصيل للسياحة – صفرو –فاس- منظمة تامينوت طاطا- جمعية ازوران للمسرح الامازيغي – بالرباط- جمعية يوبا للتنمية والثقافة – طنجة- فدرالية أدوال – تزنيت- جمعية أيت إليس للتنمية – بونعمان تزنيت- جمعية أمود للنماء – سيدي بونوار أكلو تزنيت- جمعية SOS أكلو – تزنيت- جمعية إبخشاش للتنمية والبيئة والاعمال الاجتماعية – أكلو تزنيت- جمعية تاماواست للثقافة والتنمية – السيحل تزنيت- جمعية أفولكي للتنمية الاجتماعية بوزرز – السيحل تزنيت- جمعية تودرت للبيئة أكلو و السيحل – تزنيت- جمعية إغالن للتنمية والتعاون والبيئة – أكلو تزنيت- جمعية بوتبان أكادير للشؤون الاجتماعية والثقافة والتنمية – السيحل تزنيت- جمعية تيلوا للتنمية والتضامن الاجتماعي – السيحل تزنيت- جمعية إداوحيا أيت براييم – تزنيت- الجمعية الرياضية والثقافية أيت إليس – بونعمان تزنيت- جمعية البركة إدموسى – بوالوس بونعمان تزنيت- جمعية إدبوهريا – سيدي بوعبدلي تزنيت- جمعية إدبولحمول للتنمية والتعاون – بونعمان تزنيت- جمعية إوريغ للتنمية والتعاون – إكالفن بونعمان تزنيت- جمعية تاجريفت للتنمية والتعاون والثقافة – سيدي بوعبدلي تزنيت- جمعية تيفاوت للتنمية والتعاون – سيدي بوعبدلي تزنيت- منظمة تامينوت تزنيت و جمعية الأمل أدوار ن صالح – السيحل تزنيت

مسلك الدراسات الأمازيغية بجامعة محمد الأول في يوم دراسي

نظم مسلك الدراسات الأمازيغية بجامعة محمد الأول بوجدة، يوما دراسيا إختار له شعار : «لنستمع إلى هامش من ثقافتنا الأمازيغية»، وذلك يوم 8 ماي الجاري بقاعةنداء السلام التابعة لكلية الأداب و العلوم الإنسانية بوجدة.

وقد تم تنظيم ندوة حول مسألة التراث والتنمية بمشاركة كل من عبد المطلب الزيزاوي من جامعة ابن زهر بأكادير، وكذا جمال الدين السراج من جامعة محمد الأول بوجدة، بالإضافة إلى الصحافي بجريدة المساء محمد أحداد، و أخيراً الباحث في تراث منطقة الريف عمر المعلم.

في حين تمحورت أشغال الندوة الثانية حول «اللسانيات و الترجمة الشفوية» من تأطير كل من حميد سويفي عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وعبد العالي تلمنصور منسق الدراسات الأمازيغية بجامعة ابن زهر بأكادير بالإضافة إلى مصطفى العادك عن الكلية المتعددة التخصصات بالناضور و أخيرا ميمون الحمدواي من جامعة محمد الأول بوجدة. وعلى هامش اليوم الدراسي تم تنظيم معرضا يضم بعض مظاهر التراث الأمازيغي وكذا معرضا للكتب التي تقارب الثقافة واللغة الأمازيغية.

المهرجان الدولي للسينما والبحر بميرالفت في دورته الثانية

بعد النجاح الذي عرفته فعاليات النسخة الأولى من المهرجان الدولي للسينما والبحر، التي تميزت بفقرات متعددة تمزج بين الفن السينمائي، التنموي والثقافي، كسب المهرجان بفضله ثقة العديد من الشركاء محليا ووطنيا ودوليا, ما مكنه في وقت وجيز من احتلال مكانة متميزة بين المهرجانات الوطنية و الدولية.

و بعزيمة أقوى تطمح جمعية تودرت ميراللفت و إدارة المهرجان لإنجاح الدورة الثانية لمهرجان الدولي للسينما والبحر التي ستمتد من 04 يونيو إلى غاية 07 منه 2014 بميراللفت وإقليم سيدي إفني، ببرنامج متنوع هادف ومسؤول, من خلاله ستعمل على تحقيق أهدافها النبيلة سينمائيا وثقافيا وتنمويا بشراكة مع عدد من المؤسسات وفي مقدمتها عمالة إقليم سيدي إفني والمجلس الجماعي لميراللفت والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

و يعتبر المهرجان الدولي للسينما والبحر أول مهرجان سينمائي بإقليم سيدي إفني وايت باعمران والأول بالمغرب وإفريقيا و الثالث بالعالم من حيث موضوعه ونوعيته المتجلية في الاحتفاء بالبحر والسينما معا باعتبارهما مصدرين أساسين للتنمية و الإبداع و الترفيه.

و ستعرف هذه الدورة برمجة عدد من الأنشطة الهادفة من دورات تكوينية ولقاءات مفتوحة وندوات ومعرض دولي للبحر والمنتوجات المحلية، إضافة إلى عرض مجموعة من الأفلام الوثائقية والطويلة ومسابقة دولية للفيلم القصير ستخصص خلالها جوائز مالية مهمة للفائزين، وسيرا على نهج المهرجان فإن الجمعية اقترحت تكريم أربع من الشخصيات الفنية والمدنية الوازنة افتخارا وتتويجا لمسارهم و عطائهم.

البيان الختامي للدورة الخامسة للمجلس الفدرالي لمنظمة تامايونوت

انعقد المجلس الفيدرالي لمنظمة تامايونوت في دورته الخامسة بعد المؤتمر الحادي عشر في ضيافة فرع المنظمة بأيت اورير دورة «المرحوم عبد العزيز الشامخ» تحت شعار : «بين قضية اغتصاب الأرض وتهميش الفنان الأمازيغي وقضايا حقوقية أخرى : إلى أين يتجه المغرب؟» يومي 26و27 أبريل 2014 بحضور فروع المنظمة وفعاليتها حيث تم التداول حول القضايا المرتبطة بانشغالات المنظمة إذ سجل المجلس الفيدرالي على مستوى المغرب تراجعات خطيرة في مجال الحقوق والحريات تمثلت أساسا في استمرار التضييق عن الجمعيات الأمازيغية ومناضليها ومحاكمة مناضلي الحركات الاحتجاجية السلمية كان آخرها حركة «على درب 96» باميضر وحركة 20 فبراير مقابل التغاضي عن مافيات نهب العقار واستمرار سياسة نزع الأراضي ونهب الثروات وكذا الميز العنصري الذي بصم تعامل الدولة المغربية مع المبدع الامازيغي .

أما على مستوى بلدان تامازغا فقد تابعت المنظمة بقلق شديد ما يعانيه أمازيغ الجزائر من إرهاب وتقتيل على يد الطاغية العسكرية الحاكمة والإصرار على إقصاء الأمازيغية في ليبيا ما بعد الثورة ومعاناة أمازيغ تونس والطوارق والدياسبورا. وفي هذا السياق نعلن للرأي العام ما يلي:

1. تنديدنا بالتلكؤ في إخراج القانون التنظيمي للتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
2. مطالبتنا بإطلاق صراح معتقلي القضية الأمازيغية وتنديدنا بالأحكام الجائرة والتعسفية في حق معتقلي حركة على درب 96 باميضر وحركة 20 فبراير؛
3. تنديدنا بالاعتداء الذي تعرض له رئيس جمعية تامايونوت فرنسا والسيد علي خديوي وتضامننا مع جميع ضحايا الشطط في استعمال السلطة والعنف المخزني؛
4. تنديدنا بكل أشكال العنف داخل الجامعة ودعوتنا لإنصاف ضحاياه بغض النظر عن انتماءاتهم الاديولوجية والجهوية؛
5. تنديدنا بمسلسل التضييق الذي تعاني منه فروع المنظمة بمنطقة الحوز؛
6. تضامنا مع ضحايا مافيا العقار وتنديدنا بسياسة الدولة المغربية المتمثلة في الاستحواذ على أراضي السكان الأصليين ودعوتنا جميع الإطارات والتنظيمات إلى الانضمام للميثاق المغربي لحماية الحقوق الجماعية والفردية في الأراضي والغابات والموارد.
7. إدانتنا للمجازر المقترفة في حق أمازيغ الجزائر والطوارق ومطالبتنا بإنصاف أمازيغ ليبيا وتونس.
8. وفي الأخير يجدد المجلس الفيدرالي دعوته كافة الفعاليات ومكونات الحركة الأمازيغية إلى التكتل من اجل التصدي لكل ما يحاك ضد الأمازيغية من خلال بلورة إستراتجية عمل مشتركة.

* عن المجلس الفيدرالي
ايت اورير

أركان.. تراث وثروة : موضوع الدورة الرابعة للجامعة القروية محمد خير الدين بتافراوت

احتضنت مدينة تافراوت يومي السبت و الأحد 19 و20 أبريل 2014، فعاليات الدورة الرابعة للجامعة القروية محمد خير الدين، بشراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان وبتعاون مع بلدية تافراوت وجماعة أملن، وذلك لمقاربة موضوع ذي أهمية خاصة، وهو موضوع شجرة أركان باعتبارها تراثا محليا يميز مجال القرية و ثروة ثمينة تفرض على الجميع، التفكير في سبل حمايتها وتطوير وعقلنة استغلالها وتثمين منتجاتها. هذه الجامعة التي تم تأسيسها سنة 2010، كورش قروي بعمق ثقافي و ذو أبعاد تنموية، يروم بالأساس ربط القرية بمحيطها الأكاديمي والجامعي من جهة، وإثارة الأسئلة التنموية المرتبطة بهموم القرية، ضمن فضاء يجمع كل الفاعلين في مجالات التنمية القروية من جهة أخرى.

وحاول المنظمون من خلال هذه الدورة، مقاربة موضوع أركان من عدة زوايا تزاوج بين عدة مقاربات منها التاريخية والأنتروبولوجية والمقاربة الأدبية والحقوقية والاقتصادية، كما تم تنظيم ورشات لفائدة التعاونيات النسوية والمجموعات ذات النفع الإقتصادي.

الملك في مقدمة المعزين في وفاة عزيز الشامخ رائد الفن الأمازيغي

بعث الملك محمد السادس برقية تعزية لأفراد أسرة الفنان الأمازيغي عبد العزيز الشامخ، الذي توفي بالرباط أواسط شهر أبريل الماضي بعد معاناة طويلة مع المرض.

وعبر الملك، في هذه البرقية التي نقلتها الوكالة المغربية للأنباء، لأفراد أسرة الفنان عبد العزيز الشامخ، ومن خلالهم لكافة أهله وذويه، ولأسرته الفنية ومحبيه، عن أحر التعازي وصادق المواساة، في فقدان هذا الفنان الرائد «الذي ساهم بقوة في إثراء وتطوير الأغنية الأمازيغية الأصيلة، والاحتفال بشاعريتها، مؤكدا حضوره على الساحة الفنية من خلال المجموعة الغنائية الشهيرة «إزنزارن» .

ومما جاء في البرقية الملكية كذلك «وإننا إذ نشاطركم أحزانكم في هذا الرزء الفادح، الذي لا راد لقضاء الله فيه، فإننا نسأله عز وجل أن يلهمكم جميل الصبر وحسن العزاء، وأن يجزي الفقيد خير الجزاء، على ما أسداه لوطنه من عطاء فني أصيل، وأن يتقبله في فسيح جنانه ويحشره مع الصالحين من عباده».

وتجدر الإشارة إلى أن الفنان الأمازيغي عزيز الشامخ قائد مجموعة إزنزارن تم تشييع جنازته بالدشيرة في مدينة أكادير، وسط حضور غفير لفنانين ومواطنين ونشطاء أمازيغ وسياسيين ومسؤولين، وهو الذي أسدى خدمات جليلة للفن الأمازيغي وللقضية الأمازيغية على السواء، وقد خلفت وفاته بالمستشفى العسكري في الرباط الجمعة الماضية بعد صراع مع المرض، حزنا بليغا في مختلف الأوساط الأمازيغية.

وبرحيل الفنان عبد العزيز الشامخ بعد معاناة طويلة مع المرض، عن سن يناهز 63 عاما، تكون الساحة الفنية الوطنية، قد فقدت مبدعا رائدا بصم الأغنية الأمازيغية العصرية بأعمال رائعة ستظل خالدة في الذاكرة.

وتحسب للراحل، مساهمته الكبيرة إلى جانب جيل من الرواد على مدى يزيد عن نصف قرن من الزمن في النهوض بالغناء الأمازيغي من خلال الاعتماد على المزاوجة بين كلمات الشعر الأمازيغي الأصيل والآلات الموسيقية العصرية.

ومساهمته، بوعي كبير، إلى جانب ذلك في إبراز وصيانة تراث «الرايس» الحاج بلعيد حيث قام بتسجيل 43 قصيدة له، الأمر الذي شجع الشباب على الاهتمام بتراث هذا «الرايس» الذي يعد من بين رواد الأغنية الأمازيغية بسوس، وأحد العلامات البارزة في التراث الغنائي الوطني.

وقد بدأ الشامخ مشواره الفني سنة 1964 رفقة الفنان عبد الهادي إكوت في إطار مجموعة "تبغينوزت" ثم فرقة "لاقدام" بمدينة الدشيرة بأكادير ليتوجا مسارهما بعد ذلك بتأسيس مجموعة "إزنزرن" التي قاربت في أغانيها قضايا ذات أبعاد إنسانية وعاطفية واجتماعية، وفيما بعد انشق عزيز الشامخ عن مجموعة إزنزارن ليؤسس مجموعته التي عرفت بـ «إزنزارن الشامخ»، بينما تحول اسم الأولى إلى «إزنزارن عبد الهادي»، ولكن الطريق بقيت موحدة رغم الاختلاف.

وعلى الرغم من أن رحيله يشكل خسارة كبرى بالنسبة للمشهد الفني والغنائي المغربي عموما، فإن تراث عبد العزيز الشامخ سيظل نموذجا للأجيال الجديدة من الفنانين والباحثين أيضا لإبراز الدور الذي قام به هذا الفنان في خدمة الثقافة الأمازيغية في بعدها الفني.

مسيرة تاوادا تخلد الربيع الأمازيغي من أجل دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يقر بأمازيغية المغرب

جابت مسيرة كانت دعت إليها تنسيقيات حركة تاوادا وحضر فيها أمازيغ من مختلف مناطق المغرب شوارع الرباط يوم الأحد 20 أبريل، وانطلقت المسيرة على الساعة الثانية والنصف من ساحة باب الحد في اتجاه البرلمان المغربي. المسيرة رفعت فيها شعارات تطالب بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، وكذا الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسة لأمازيغ المغرب، ونظمت تحت شعار "مستمرون في النضال حتى تحقيق دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يقر بأمازيغية المغرب". وقد أصدر المشاركون بيانا عن المسيرة أكدوا فيه على ضرورة إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا منبثق من إرادة الشعب يقر بدولة أمازيغية مدنية فدرالية علمانية ديمقراطية. وبراءة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية (مصطفى أوسايا ، حميد أوعضوش ومصطفى بوهني مصطفى أشطوبان).. وتدريس حقيقي للأمازيغية، والتدريس بها وبحرفها الاصلي تيفيناغ في جميع أسلاك التعليم ولكافة المغاربة. وإعادة كتابة التاريخ بأقلام موضوعية وطنية. وكشف حقيقة الإغتيالات الاختطافات التي طالت رموز الشعب المغربي الحقيقيين وعلى راسهم عباس المسعدي، حدو أقشيش، بوجمعة الهباز... والكشف عن حقيقة شهداء حركة 20 فبراير بالحسيمة، وضرورة النهوض بحقوق المرأة الأمازيغية وتحسين مكانتها في المجتمع.

كما ندد تاوادا في بيانها باستغلال ملف الغازات السامة بالريف لحسابات سياسوية ضيقة على مقاس السلطة وبعيدا عن المصالحة الحقيقية أمام التاريخ في شموليته. وسياسة نزع الأراضي التي ينهجها النظام المخزني في مجموعة من مناطق المغرب.و المحاكمات الصورية والمتابعات البوليسية التي تطال مناضلي القضية الأمازيغية. والإعتداءات العنصرية التي يتعرض لها الشعب الأمازيغي في غرداية بمباركة النظام العسكري الديكتاتوري الجزائري. والتعامل القمعي والوحشي واللامبالاة مع ساكنة إيمضر. والإعتداءات التي تمارس على الحركة الثقافية الأمازيغية من داخل الجامعة. و إقرار المحطات التاريخية لايمازيغن أعياد وطنية (السنة الأمازيغية)..

وأعلنت تاوادا في ذات البيان رفضها للدستور المخزني الممنوح الذي يكرس لدولة الأشخاص والرعايا وتغييب إرادة الشعب، والسياسات المخزنية الرامية إلى التدجين والتشويه والإحتواء،والقمع المسلط على الشعب المغربي الساعي إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن، التشغيل)..وسياسات الدكاكين الحزبية الرامية إلى مزيدا من التركيع للشعب المغربي، كما عبرت تاوادا عن دعمها لنضال الحركة الاحتجاجية بإميضر وحقها العادل حول القضية الأمازيغية من اجل فرض مكانتها وموقعها المتميز في جميع المجالات جراء التهميش والإقصاء التاريخي الذي تعرضت له طيلة فترة ما سمي ب"الاستقلال".

بالموازاة وتحت شعار"كلنا من أجل رد الإعتبار لرموز المقاومة بالريف" نظمت الحركة الامازيغية يوم الاثنين 21 أبريل في أنوال وسط الريف الشرقي مسيرة احتجاجية تخليدا لذكرى للربيع الأمازيغي وللمطالبة كذلك برفع التهميش عن المنطقة. المسيرة نظمت بقبيلة تمسمان في موقع معركة أنوال التي قادها الأمير المجاهد محمد ابن عبد الكريم الخطابي، نظرا للرمزية التاريخية للمنطقة. وحسب بيان الحركة فإنها فإن نقل بؤرة الاحتجاج إلى قبيلة تمسمان لم يأتي من باب الصدفة بل تعمدت الحركة تنظيم مسيرتها في هذه المنطقة نظرا لما تعانيه من نسيان وتهميش تاريخي ممنهج، من غياب البنية التحتية وطرق، ومرافق صحية ، ومؤسسات تعليمية رديئة. وانتقد المحتجون حكومة بن كيران بشدة رافعين شعارات ضد سياساتها في مختلف المجالات، من قبيل الزيادات المتتالية في الأسعار، وتماطلها في تفعيل رسمية اللغة الأمازيغية، وقمع الإحتجاجات السلمية، والاعتقالات التعسفية من مناضلي الحركة الأمازيغية والأطر العليا المعطلة، ومناضلي حركة عشرين فبراير، والتراجع المستمر في مستوى الحريات الفردية.

في الاستفادة من الثروة المحلية. ونضالات إيمازيغن في كل بقاع تمازغا(شمال افريقيا).. ولأسر المعتقلين السياسيين في محنتهم. وأسر الضحايا وضحايا الحرب الكيماوية بالريف. وحاملي الشهادات المعطلين في محنتهم من أجل الشغل (الطلبة الدراسات الأمازيغية)..

ودعت تاوادا في ذات البيان إلى رد الاعتبار لأمازيغ الصحراء وإشراكهم في كل حل لملف الصحراء باعتبارهم معنيين بالقضية، والإفراج الفوري عن معتقلي القضية الأمازيغية وكل المعتقلين السياسيين القابعين في سجون العار،والالتفاف

من هنا

• قلعة مكونة

عقد يوم 16 من الشهر المنصرم بقلعة مكونة اجتماع لمجموعة من الفنانين بالجنوب الشرقي الحاملين لمشعل الفن والثقافة الأمازيغية بالمنطقة، من أجل مناقشة وتدارس وضعية الفن والفنان وكذا الإقصاء الممنهج من طرف الجهات المسؤولة محليا ووطنيا بدل مد يد المساعدة للفنان وتشجيعه للتعريف بالفن كما يدعون في شعاراتهم، وقد خلص النقاش إلى اتخاذ خطوات تصعيدية مناسبة والتي سيتم الاعلان عنها لاحقا .

وجذير بالذكر بان المجموعات الحاضرة في اللقاء تتمثل في كل من تاكراولا، تواركيت، أنكمار، ملال، صاغرو بند، أمناى ، إمكون لايف، يوكرتن ، أراو ن تللي، إمنزا، مولاي حميد و إزومال .

• الحسيمة

تأسست تنسيقية المجتمع المدني لخليج الحسيمة بمقر جهة تازة الحسيمة تاونات يوم الجمعة 82 مارس 4102 ، ويعد المصادقة على القانون الأساسي للتنسيقية بعد مناقشته وإدخال بعض التعديلات عليه وكذلك انتخاب أعضاء المجلس الإداري المكون من 83 عضوا يمثلون الإطارات المدنية الحاضرة في الجمع العام التأسيسي وانتخاب أعضاء المكتب التنفيذي البالغ عددهم 91 عضوا ، أسفر اجتماع هذا الأخير بمقر الجهة صباح يوم الأحد 02 أبريل الجاري عن التشكيلة التالية :الرئيس : السيد حكيم مسعودي ، النائب الأول: محمد بودرا، النائب الثاني : السيد عبد السلام بوعدي ، النائب الثالث : السيدة ليلي مزيان ، الكاتب العام : السيد رشيد الخطابي ، نائب الكاتب العام : سفيان بنعلي وأمين المال: عمر لمعلم ، نائب أمين المال : احمد شيخي

مستشارون مكلفون بمهام : رشيد الصغير ، فكري وعلي، محمود ازعزو، خالد اثري ، عادل الحدادي، احمد الفاتح، إدريس زريوح ، محمد الاندلوسي، نور الدين بلوقي، عبد الكريم صديق ، حسين الحدوتي. كما صادق المكتب التنفيذي بالإجماع على مشروع القانون الداخلي بعد مناقشته وإدخال بعض التعديلات عليه وكذلك اختيار منسقي اللجان الوظيفية.

• مركز الأبحاث والدراسات

بتاريخ 16 أبريل 2014 انعقدت بمقر جمعية أزير بالحسيمة، الجمعية العمومية التأسيسية ل»مركز الأبحاث والدراسات الأمازيغية بالريف» وذلك بحضور مجموعة من الأساتذة والباحثين والمبدعين والمهتمين بالقضايا المرتبطة بالأمازيغية بمختلف تجلياتها.

وبعدما تمت في بداية الجمعية العمومية مناقشة عامة حول سياق تأسيس المركز والفترة الطويلة التي استغرقها إنضاج الفكرة وتطويرها من خلال النقاش البناء مع العديد من المهتمين والباحثين في المنطقة، انتقل الحضور لمناقشة مشروع القانون الأساسي، وكذا مناقشة الأرضية الفكرية للجمعية والمصادقة عليهما. تم الانتقال إلى تشكيل المجلس الإداري للمركز الذي يضم الأسماء التالية: سعيد بنيوسف- وكيم الزياني- خالد بوغانم- عبد المطلب الزيزاوي- سفيان الهاني- محمد زاهد- فكري الزناكي- عمر أشهبار- اليماني قسوح- محمد بنيوسف- محمد المساوي- سعيد العلالي- جمال البزياني- إسماعيل أوفلاح- إلياس الوليدي- زيدان المداحي- عبد الرزاق العمري- خالد المنصوري- محمد البارودي.

ثم انتخب المجلس الإداري أعضاء المكتب التنفيذي الذين وزعوا المهام بينهم على الشكل التالي: الرئيس: اليماني قسوح- نائب الرئيس:خالد المنصوري- الكاتب العام: محمد المساوي، نائب الكاتب العام:عبد الرزاق العمري، أمين المال:محمد بنيوسف، نائب أمين المال:سعيد العلالي، مستشارون:جمال البزياني، فكري الزناكي ومحمد زاهد.

سبع سنوات من الاعتقال السياسي الرهان و التحديات

بقلم حميد أعطوش

تخليدا للذكرى السابعة من الاعتقال السياسي و تنويرا لرأي العام لما نراه حقيقة و موضوعي ، بعيدا عن الذاتية، ارتأينا التذكير و مواكبة مستجدات الملف و تقييم سبع سنوات من الاعتقال السياسي .

فقد تم اعتقالنا يوم 22/05/2007 على أساس خلفية اعتبارات سياسية، كضريبة لنضال « اعترافا بالحق» وليس « تعبيرا فجا عن مصلحة قائمة « بتعبير الفيلسوف الألماني سبينوزا، فنضالنا كان رهينا للانتماء الهوياتي و الثقافي للقضية الأمازيغية، متشبثين بأفكار و قناعات الديمقراطية داخل الحركة الثقافية الأمازيغية من قيم الحوار ، النسبية ، التعددية ، الاختلاف ، ونبد العنف ....

في يوم 16 أكتوبر 2008 أصدرت محكمة الاستئناف بأمكناس أحكام جائرة في حقنا حددت في 12 سنة سجنا نافذة و خمس ملايين ، في غياب دليل قاطع لا يرقى إلى الشك ، فرغم قوة حجية الأدلة العلمية في عدم إدانتنا و براءتنا المطلقة ، إلا أننا فوجئنا أمام مسرحية هزلية لمخرج فلم محبوك بأحكام جائرة ، لم تتوفر فيها قط ضمانات محاكمة عادلة فتم اغتصاب براءتنا ...

بتاريخ 25/01/2009 تم تخفيض الحكم الابتدائي إلى عشر سنوات والحفاظ على بقاء الغرامة في 5 ملايين و هو الحكم الذي تم التمهيد له في الحكم الابتدائي مع تشديد العقوبة و بنفس فصول المتابعة .

ويوم 16/12/2010 تلقينا ردا من المجلس الأعلى للقضاء سابقا حول الطعن المقدم لهذا الأخير برفض طلب النقض.

و في الأخير لهذه المسطرة القضائية تقدمنا بعريضة ترمي إلى طلب إعادة النظر مرفوعة لدى محكمة النقض بتاريخ 23/12/2013، بعد أن كان مقررا دفعها يوم 23/03/2012 لانعدام المسؤولية و التلاعب على الملف . ولم يتم التوصل لأي جواب إلى حدود كتابة هذه الأسطر.

فساد القضاء

إن إصلاح المنظومة القضائية في اتجاه الانتقال الديمقراطي يشوبه معيقات و اكراهات ويبقى بعيدا كل المنال لما يعرفه هذا القطاع من منزلقات خطيرة في عدم إنصاف ضحايا فساده من ملفات سياسية و حقوقية ..فالتشاؤم هو سيد الموقف السائد فيما يتعلق بميثاق إصلاح العدالة ، لكون انطلاقة هذا الإصلاح عرف صراعات و تشنجات و تجاذبات مخاطية داخل نفس البيت القضائي ،مما سيحثهم إلى ولادة قيصرية لهذا المشروع . فرغم الادعاءات و شعارات الإصلاح و طي صفحة الماضي ،فهذا الأخير له امتدادات في الحاضر وبأشكال متفاوتة ومختلفة في توظيف القضاء من أجل إضفاء المشروعية على انتهاكات حقوق الإنسان في استمرار الاعتقال السياسي .

سبع سنوات من الاعتقال السياسي

نحن في السجن لأنه أمنا بقضيتنا العادلة وتحملنا مسؤوليتنا النضالية، وقد تبدو الإدانة بالنسبة للبعض في صنع و فبركة الجريمة رغم عدم توفرها لعناصرها المادية و المعنوية، الاعتقال تم وفق ظروف و على خلفية اعتبارات سياسية وانعدمت ضمانات المحاكمة العادلة، بالإضافة إلى البواعث السياسية لخلفية الاعتقال الذي استهدفت الخصم في الشخصية المعنوية للحركة الثقافية الأمازيغية كمكون طلابي من أجل الترهيب و القمع و إعادة هندسة الساحة الجامعية . لكن في الأخير انكشف قناع النظام و ظهر زيف الادعاءات في صنع الملف ، رغم المؤامرة المدسوسة ، لتوريط إيمازيغن في العنف و تفنن النظام في صنع مشروعية الاعتقال .

نعم نحن اليوم اغتصب ثلث 1/3 من حياتنا في السجن ، مورست في حقنا مختلف أنواع التعذيب ، حرمنا من دفئ الأسرة ، طوال هذه السنوات مرضنا و عانينا و تألمنا مرات و شهور و سنوات داخل الزنازين .حياة لا تكتفي بالحرمان من الحرية فقط ، بل هي حياة أليمة ، ومعانات حقيقية أمام غياب أبسط ظروف الإنسانية و الحاجيات الأساسية . تساءلنا مرات عديدة عن ما كان ذنبنا في كل هذه المعانات ، فكان في كل مرة نصنع من الألم الأمل معتبرين القضية الأمازيغية فوق كل اعتبار ، متشبثين بالسلمية و الحق في الدفاع عن الوجود و تحصين المكتسبات مهما كان الثمن .

نعم نحن في السجن ، فأجسادنا رهن الاعتقال و عقولنا متحررة ، بالفعل نتعايش يوميا وسط فئة من المنبوذين في المجتمع ،فئة تتميز بنزعة عدوانية و إجرامية ، فئة تفتخر ولا تعترف بالرجولة إلا فقط كرمز للجريمة .

أذيال المخزن

كأن التاريخ يعيد نفسه في الأحداث الأليمة التي عرفتها الجامعة بفاس ، و يتضح مرة أخرى كيف لشرذمة من أذيال النظام التي تفرخ أراء متشددة وتعلن العنف و إراقة الدماء ، تارة باسم الشرعية التاريخية و تارة باسم العنف الثوري، باعتباره «ضرورة موضوعية وليس رغبة ذاتية « لزرع بذور الفتنة في أوساط الجامعة .

العنف لا يستمد مشروعيته من حيث المبدأ ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال ، لأن جوهره يقوم على التدمير، و الاغتصاب ، و الإبادة ... فهو شر في كل أشكاله و هذا ما يسعى إليه «غاندي « بدعوته إلى» اللا عنف « و نبذه في المجتمع و النضال السلمي وسيادة الحوار وهو مبدأ الحياة الكريمة . فالحركة الثقافية الأمازيغية كانت السباقة في رفع الشعار « ميثاق شرف ضد العنف و الإقصاء «بين المكونات الطلابية سنة 1999 ، وكان فشل بلورة هذا الميثاق على أساس أن خلفية الاختلاف حول العنف يعد في حد ذاته كآلية.ليكون الخيار الوحيد في نهج أسلوب العلمية بدل الانفعال و احتذاء النهج الموضوعي لمواجهة هذه الآراء الشاذة و التي ستفضي إلى نتائج ايجابية حتمية .

المشهد النضالي الأمازيغي

في غياب منظور شمولي و استراتيجي للدولة في تدبير ملف القضية الأمازيغية بشكل ديمقراطي وفعال تسخيرا للوبيات في وضع عراقيل في كل ما يتعلق بالأمازيغية من تعليم ، تنمية ، اقتصاد ، تجميد ملف الاعتقال السياسي، و نهج سياسية التهميش ، موازاة مع ذلك إطلاق حملات مسعورة في المنابر الإعلامية بوصف مناضليها بالنعوت القدحية ، ومنع استعمالها في البرلمان ،و المحاكم و كل المؤسسات الرسمية ... حيث تجد الأمازيغية مقاومة شرسة داخل دواليب الدولة من حيث الخفاء ،ويتم إحراز العكس و الليونة في الظاهر قصد التمويه و اللعب على ورقة حقوق الإنسان .

فأمام هذه الأحداث و الوقائع من انجازات ، خيبات ، اعتقالات و تراجعات، و أمام حربائية أسلوب النظام في تدبير ملف الأمازيغية المزعج لتوابثه السياسية وفي استمرار هذه الأشكال و السلوكيات، يتبين بالملموس أنه ليس هناك نية حسنة للنهوض بالأمازيغية ،بل مجرد تكتيك ظرفي ، و أنه من العبث السياسي جعل الأمازيغية رهينة بالتسويات الظرفية لتبقى مجموعة من الأسئلة المشروعة تفرض نفسها في السياق الرسمي .

وأمام هذه التحديات والرهانات فليس هناك أي مبرر على الإطلاق في خلق هوة لتشتت النضال الأمازيغي مهما بلغت درجة الاختلاف ،فالمرحلة تستدعي رص الصفوف ومواصلة الجهود وتقعيد الفعل النضالي وتجاوز الاختلافات والعمل على تفعيل الأمازيغية هوية ، ثقافة و لغة ، عوض الانشغال بصراعات جانبية غير مبنية على أسس سلمية ،لأنه عندما يتعلق الأمر بالقضية فجميع الخلافات كيفما كانت يجب أن تتراجع إلى الوراء لتترك المكان لمصلحة القضية، فلا مكان للإديولوجية ، ولا مكان لمصلحة شخصية ، ولا صوت يعلو فوق صوت الأمازيغية، فالتخبط في وحل الفوضى و الصراعات الداخلية و الخارجية يؤدي إلى الدمار و خلق هوة في العلاقة الإنسانية بعد انحباس الروافد الأخلاقية.

فأملنا في بلورة مشروع سياسي مجتمعي ثقافي نقدي ، اختلافي على مستوى الخطاب و الإنتاج من أجل تحريك الكيان الاجتماعي و أجرأة العمل الميداني و العمل على حصانة المكتسبات وتتبع الانجازات مجندين بالصبر و الوعي بالمسار الديمقراطي الحداثي العلماني الأمازيغي، لوضع الأصبع على قضايا أساسية تم تجاهلها من قبل عدد من الفعاليات التي ركزت كل جهودها في خلق صراعات هامشية وتقديم انتقادات مجانية لتلميع صورهم و خدمة مصلحتهم الخاصة ، الظرفية الأزلية أمام انعدام بناء جسر نضالي تواصلي مع أجيال يتنفسون الحرية.

إن التنوع هو سبب التكامل و الظرفية تحتم علينا جميعا التكتل و لم الشتات بين كل القوى النضالية و الديمقراطية من أجل الضغط في اتجاه التغيير المنشود.

كما لا يخفى على الجميع إستراتيجية التسلط الممنهج من طرف النظام ، التي تقوم على ضرورة نسيان المعتقلين السياسيين في السجن مما يتطلب كسرها باستراتيجياتنا في استحضار المعتقلين في كل مناسبة و في كل مجال و مكان ، فإلى جانب تبني السياسي و الفردي و المهني يجب توظيف كل المناسبات و القيام بأشكال التضامن و المساندة.

ومما لا شك فيه أنه سنبقى أمانة في أعناقكم و الدفاع عنا هو دفاع عن كرامة كل واحد منا أولا و قبل كل شيء.

حرر في 04/05/2014 بأمكناس
سجن تولال 1

بن الشيخ والراخا وتباعمرانت في زيارة للمعتقلين السياسيين الأمازيغ

في سابقة هي الأولى من نوعها لدى الحركة الأمازيغية بالمغرب، قامت يومه الأربعاء 14 ماي 2014 كل من السيدة أمينة بن الشيخ رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب، والنائبة البرلمانية فاطمة تاباعمرانت، والسيد رشيد الراخا الرئيس الدولي للتجمع العالمي الأمازيغي بزيارة المعتقلين السياسيين الأمازيغيين حميد أوعضوش ومصطفى أوسايا في سجن تولال بمكناس حيث يقضون عقوبة بالسجن لعشر سنوات قضوا منها إلى حدود الآن سبعة أعوام، وذلك على خلفية اتهام مثير للجدل، واكبه استنكار واسع في صفوف الحركة الأمازيغية بالمغرب.

وقد جاء الإذن بزيارة المعتقلين على خلفية مراسلة لأمينة بن الشيخ بصفتها كرئيسة للتجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب منتصف أبريل الماضي، للمندوبية العامة لإدارة السجون التي ردت بالإيجاب وتم تحديد موعد للزيارة يومه الأربعاء.

الزيارة دامت لقرابة ثلاث ساعات ابتداء من الحادية عشرة صباحا وكان في استقبال الزوار مدير سجن تولال بمكناس، وقد أكدت أمينة بن الشيخ رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب في تصريحها على المعنويات المرتفعة للمعتقلين الأمازيغيين حتى بعد سنوات في السجن، وحسب ما نقلته عنهما فإنهما يؤاخذان الحركة الأمازيغية بالمغرب على إهمال ملفهما أثناء المحاكمة وبعدها، خاصة وأن فيه أدلة تبث براءتهما من قبيل الخبرة الطبية (ADN) وغيرها من ما يثبت التزوير وتلفيق التهم لهما، كما أكدت أمينة بن الشيخ على أن المعتقلين سألا عن ما قمت به الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأكدت أمينة بن الشيخ بخصوص الأولى أنها لم تقم بأي شئ على الرغم من كل المناشدات، ولم يكن ذلك استثناء فنفس الجمعية لم يسبق لها أن تبنت أي ملف لأي أمازيغي مختطفا كان أو معتقل أو مختفي قسرا كبوجمعة الهباز مثلا.

أما بخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد أكدت أمينة بن الشيخ على وجود اتصالات ومراسلات سابقا لكنها قطعت من طرف ذات الهيأة من دون أن تقوم بتحركات تستحق الذكر.

وبخصوص ما يتطلع إليه المعتقلين الأمازيغيين أكدت أمينة بن الشيخ على أنهما إلى جانب إثبات براءتهما يتطلعان لاستكمال دراستهما في سلك الماستر، وقد سبق لهما أن راسلا وزير التعليم العالي المغربي عبر مندوبية السجون الذي أجابهما بإعادة التقدم بطلب التسجيل مع بداية الموسم الدراسي المقبل، وهو الأمر ذاته الذي أكده المساعد الاجتماعي بالمؤسسة السجنية ما يؤشر على عدم وجود مانع. إلى جانب ذلك أكدت ذات المتحدثة على أن ما يحز في نفسية المعتقلين هو مراسلة سابقة لهما للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية التي تم تجاهلها وكانت بغرض الحصول على كتب، وهو ما وعدت أمينة بن بالشيخ بالعمل على معالجته إلى جانب بقية جوانب الملف.

أمينة بن الشيخ أشارت كذلك إلى أن المعتقلين الأمازيغيين أكدا لها على ضرورة تدويل ملفهما وتوعية الحركة الأمازيغية في المغرب بشكل أكبر بالظلم الذي لحقهما ومختلف الخروقات والتزوير الذي شاب محاكمتهما.

من جانبه استحسن السيد رشيد الراخا الرئيس الدولي للتجمع العالمي الأمازيغي تجاوب إدارة السجون مع مراسلة التجمع العالمي الأمازيغي للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وأشاد بالأجواء الجيدة التي تمت فيها الزيارة، كما أكد على أن المعتقلين الأمازيغيين عبرا له عن رغبتهما في أن يتم تدويل قضيتهما من أجل إنصافهما وإثبات براءتهما، ووضع حد للحكم الظالم الصادر في حقهما.

رشيد الراخا أكد كذلك على أن زيارة المعتقلين أتت بعد سلسلة تحركات من أجل وضع حد لمحنة حميد أوعضوش ومصطفى أوسايا، وستليها خطوات أخرى في سبيل طي نهائي لملفهما وذلك بإطلاق سراحهما وإثبات براءتهما وإنصافهما.

البرلمانية الأمازيغية فاطمة تباعمرانت من جانبها أشادت بحسن الاستقبال والإذن بالزيارة وفي تصريحها أكدت على أن نفسية المعتقلين الأمازيغيين حميد أوعضوش ومصطفى أوسايا ومعنوياتهما كانت مرتفعة، خاصة وأنهما متأكدين من براءتهما من التهم التي سجنا بسببها ظلما واعتبروها مفبركة، خاصة وأن اعتقالهما تم بمداهمة مسكنهما وأخذ أرشيفهما وحواسيبهما وكتبهما وأن تلفيق التهم لهما كان مقصودا، خاصة وأنهما ينتميان للحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة.

وشددت تباعمرانت على أن ملف المعتقلين الذي سبق لها الإطلاع عليه خالي من أدلة دامغة تثبت التهم المنسوبة إليهما، وهو ما يؤكده كذلك تشبثهما طوال سبع سنوات في السجن ببراءتهما، تباعمرانت نقلت أن المعتقلين يتطلعان إلى جانب إثبات براءتهما لإتمام دراستهما في سلك الماستر، كما عبرا عن رغبتهم في الحصول على الكتب.

تباعمرانت التي بدت جد متأثرة تابعت قائلة أن علينا جميعا إنصاف المعتقلين الأمازيغيين ومساعدتهما في استكمال مسارهما الدراسي وإثبات براءتهما، خاصة وأنها اكتشفت فيهما أمور كثيرة وبالتحديد ما اعتبرته أملا غير محدود في المستقبل، الذي اعتبرت المعتقلين من صناعه وممن يحاربون من أجله لكي يكون أفضل.

الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة : لسنا وقود معارك وندعو لتوقيع ميثاق شرف ضد العنف

أعلنت التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة في بيان لها أنها لم تكن يوما قطيعا لأي جهة ولا تقبل أن تكون وقودا لمعارك سياسوية، وأن لها قنواتها الرسمية سواء على المستوى الوطني أو على صعيد كل موقع على حدة، وأن أي بيانات تصدر خارج ذلك النطاق فهي لا تلزم الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة.

ذات البيان الذي جاء تزامنا مع مقتل طالب بجامعة فاس والضجة الإعلامية والسياسية التي أثارها أكد كذلك على ضرورة إطلاق سراح معتقلي الحركة السياسيين دون قيد أو شرط، وتحصين الحركة الثقافية الأمازيغية والساحة الجامعية عموما، كما عبرت الحركة عن الرفض التام لإستغلال أحداث العنف بالجامعة والركوب عليها إعلاميا وسياسيا لأغراض سياسوية, أو اتخاذها ذريعة لإستكمال مسار عسكرة الجامعة.

كما عبرت التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية عن إدانتها للأحكام الصورية والمتابعات البوليسية في حق مناضليها ولكل أشكال العنف بشتى تمظهراته، وكذا كل المخططات المخزنية التي تستهدف الطالب المغربي.

ودعت الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة كل المكونات العاملة من داخل الإتحاد الوطني لطلبة المغرب لتوقيع ميثاق شرف لنبذ العنف والإقصاء.

ولم يفت الحركة الثقافية الأمازيغية أن تعبر عن تضامنها مع معتقليها السياسيين وعائلاتهم في محنتهم، وكل الشعوب التواقة للإنعتاق و التحرر، وكل الإنتفاضات الشعبية ومعتقليها بدون استثناء، وكل الطلاب المغاربة ضحايا الإجهازات المخزنية على حقوقهم المادية و المعنوية، وكذا عائلة الطالب الذي توفي على إثر أحداث موقع فاس.

إسدال الستار حول فعاليات الدورة الثانية للمهرجان الأمازيغي حول الفن والتراث بالريف

أسدل الستار مساء يوم الأحد 04 ماي 2014 عن فعاليات النسخة الثانية من المهرجان الامازيغي للفن والتراث بالريف، "دورة الحسين الإدريسي" المنظم من طرف جمعية ريف القرن الواحد والعشرون بشراكة مع جهة تازة الحسيمة تاونات وبدعم من بلدية إمزورن تحت شعار "الثقافة الأمازيغية في صلب اهتماماتنا" وذلك طيلة ثلاثة أيام بمدينتي الحسيمة وإمزورن، بأمسية فنية شيّقة قام بتنشيط فقراتها مجموعة من الفنانين والشعراء بساحة محمد السادس بالحسيمة.

الأمسية ابتدأت على الساعة الرابعة مساء بوصلات غنائية لمجموعة من الفنانين أبرزهم مجموعة "أمناي باند" التي تكبدت عناء التنقل من تنغير إلى الحسيمة وفنانين آخرين محليين ك"سولّيت" و "بوعيّاش" و"سعيد في حالة" و"ميميلدو" و"ولد الريف" والفرقة الفلكلورية "ثاروا ن الشيخ عيسى"، كل هؤلاء أتحفوا الجمهور الغفير الحاضر بفقرات غنائية ممتعة سافر مع كلماتها الجمهور الحاضر إلى الزمن الجميل للأغنية الامازيغية، كما شارك أيضا في تنشيط الأمسية مجموعة من الشعراء المحليين ك "نجيب إسري" الملقب بجحا و"عاصم العبوتي" و"عبد الرحيم دادي"، بالإضافة لوصلات فكاهية لفرقة شباب الريف للمسرح المتألقة، تفاعل معهم الحضور بحرارة بالتصفيق تارة وبمطالبتهم بالمزيد مرة أخرى.

كما شهدت الأمسية عينها التي حضرها جل المشاركين في المهرجان وكذا بعض الفعاليات الجمعوية والسياسية بالمدينة، مشاركة الفنان محمد الطرهوشي بلوحة فنية فسيفسائية تكريما للأستاذ الراحل الحسين الإدريسي، والتي كانت نتيجة ورشة في فن الفسيفساء، والتي نالت إعجاب الجمهور خاصة وأن الفنان محمد الطرهوشي قد جسد فيها حب واهتمام الأستاذ الراحل بالقضية الأمازيغية.

كما كان لكل زوار ساحة محمد السادس موعدا مع مختلف الأروقة لمعارض منتوجات الصناعة التقليدية ومكتبة أمازيغية على شكل هرم من تصميم المبدع عبد الحليم سمّار تضم أجود الكتب، بالإضافة الى عرض باقات ورود لإضفاء رونق خاص على حفل الإختتام الذي شهد حضور جمهور غفير غصّت به جنبات الساحة المركزية لمدينة الحسيمة.

وفي الختام تم الإحتفاء بالمشاركين في هذا المهرجان (التعاونيات والشركاء) والمساهمين في إنجاح هذه التجربة المتفردة بمنحهم دروع المهرجان وشهادات تقديرية وباقات ورود.

تجدر الإشارة إلى أنه في صبيحة اليوم ذاته شهد برنامج المهرجان تنظيم رحلة ميدانية إلى متحف صباديا، رفقة الأستاذ عبد الكريم صديق رئيس جمعية قدماء ثانوية أبي يعقوب البادسي ومندوب جمعية قدماء ساكنة الحسيمة، حيث أمد الأستاذ المشاركين بالمعلومات المتوفرة حول ذلك المتحف الذي

تم بناءه حديثا قرب مقبرة الإسبان في صباديا التي تعود لفترة الاستعمار الإسباني، وتم تعليق صور مدينة الحسيمة فيه إبان تلك المرحلة، ليظل شاهدا على التطور والتغيير الذي عرفته المدينة منذ تلك الحقبة، وقد تم عرض الصور والتعليق عليها باللغة الإسبانية، وبعد مشاهدتها والتعرف على الأماكن المعروفة بالمدينة من خلال الصور، تمت زيارة القبور الإسبانية التي تجاور المتحف والتي تكشف على مدى تشبث هؤلاء بمدينة الحسيمة، وحبهم لها بعيدا عن كل أشكال الحرب التي خاضها العسكر آنذاك، كما أضاف السيد عبد الكريم صديق أن الكثير من الإسبان الذين كانوا يقطنون بالمدينة يتمنون الموت بها ودفنهم فيها.

الأدب الأمازيغي القديم، بضاعتنا ردت إلينا

سعيد بلغربي

إهتمام المستعمرات الحديثة في شمال أفريقيا بالإرث اللامادي والرمزي كان من بين أهم مخططاتها العسكرية الرامية بسوء نية إلى إكتشاف وتدمير القاعدة الثقافية والفكرية للبلدان المستعمرة. ولقد إستغلت أوروبا الحديثة الإرث الأمازيغي في الحوض المتوسطي أيما إستغلال، وإندفعت بسادية لا توصف في إرسال مخبرين بجلالب وعمامات مغاربية إلى البوادي والأرياف النائية لجمع كل التراث بلا إستثناء، فوجدوا أنفسهم أمام كم هائل من الأدب الشفاهي، الذي كان أصحابه منشغلين عنه، مهتمين بنوائب الدهر من جفاف وكوارث وحروب وأوبئة فتاكة.. وما كان منهم إلاّ أن نهبوا وتأبطوا كل هذه الممتلكات الرمزية؛ ليتفننوا في مختبراتهم مع مهندسين مختصين حوّلوه في وقت وجيز وبكل وقاحة إلى أدب أوروبي النسب. بحيث نجحت المؤسسات الغربية في فرض طرائقها في تفسير وتحليل الأحداث التاريخية ومكونات وخصائص الشعوب والأمم عبر صياغة التاريخ وتوظيفه لخدمة مصالحها الخاصة.

بالمقابل علمتنا ـ نحن ـ المدرسة الرسمية أن التنقيب في أطلال الماضي بدعة غير مجدية ومضيعة للوقت أو ردة إلى وثنية مزعومة؛ وعلينا أن نقطع صلتنا بكل هذا الماضي الهمجي، وأن نستعد للتعايش مع «الحضارة» التي لا يمكن أن تتحقق إلاّ على أيديهم، حتى لا تكتشف حقيقة تاريخنا ولغتنا وذواتنا، فعمدوا إلى ذبح هويتنا الثقافية واستباحوا أعرافنا وتقاليدنا.

للأسف! الأمازيغ صنعوا تاريخا أدبيا وفيرا وتراثا غنيا، إلاّ أنهم لم يسطروه ولم يدونوه، حتى أصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن أدب أمازيغي خالص كُتب أو شُكّل بأقلام أمازيغية. إلاّ إذا إستثنينا هذا الجهد «الإستعماري» الذي بذلته أوروبا في جمع هذا الإرث الضائع؛ وهو الذي يُعتمد اليوم كمادة أساسية في كتابة تاريخنا القديم، وذلك من منطلق «بضاعتكم ردت إليكم».

النصوص المتوفرة للباحثين اليوم والتي تناولت الفترات المبكرة من التاريخ الأمازيغي، للأسف لا توفر سوى تلك المعلومات التي آلت إهتماما بالغا لصراع الحضارات وإطناب في ذكر سير الملوك وأحوال الحروب الدموية المتتالية، ولكنها بالمقابل لا تورد إلاّ الشيء القليل من المعلومات عن الحياة الأدبية والثقافية والفكرية لشمال أفريقيا القديمة. حتى تكونت عن المجتمع الأمازيغي صورة تبدوا للعيان أنه عبارة عن تجمعات ميتة بدون هوية ثقافية وبدون إرث رمزي يميزه عن الشعوب الأخرى. وهذا ما يسيء إلينا أكثر، لأننا نتحمل جانبا من دورنا الأساسي في إهمال إهتمامنا بتصفح أوراق التاريخ بأيدينا، وأن نتولى بأنفسنا فهم ماهية منظوماتنا التاريخية والتراثية، ومراجعتها من منطقها الصحيح، بعيدا عن إستهلاك الإستنتاجات الجاهزة التي تزودنا بها المختبرات التراثية الغربية.

زيارة ميدانية لتعسّاست ن تاشّاوين على هامش الدورة الثانية للمهرجان الأمازيغي بالريف

على هامش المهرجان الأمازيغي حول الفن والتراث بالريف في دورته الثانية، "دورة الحسين الإدريسي" المنظم من طرف جمعية ريف القرن 21 بشراكة مع جهة تازة الحسيمة تاونات وبدعم من بلدية إمزورن، تحت شعار "الثقافة الأمازيغية في صلب اهتماماتنا"، تم القيام بخرجة علمية استكشافية ميدانية إلى قلعة تاعساست (تشاوين)، رفقة الأستاذ الباحث عمر لمعلم، وقد كانت المعلومات التي أمدنا بها جد مفيدة خاصة بعدما أعرب الشباب المرافق للأستاذ عن سعادتهم وهم يكتشفون لأول مرة هذه المآثرة التاريخية.

قبل ذلك وفي الطريق إلى القلعة تم التوقف في شاطئ صباديا وبالضبط في المكان الذي تم فيه الإنزال الأول للجنود الإسبان إبان احتلالهم للمنطقة، للتوزع على كل الأماكن والجبال المتواجدة بالحسيمة في فترة الإستعمار، وبالفعل فقد تفرقوا ليبلغوا قلعة تاعساست، جبال "مورو بييخو"، قمة أشباب وإلى غير ذلك... بغية محاصرة أجدير وبالضبط قيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي، وقد أكمل الفريق رحلته الميدانية في طريقه إلى" تاعساست" حيث قدمت لنا شروحات وإضاءات قيمة من طرف الأستاذ المرافق عمر لمعلم التي تفيد أن جبل تشاوين يوجد بالقرب من هضبة ملموسي "مرموشة"، وهو إحدى المرتفعات المحيطة بمدينة الحسيمة، وسمي بتشاوين لأن الناظر إليه من بعيد تتراءى له قمته كقرنين لثور صغير، ولهذا المرتفع أهمية استراتيجية كبيرة، حيث يمكن للمتواجد فوقه أن يرى المدينة بأكملها وكذلك يمكن له أن يرى الدواوير والمرتفعات القريبة منه مثل أجدير وبوجبار وثارا عمارة وتساسنت وثيغانيمن...لذلك استعملته المقاومة الريفية بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، لمراقبة أي تحرك إسباني بالقرب من الشواطئ المحيطة بثغزوث وهو الاسم الذي كان يطلق على المكان قبل إنشاء مدينة الحسيمة، حيث وضعت القوات الريفية مدفعا لقنبلة كل تحرك مشبوه وكل محاولة للإنزال على الشاطئ...

بعد تحالف الإسبان والفرنسيين واللجوء إلى استعمال المواد الكيماوية وأساليب أخرى قذرة، وبعد معارك ضارية خاضتها القوات المهاجمة ضد المقاومة الريفية، تمكنت القوات الإسبانية في 08 شتنبر 1925 من إنجاح أول إنزال عسكري على شاطئ اجداين (صباذيا حاليا) شارك فيه أزيد من 13000 جندي وما يزيد عن 120 وحدة بحرية و20 طائرة حربية... وبعد تأمين موقع الإنزال تقدم الجنود الإسبان لاحتلال المرتفعات القريبة من صباديا وانقسموا إلى ثلاثة أجنحة، وعمل جناح منها على احتلال ملموسي ثم تشاوين التي وصلته القوات الإسبانية أواخر شهر شتنبر 1925، وأقامت فوقه مركزا للحراسة ومرافق أخرى لإيواء الجنود... رغم مرور ما يقارب 90 سنة على إنشاء ذلك المركز فإن آثاره ما زالت قائمة فوق تشاوين وهي معروفة لدى ساكنة المنطقة بثعاساست ن تشاوين، وشأنها شأن بنايات أثرية أخرى تتواجد بالمدينة والإقليم فإن هاته الآثار معرضة للاندثار بفعل الإهمال والتهميش وغياب أية أشغال لصيانتها والحفاظ عليها...

في عشية نفس اليوم، نظمت أمسية على الساعة الرابعة بعد الزوال في قرية الأطفال SOSبإمزورن، في ظل الشراكة التي تجمع بين هذه الأخيرة وجمعية ريف القرن 21، وقد افتتحت الأمسية بكلمة من رئيس الجمعية الأستاذ ياسين الرحموني، الذي رحب بالحضور وعرف بالجمعية وأهدافها القيمة التي يمكن اختصارها في إعادة الاعتبار للموروث الثقافي الأمازيغي كيفما كان نوعه وتطرق أيضا لبرنامج المهرجان في دورته الثانية، بعدها أعطى الكلمة لمدير القرية السيد مرزوق الهاني الذي بدوره أشاد بهذه المبادرة وعبر عن رغبته في الاستمرار بتنظيم مثل هذه الأنشطة التي تعود بالنفع على المنطقة.

مباشرة بعد ذلك تم عرض الفيلم الوثائقي الذي يتناول موضوع الشعر الأمازيغي أو "إزران" لمنتجه وريد الموساوي والذي عرض لأول مرة منذ إنتاجه، كما تم الإستمتاع بعرض أزياء فلكلورية أمازيغية لفئة الرجال والنساء، هذا النشاط الذي إن عبر على شيء فهو يعبر عن رغبة الجمعية ومختلف التعاونيات المشاركة في هذا المهرجان في إبراز أهمية المنتوجات الإقتصادية وأهمية الهندام الأمازيغي والمجوهرات الفضية القيمة، وقد تم مباشرة بعد ذلك عرض فسحة موسيقية لفرقة موسيقية تابعة لقرية الأطفالSOS ، ليتم في الأخير الاحتفاء بالتلاميذ المتفوقين دراسيا من خلال توزيع جوائز تشجيعية عليهم.

المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات يدين الاعتداءات الشنيعة التي يتعرض لها أمازيغ الجزائر

يتابع المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات بامتعاض وغضب الأحداث المأساوية التي تعرفها الجزائر مؤخرا، والتي أدت إلى الكثير من الضحايا قتلى وجرحى في صفوف أمازيغ الجزائر، سواء في منطقة «غرداية» منذ حوالي خمسة أشهر، أو في منطقة «القبايل» بعد تظاهرات الذكرى 34 للربيع الأمازيغي (1980).

مرة أخرى يقوم النظام الجزائري، في سياق انتخابات مفبركة وعديمة المصداقية، باضطهاد مواطنين ومواجهة مطالبهم المشروعة في هويتهم وفي العدالة الاجتماعية وحقوق المواطنة بالعنف الوحشي، الذي ينبئ عن مقدار ارتباك النظام الجزائري وفقدانه التام للبوصلة، مما يدفع به إلى افتعال المواجهات مع الأمازيغ للتغطية عن عجزه السياسي وفشله في حل مشاكل البلاد، رغم الثروات الطبيعية المتوفرة، وفائض العملة الذي لا يسمن ولا يغني من جوع بسبب الطابع الاستبدادي للنظام.

ونحن في المرصد الأمازيغي إذ نقتسم مع إخواننا أمازيغ الجزائر آلامهم ومعاناتهم من عسف نظام عسكري فاشستي، كما نقتسم اللغة والتاريخ والهوية والحضارة والقيم العريقة، نعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

ـ تضامننا المبدئي والمصيري مع أمازيغ الجزائر في ما يتعرضون له من اضطهاد وعنف خطير، ومؤازرتنا ومواساتنا التامة لعائلات الضحايا.

ـ إدانتنا القوية للأعمال الوحشية التي اقترفها النظام الجزائري ضد أمازيغ الجزائر، سواء بشكل مباشر من خلال ما تقترفه قوى النظام من تجاوزات، أو بشكل غير مباشر بوقوف السلطات متعمدة موقف المتفرج وسماحها بارتكاب المجازر ضد أمازيغ «غرداية»، والتي هي نتاج نزاع صنعته السلطة وحبكت خيوطه منذ عقود.

ـ تأكيدنا على أن حملة القمع والاعتقال التي طالت سكان منطقة «القبايل» وما تعرضت له منطقة «غرداية» من تخريب وقتل للسكان الأبرياء، لا يمكن أبدا أن تغني عن دستور ديمقراطي يقرّ بكل مكونات الجزائر اللغوية والهوياتية والثقافية والدينية، و عن مؤسسات ديمقراطية وتدبير عقلاني للاختلاف، يحترم كل مقومات دولة القانون والمواطنة.

ـ أن الحركة الأمازيغية المغربية التي كانت دائما متضامنة تضامنا تاما مع أمازيغ الجزائر، تعتبر بكل مكوناتها أن ما يحدث بالجزائر عملية إبادة ممنهجة من طرف نظام عسكري عنصري، وتستنهض الضمير العالمي للضغط على هذا النظام من أجل إيقاف العنف واحترام حقوق الأمازيغ وكل الشعب الجزائري.

ـ نؤكد التزامنا بدعم النضال المشروع لأمازيغ الجزائر وكل بلدان شمال إفريقيا والساحل، من أجل ترسيخ الديمقراطية في هذه البلدان وبناء دول تحترم كل مواطنيها على قدم المساواة.

عياد ألحيان يكتب سيرة الهامش

عن مطبعة "سوس أمبريسيون" صدرت رواية "عام في تزكي Yan usggass g Tzgi" التي أراد لها عياد ألحيان أن تكون لسان تلك القرى البعيدة عن مسالك النماء، وتحكي الرواية قصة معلم حديث العهد بالتدريس، ينحدر من الدار البيضاء، تم تعيينه في أقاصي ورزازات، في قرية اسمها "تزكي".

في تلك الأقاصي البعيدة، استقبل وكُرم وفُتح له الناس بيوتهم، ومقابل كل ذلك، أراد أن يرد لهم جميل معروفهم، ففكر في تأسيس جمعية تتواصل مع جمعيات خارج الوطن، من أجل تقديم المساعدة في تنمية وبناء القرية، وقد تحقق هذا الطموح عندما استجابت ثلاث جمعيات، وتمت بذلك تسوية أوضاع أهل القرية بتزويدهم بالماء والكهرباء وتعبيد الطريق.

وطوال الفترة التي قضاها المعلم عادل، ذو الجذور الأمازيغية كما أخبرته "لالا تودا" وأبوه من بعدها، في قرية "تزكي"، تعلم الأمازيغية، وكان سببا في إنجاز "روبورتاج" عن قرية "تين إمندي" التي ينحدر منها. وبعدها سافر لإتمام دراسته في فرنسا، لكنه حتما سيعود إلى "تزكي"، فقد ترك الحب هناك، ينتظر...

* مبارك أباعزي

مجموعة إمديازن إمنتانوت تتألق من جديد على رمال مرزوكة

شمس يوم السبت 5 أبريل 4102 علقت منخفضة في الأفق، وألقت بظلالها الطويلة ما بين البيوت الطينية الصغيرة والكتبان الرملية الذهبية لمرزوكة، وأعلنتْ بداية الاحتفال بالمهرجان الدولي لموسيقى العالم في دورته الثانية، فانطلقت شهب مجموعة إمديازن –إمنتانوت تتلألأ في سماء مرزوكة، بعفوية صادقة، فأبهرت الحاضرين بنغمات أمازيغية أخاذة وانتزت هتافات «أعد أعد..» من أفواه المتتبعين للوصلة الفنية الجميلة.

لقد مثلت مجموعة إمديازن مدينة إمنتانوت خير تمثيل كعادتها، وبألحنها العذبة وكلماتها الشاعرية السلسلة وأداء أفرادها المتميز، استطاعت أن تنتزع تصفيقات الجمهور، وأبت إلا أن تترك نمنمات خالدة على رمال قلوب ساكنة مرزوكة.

مشاورات لتعديل الدستور الجزائري.. المعارضة ترفض وترقب ترسيم الأمازيغية

ساعيد الفروح

أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ، يوم الأربعاء 07 ماي أن الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والجمعيات ستتلقى في منتصف شهر مايو الجاري اقتراحات التعديل التي خلصت إليها لجنة الخبراء لتتم بعد ذلك دعوة الأطراف المتحاور معها إلى لقاءات, مطلع يونيو لعرض ومناقشة آرائها.

وحسب ما نقلته وكالة أنباء الجزائر فقد قال بوتفليقة خلال ترؤسه اجتماع لمجلس الوزراء أن «الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والجمعيات ستتلقى في منتصف شهر مايو اقتراحات التعديل التي خلصت إليها لجنة الخبراء»، مشيرا إلى انه ستتم بعد ذلك «دعوة الأطراف المتحاور معها إلى لقاءات برئاسة الجمهورية ستباشر مطلع شهر يونيو المقبل لعرض ومناقشة آرائها وتعقيباتها وربما اقتراحاتها البديلة لاقتراحات اللجنة التي يكون لها ما يكفي من الوقت لدراستها».

واستطرد ذات المتحدث في ذات الشأن قائلا :» لقد كلفت السيد وزير الدولة, مدير ديوان رئاسة الجمهورية بإدارة كامل العملية المذكورة أعلاه تحت إشرافي» مبرزا أن هذه الاتصالات والاستشارات ستتم في»كنف الشفافية حتى يتسنى للرأي العام متابعة مجرياتها».

و تابع الرئيس بوتفليقة موضحا أنه «لما يتم الفراغ من هذه المشاورات سيصاغ مشروع موحد لمراجعة الدستور يأخذ في الحسبان آراء الشركاء في هذا الحوار واقتراحاتهم وحينئذ سيخضع النص للإجراء المتعلق بمراجعة الدستور على أساس المادة 174 أو المادة 176 من الدستور الحالي».

ووجه بوتفليقة نداء إلى الشخصيات والأحزاب السياسية, والمنظمات من أجل أن تسهم في الورشة ذات البعد الوطني التي تمنى أن تفضي إلى مراجعة توافقية للدستور».

وأضاف بوتفليقة في هذا الإطار أن التعديلات التي اقترحتها لجنة الخبراء ترمي «بشكل ملموس» إلى « تعزيز الفصل بين السلطات ودور البرلمان وتوطيد استقلالية القضاء وتأكيد مكانة المعارضة وحقوقها وتقوية ضمانات حقوق المواطنين وحرياتهم».

وتجدر الإشارة إلى أن بوتفليقة سبق له أن وعد بتعديل دستوري يعزز مكانة الهوية الوطنية الجزائرية العربية والأمازيغية والإسلامية، دون أن تتسرب أي تفاصيل بخصوص احتمال ترسيم الأمازيغية من عدمه كما يطالب بذلك أمازيغ الجزائر، مع العلم أن الدستور الجزائري الحالي يقر الأمازيغية كلغة وطنية غير رسمية.

وحسب ما نقلته وسائل الإعلام الجزائرية فتعهدات الرئيس بوتفليقة أثناء ترشحه للإنتخابات الرئاسية ستشكل خطة لعمل الحكومة الجزائرية، وبالعودة إليه فهو مبني على خمسة رهانات أساسية، تتمثل في تعزيز الاستقرار وترسيخ ديمقراطية مطمأنة وتثمين الرصيد البشري بشكل أمثل، وبناء اقتصاد ناشئ في إطار مقاربة تنموية مستدامة، وتعزيز روابط التضامن الوطني، وذلك عبر بوابة ترقية الهوية الوطنية بمكوناتها الثلاثة: العربية الأمازيغية والإسلام مع ضمان حمايتها من الاستغلال السياسيوي.

من جانب آخر رفضت التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي، التي تضم أحزاباً معارضة وشخصيات سياسية، مشروع الدستور التوافقي الذي اقترحه الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، في خطابه خلال أدائه القسم الدستوري كرئيس للجمهورية.

وقال بيان صدر عقب اجتماع ضم قيادات الأحزاب: «إن حديث السلطة عن دستور توافقي هو أسلوب قديم مستهلك الغرض منه الالتفاف حول مطالب المعارضة وإفراغها من محتواها».

وأضاف البيان أن «المشهد السياسي الذي أخرجته السلطة بمناسبة ما سُمّي مراسم اليمين الدستورية يؤكد مرة أخرى صواب موقفها من الانتخابات المنظمة يوم 17 أبريل 2014.

وأعلنت التنسيقية تمسكها بعقد الندوة الوطنية للانتقال الديمقراطي التي قررت عقدها في 17 و18 مايو المقبل، ودعت إليها كل الشخصيات والقوى السياسي التي تتقاسم مع المعرضة طروحاتها وتصوراتها لإنجاز التغيير الديمقراطي في البلاد.

أمازيغ ليبيا يقاطعون مجلس النواب ويعلنون برلمان أمازيغي كبديل

عقب مقاطعتهم لإنتخابات هيأة صياغة الدستور التي أجريت في العشرين من فبراير الماضي، وكذا الإنتخابات التكميلية لذات الهيأة في شهر مارس المنصرم، أعلن أمازيغ ليبيا عن مقاطعتهم لإنتخابات مجلس النواب الليبي بداية شهر ماي الحالي عقب لقاء للفعاليات الأمازيغية بليبيا نظم بدعوة من تنسيقية توماست.

هذا وفي بيان صادر عن الملتقى الثاني للفعاليات الأمازيغية بزوارة في ليبيا بتاريخ العاشر من شهر ماي الحالي، حمل توقيع تنسيقية توماست لمؤسسات المجتمع المدني والنشطاء والمهتمين بالشأن الأمازيغي في ليبيا، أعلن هؤلاء عن مقاطعتهم لإنتخابات مجلس النواب الليبي في حالة لم تتم الإستجابة لمطالبهم، ووجهوا الدعوة للمجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا لتبني قرارهم وطالبوه بالتوجه إلى تشكيل برلمان أمازيغي.

وحسب نص البيان فأن أمازيغ ليبيا وفي إطار المراحل الانتقالية التي تمر بها البلاد والتي شهدت إقصاء معلنا للاستحقاق الأمازيغي بداية بالمجلس الانتقالي والإعلان الدستوري الصادر عنه، ومرورا بالمؤتمر العام الذي بارك وعمل على استمرار هذا الإقصاء برفضهم لتأسيس دستور توافقي يقوم على أساس التعددية، ونهاية بانعقاد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ظل تجاهل تام للمكون الأمازيغي.

ويضيف ذات البيان أنه بعد إقرار المرحلة التكميلية للسلطة التشريعية الثالثة تحت مسمى (مجلس النواب) من قبل المؤتمر العام، وتواصلا مع مشوار الحراك السلمي المدني المتحضر. عملت تنسيقية توماست على الإعداد لملتقيات استثنائية للنقاش حول هذا القرار في ظل التجاهل الذي يطال الاستحقاق الأمازيغي.

وبناء على النتائج التي خلص إليها الملتقى الأول للفعاليات الأمازيغية بمدينة نالوت بتاريخ 03 ماي 2014، والذي أكد من خلاله الحاضرين على عدم المشاركة في (مجلس النواب) إلا في حال تحقيق التعديل المطالب به في المادة الثلاثين من الإعلان الدستوري، والذي يتمثل في اعتماد آلية التوافق لعمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور حسب النص المقدم من قبل المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك أعلن أمازيغ ليبيا قرارهم بمقاطعة مجلس النواب الليبي المرتقب في حال لم يتحقق التعديل الذي يطالبون به في المادة 30 من الإعلان الدستوري والذي يتمثل في آلية التوافق لعمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور حسب النص المقدم من قبل المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، بالإضافة إلى مضاعفة عدد أعضاء المناطق الناطقة بالأمازيغية في مجلس النواب الليبي وتخصيص أعضاء للمناطق التي لم تتحصل على عضوية، على أن يكون لكل دائرة انتخابية من الدوائر التي تضم المناطق الناطقة بالأمازيغية عضو خاص بالمكون الأمازيغي وعضو للتنافس العام كحد أدنى.

وفي ختام بيانهم وجه بيان الملتقى الثاني للفعاليات الأمازيغية المجتمعون بزوارة الدعوة المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا لتبني وإعلان قرارهم، وأن يعمل على الدعوى لتأسيس برلمان أمازيغي.

حركة تحرير أزواد تؤكد في مؤتمرها حرصها على حرية وكرامة الشعب الأزاوادي

اختتم في مدينة كيدال عاصمة إقليم أزواد شمال مالي المؤتمر التشاوري الثاني للحركة الوطنية لتحرير أزواد، والذي عقد بين 28 أبريل و02 ماي بحضور أعضاء الجناح السياسي للحركة الوطنية وفي مقدمتهم بلال أغ الشريف الأمين العام للحركة، كما استضاف المؤتمر عدد من القيادات القبلية والسياسية الأزوادية يأتي كالشيخ إنتالا أغ الطاهر زعيم قبائل أضغاغ، والشيخ باب ولد سيدي المختار زعيم قبائل كنتة، والعباس أغ إنتالا الأمين العام للمجلس الأعلى لوحدة أزواد، وسيدي إبراهيم ولد سيداتي الأمين العام للحركة العربية الأزوادية بالإضافة لممثل البعثة الأممية في مالي، كما شهد المؤتمر حضور عدد من القيادات المحلية الفاعلة من مختلف قرى ومدن أزواد.

وفي افتتاح المؤتمر ألقى بلال أغ الشريف الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد كلمة أكّد خلالها تمسك الحركة بمطالبها وبطابعها الثوري، كما أشاد بالأدوار التي يلعبها الزعماء التقليديون لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفعاليات والأطر الأزوادية، وامتدح كذلك الدور الذي لعبه نساء وأطفال أزواد خلال الفترة الماضية والمتمثل في تنظيم المسيرات والمظاهرات للمطالبة بحقوق الإقليم والتنديد بالحكم المالي، كما أبدى استعداد الحركة للمشاركة في أي حوار سياسي تقتضيه المصلحة العليا لأزواد، واستعداد الحركة الوطنية لمدّ يدها لجميع الحركات التي تسعى لاستعادة الحقوق الشرعية للإقليم، كما أكّد تمسكهم بالوساطة الأممية مادامت لم تكشف عن نوايا لفرض دكتاتورية مالي، وختم حديثه بالتشديد على ضرورة توحيد كافة الأنشطة والفعاليات داخل نطاق الحركة.

وكان المؤتمر قد استعرض في أيام انعقاده عددا من المعطيات والمرئيات التي تقدم بها المشاركون، وخرج برؤية شبه موحدة كانت في مجملها داعمة لتصور الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والذي قامت بتلخيصه في النقاط التالية:

- تأكيد التزامها بتطلعات الشعب الأزوادي في الحصول على كامل حريته وكرامته.
- الأخذ بعين الاعتبار تنسيقية الحركات التي تم بحثها في روما.
- تشجيع التقارب والتوحد في سبيل تحقيق المصالح العليا للشعب الأزوادي.
- الشعور بالقلق من عدم تطبيق "اتفاقية وغادوغو".
- المطالبة بتسريع تنفيذ "اتفاقية وغادوغو" خصوصا مايتعلق بإطلاق سراح جميع المحتجزين على خلفية النزاع وبدون قيد أوشرط بمن فيهم المختطفين منذ 18 يونيو 2013.
- التأكيد على رفض جميع أشكال الإرهاب أيا كان مصدرها.
- المطالبة بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للبحث في جرائم مالي منذ 1960 بحق الشعب الأزوادي.
- المطالبة بوقف التجاوزات والاحتجازات والحبس والنهب وجميع أشكال الاضطهاد التي يقوم بها الجيش المالي.
- المطالبة بتطبيق برنامج التجميع بالتوازي مع عملية المفاوضات (الوضع السياسي).
- المطالبة بحرية التنقل للأموال والأشخاص.
- المطالبة بتشغيل الأجهزة المقترحة (لجنة التقييم والمتابعة ، اللجنة الفنية المشتركة للأمن).
- كل المطالب السابقة مضمنة في "اتفاقية وغادوغو" ويجب علي مالي أن تستجيب لها، والحركة بدورها مستعدة للمفاوضات تحت إشراف المجتمع الدولي وضمانته.

الحدث الأزوادي/أمادال بريس

الفنانة الأمازيغية زوهرة اكازو الملقبة ب «زورا تانيرت» في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

الأمازيغية هي المرجع الاساس في تكوين شخصيتي و مبادئي التي تقول بمساواة المرأة بالرجل في جميع مناحي الحياة

الحركة الامازيغية أعتبرها أمي الثانية التي علمتني كيف أنظر إلى ذاتي وهويتي الحقيقية

حاورتها : رشيدة إمرزيك

*** كيف هي بداية مشوارك الفني؟**

** بدأت بوادر عشقي للموسيقى منذ صغري، حيت كنت دائمة الغناء في البيت كنت أستمع كثيرا لكل أنواع الموسيقى ومنها الكلاسيكية على الخصوص، كنت أيضا أحافظ على الحضور لصباحية الأحد بدار الشباب بمسقط رأسي الدار البيضاء وغالبا ما يعجب اساتذة الموسيقى بصوتي و يتشبثون بحضوري ومشاركتي في الحفلات التي كانت تقيمها دار الشباب،إلا ان بدايتي الفنية كانت سنة الفين وخمسة بكلية الاداب والعلوم الانسانية حين اكتشفت وبالصدفة اطار الحركة الثقافية الأمازيغيةوانضمامي اليها كمناضلة وفكرت انا وبعض الطلبة المناضلين ان نكون مجموعة غنائية امازيغية نظرا لاهتمامنا المشترك بالموسيقى كما كانت فرصة لفرض وجودنا بالكلية امام مجموعات غنائيه اخرى تتغنى بالعربية.كونا المجموعة التي كانت تضم اربع شبان و انا كصوت رئيسي للمجموعة ،ولا اخفيكم ان المجموعة التي اطلقنا عليها اسم مجموعة تامازغا كان لها الدور الكبير في ايصال صوت الخطاب الذي كنا نحمله كمناضلين من داخل الحركة وايضا نجحنا بالتعريف بموسيقانا و الطريقة العصرية التي كنا نستعملها لإيصال صوتنا لأكبر عدد ممكن من الطلبة ،شاركنا في عدة محافل وطنية و كلما غنينا احسسنا اكثر بتعطش الجمهور الى هذا النوع من الغناء،كنا نغني لفنانين امازيغ من بينهم عموري مبارك ايدير وليد ميمون يوبا ،،،كما كانت لدينا اغاني خاصة بنا كلماتا و الحانا ،إلا ان مع مرور الوقت و لظروف خاصة ان للمجموعة ان يفترق اعضاءها ،**

*** ما دور العائلة في حياتك منذ البداية ولمشوارك الآن ؟**

** في بدايتي الفنية و ككل فتاة تخرج لمجال الغناء لا بد و ان تتعرض للرفض و الاعتراض و هذا شيء طبيعي في مجتمعنا المحافظ إلا اني و بحكم نضالي والخطاب الامازيغي الذي كنت انقله لأفراد اسرتي خاصة والدي رحمه الله كان له الفضل الكبير على مساري الفني و اقتناع اسرتي به حيت كنت اسمعهم كل ما يتغنى بالإنسانية الوجودية الهوية والعودة الى الذات ،اغاني تتغنى بأمجاد الامازيغ وحضارتهم العريقة حتى وفقت بإقناعهم بمبادئي ليقتنعوا بموهبتي ويوافقوا على خوضي للتجربة. ولا اخفيكم ان لأسرتي الدور الامثل في مساري الفني.**

*** ما مفهوم التمرد على العادات حينما تختار المرأة أن تصبح فنانة في مجتمعاتها المحافظة ؟**

** ان مفهوم التمرد بالنسبة لي مرتبط تماما بقوة شخصية المرأة الفنانة و رغبتها في كسر تلك العادات التي لا زالت في معتقدات البعض حكرا على المرأة فقط ،تلك العادات التي لم يعرفها مجتمعنا الامازيغي إلا بدخول الاسلام فمجتمعنا الامازيغي الذي كان اميسيا لم يكن يحرم صوت المرأة ومن هنا فالمرأة وحدها الجديرة بفرض مواهبها في شتى الميادين ولن يتأتى لها ذلك إلا بتحدي حقيقي للعادات و يمكن هنا ان اؤكد اني اتخذ من امازيغيتنا المرجع الاساس في تكوين شخصيتي و مبادئي التي تقول بمساواة المرأة بالرجل في جميع مناحي الحياة و حتى وقوفها على خشبة المسرح ورفع صوتها اذا كانت توجه رسائل انسانية سامية.**

*** كيف تقييمين أداء الأغنية الأمازيغية في الوقت الحالي ؟**

** في الحقيقة انا متخوفة كثيرا من مستقبل اغنيتنا الامازيغية، لان لدينا عمالقة الفن أعطو ولا زالوا يتحفوننا بإبداعاتهم إلا ان لا وجود لخلف يستطيع ان يكمل الطريق و يصل بأغنيتنا الى العالمية ،اللهم بعض المحاولات من طرف بعض المجموعات اما تتسم بالميوعة او الفلكلرة واقصد هنا بالفلكلرة السخرية من موروثنا الشعبي و تقزيمه والإساءة إليه، هذا يضر كثيرا بفننا ..وعلى سبيل الحصر هناك بعض الفنانين الشباب الذين يحملون مشعل الاغنية الأمازيغيةإلا انهم في غالب الاحيان لا تمد لهم يد المساعدة .**

*** الحركة الأمازيغية : ماذا تمثل لك هذه الحركة وكيف ترين وقعها على الساحة السياسية بالمغرب؟**

** الحركة الأمازيغيةلها الفضل الكبير علي اولا ، فبها ادركت مكامن الخلل في منظومتنا التعليمية التي كانت تقصي كل ما له علاقة بالأمازيغية،الحركة الأمازيغيةاعتبرها امي الثانية التي علمتني كيف أنظر الى ذاتي وهويتي الحقيقية وليست تلك الهوية و الثقافة الدخيلة التي لم يكن لنا يد في حياكتها بل تعلمناها من كتب تاريخ مزور درسناه دون ان نجد من يوجهنا الى التاريخ الحقيقي لتامزغا .كما ان للحركة الفضل العظيم في التغييرات التي عرفها المجتمع حيال نظرته للأمازيغية هوية و لغة فهي تعكس الارادة العامة للشعب هذه الارادة التي تعتبر مرجعا لكل السلطات لذا فإنه من اللازم أن تعكس هذه الإرادة أية ممارسة سياسية في بلادنا وهذا بالضبط ما حصل، فترسيم الأمازيغيةيؤكد مشروعية الدستور الذي يعبر عن ارادة الشعب خاصة وان هذا المطلب كان من اهم المطالب التي كانت تناضل من اجلها الحركة .**

*** ما هي الرسالة المباشرة التي تبعثها الفنانة زورا تانيرت لجمهورها عبر اغانيها؟**

** منذ ان بدأت ابرز موهبتي على ارض الواقع وأنا دائمة التشبث بكل ما هو انساني و بهموم الانسان الامازيغي لغة ثقافة و هوية كما اني اغني للأحاسيس التي تسمو بالإنسان (الحب الاخلاص الصدق...) كما اغني مواضيع من قبيل الافات الاجتماعية التي يتخبط فيها مجتمعنا (قوارب الموت ،الاعتداءات الجنسية على الأطفال ...) رسالتي واضحة ككل الشباب الذين يتطلعون للتغيير و التطور و الرقي بالعقل..**

*** الأكيد أن كل بداية صعبة، فأين تجلت الصعوبات التي اعترضتك كامرأة وما هي نوعيتها وكيف تغلبت عليها؟**

** ان كنت سأتحدث عن الصعوبات فهي كثيرة فبغض النظر عن اعتراض الاسرة الذي استطعت ان اتجاوزه فقد تعرضت كثيرا لمحاولات استغلال بعض الاشخاص لموهبتي والربح المادي على حسابي ،لكن رغبتي و طموحي للوصول لقلوب الناس والرقي بالموسيقى التي سكنت روحي منذ صغري كان حافزي لرفض كل اشكال الاستغلال كما ان رغبتي في ان اكون راضية على بدايتي الفنية كان مبدأ لا اتنازل عنه .انا اؤمن بالمثل الامازيغي القائل «اميك س اميك اسا اكشم ارام اكدور» بمعنى انه يجب على الشخص الطموح ان يمشي بخطى ثابتة للوصول لمبتغاه دون ندم...اي شخص مبدئي تكون بدايته حقا متعبة و شاقة فرفضي لأشكال الاستغلال و قلة التشجيع كان في اغلب الاحيان يصيبني بالإحباط والرغبة في التراجع عن طموحاتي و اقبار موهبتي اللهم بعض الامل الذي كان افراد اسرتي و بعض الاصدقاء يزرعه في. ان المرأة الفنانه و للأسف في مجتمعنا يجب ان تضحي بالغالي والنفيس ليسطع نجمها .**

*** كيف توفقين بين حياتك الأسرية وبين عملك الفني؟ ومادور زوجك الفنان عموري مبارك في مسارك المهني؟ وهل هو انسان متفهم لوضعيتك كفنانة؟**

** التوفيق بين الحياة الاسرية والعمل الفني صعب لكني احاول جاهدة ان ادرك وجودي فيهما معا ،وان اوفق بينهما وهنا اوجه كلمة شكر لزوجي الذي يساعدني على التوفيق بينهما ويتحمل معي المسؤوليات ،خاصة وان لدينا طفل يحتاج للرعاية و الاهتمام. أما عن دور عموري امبارك في مساري الفني فهو دور كبير جدا اقدره عليه فبصراحة تواجدي الدائم معه و عملي معه كعضو في مجموعته فسح لي المجال لإظهار موهبتي وتعرف الناس علي من خلال عدة مهرجانات وسهرات شاركت معه فيها، فهو انسان يقدر الفن ولا يحرم الساحة الفنية من أي موهبة يرى انها ستكون اضافة لفن والإبداع الامازيغي و اشهد هنا ان الشيء الوحيد الذي لم اناقشه يوما معه كزوج هي وضعيتي كفنانة لاني وجدت فيه الشخص المتفهم و الراغب اكثر مني في توجهي الفني ويشجعني على ذلك.**

*** ما هي طموحاتك في الحياة الفنية؟**

** اطمح للوصول بصوتي وغنائي الى قلوب الناس لاني اعترف ان حب الناس من يشهد بقاء الفنان او فشله،اطمح للرقي بالأغنية الأمازيغية كلمة ومضمونا ولحنا و احساسا..احلم بالعالمية ولم لا فالحلم لا يباع ولا يشترى الحلم مجاني .**

*** ما جديدك في الساحة الفنية؟**

** بعد نجاح ملحمة «نداء اركان» التي شاركت فيها و اغنية «تاروا نيمال» مع عموري امبارك و هشام ماسين ، واغنية «تيرا س وازا» مع الفنان الكبير مولاي علي شوهاد و عموري مبارك و هشام ماسين ..سجلت اغنيتين على شكل تنائي مع الفنان عموري امبارك الذي سيطرحهما في البومه الجديد ،كما اني سجلت اغنية «اغرابو» التي لحنها الفنان الشاب سعيد ايزم والتي سأطرحها قريبا على شكل single ..اما البومي فهو في طور تلحينه من طرف عموري امبارك والذي شرفتني الفنانة المقتدرة فاطمة تابعمرانت بكتابة كلماته .**

وأخيرا اشكر جريدة العالم الامازيغي لاهتمامها وتشجيعها لي شكرا جزيلا لكم.

ماجدة الرومي : تعتزم أداء أغنية أمازيغية تكريما لأمازيغ المغرب

كشفت الفنانة اللبنانية ماجدة الرومي، في تصريح أدلت به لـوسائل الأعلام على هامش إحيائها حفلا غنائيا بطنجة، أنها تفكر جديا في أداء أغنية أمازيغية، تكريما لأمازيغ المغرب واحتفاء بترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور الجديد.

ومن جانبه أفاد مدير أعمال النجمة اللبنانية خليل شكري، لـوسائل الإعلام بأن الاختيار سيقع، غالبا، على الأغنية الأمازيغية "مرحبا يا للا، مرحبا يا سيدي" للمجموعة الأمازيغية الشهيرة "أودادن"، من خلال إعادة أدائها من قبل ماجدة الرومي في حفلها المقبل بالمغرب.

وقامت ماجدة الرومي، خلال زيارتها لطنجة، بأنشطة إنسانية، على اعتبار أنها سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة، حيث رافقها طاقم إدارة أعمالها وعمدة مدينة طنجة، في زيارتها لخيرية الأطفال المتخلى عنهم وأخرى لذوي الاحتياجات الخاصة.

الدورة الخامسة من معرض نادي الأم والطفل تحت شعار « من أجل نمو متجانس وتنمية مثالية للأم والطفل»

نظم فريق "نادي الأم والطفل" طيلة أيام 9/10/11 ماي الجاري النسخة الخامسة من معرض "نادي الأم والطفل" بفندق بالاص أنفا بالدار البيضاء، تحت شعار" من أجل نمو متجانس وتنمية مثالية للأم والطفل".

وأتت هذه التظاهرة من أجل تسليط الضوء على ما يمكن تقديمه من طرف المنظمين في مجال مرافقة الأمهات خاصة بعد النجاح الكبير الذي عرفه "نادي الأمهات" من خلال الورشات التي همت التغذية الخاصة بالأطفال،وأخرى خاصة بالرضاعة الطبيعية والتوعية بأهميتها لنمو متكامل ومتجانس للأطفال، بالإضافة إلى لقاءات مفتوحة للنقاش في مختلف المجالات والتي يقوم بتنشيطها مجموعة من الخبراء على رأسهم الدكتورة آمال شباش والتي تعتبر أول طبيبة عربية متخصصة في علاج المشاكل الجنسية للأزواج والأسرة. بالإضافة إلى أطباء وأخصائيين متميزين حاولوا الإجابة عن كل تساؤلات الأمهات المستقبليات والحوامل وحتى الأزواج الرجال.

وتمحور موضوع هذه الدورة حول المرافقة في فترة الأمومة بين التدريب والطب النفسي، والتي تهتم بالتركيز حول الأيام الأولى للحمل، التصور الأول، الحياة الأولى لحياة الأم والرضيع، كيف يمكن التوفيق بين الحياة العملية والشخصية للأم. ومشاكل تأخر الإنجاب، العقم، التبني وطريقة مرافقة الأزواج الراغبين في الحصول على طفل .

كما عرف الملتقى التطرق إلى " الأمهات الأكثر انشغالا " حيث يمنح " نادي الأم والطفل " للأمهات اللواتي يردن ولوج سوق العمل مع الحفاظ على توازنهم الشخصي فرصة الاستفادة من شبكة مواكبة تلائمهن وتطلعاتهن، وتطوير خلية التدريب الخاصة بالأمهات والتي تعتبر الأولى من نوعها بالمغرب بشراكة مع مؤسسة Coach Happy .

سطوع النجم إيكيك في سماء الأغنية الأمازيغية

إيكَيكَ أي البرق، هذا هو اسم نجم جديد بدأ مسيرته الفنية حديثا. شاب ينحدر من منطقة إيغرم بالأطلس الصغير، اتخذ فن الراب كوسيلة للتعبير عن أفكاره الثورية التي تنتقد الواقع المغربي اجتماعيا و ثقافيا و لغويا، ربما هذا النوع من الأغنية سيشهد موجة شبابية أمازيغية لتميز طريقته في التعبير عن السخط على واقعنا المزري. صدر له مؤخرا ألبوم بعنوان » ملات أسن ما نكَا « الذي يعني : أخبروهم من نحن. في هذا الألبوم يعالج الفنان إيكَيكَ اشكالية الهوية بالمغرب، كما نبه الى مشكل التنمية بالبلد حيث استدل بالنقص في البنيات التحتية كالطرق مثلا حين قال » كولو إغاراسن هاتي حفان « معناه كل الطرق متآكلة. كما تحدث عن التراث المادي المهدد بالزوال كالقصبات التي يطالها النسيان حين قال » كولو إيكَيدار هاتي خلان « معناه كل القصور و القصبات التاريخية تندثر. وفي عودة الى عنوان الألبوم يبدو أن الفنان متشبع بمبادئ و أفكار الحركة الثقافية الأمازيغية، هذا يبدو جليا من خلال رغبته في التعريف بالقضية و بالهوية الأمازيغيتين المهمشتين على أرضهما. كما عرج الفنان في ألبومه على المقاومة الأمازيغية للغزاة منذ عصر المماليك الأمازيغية حين تحارب الأمازيغ مع الرومان و الفراعنة بقوله : »لاجدود إينو كَان إيركَازن، موتن كولو ف تامازغا ،محاركان د أوروومي زمانت، محاركان د فرعون نغانت « معناه أجدادنا كانوا شجعانا، استشهد جلهم من أجل تامازغا،تحاربوا مع الرومان فهزموهم، و تحاربوا مع الفراعنة فقهروهم . من هذا المنطلق يتضح أن الفنان إطلع على تاريخ المماليك الأمازيغية ، و اقتنع بما جاء في المصادر التاريخية حين تغلب الملك الأمازيغي يوغرطا على الرومان و عرض روما للبيع، ثم لما اعتلى الملك الأمازيغي شيشنق الأسرة الثانية و العشرون من حكم الفراعنة معلنا عن انتصار الأمازيغ انذاك. فيما انتقل الفنان الى الوعي العصري بالقضية الأمازيغية و ترحم على الثائر الحر الذي أنار تامازغا بأفكاره النيرة و ضحى بحياته من أجل هذه القضية العادلة و المشروعة و يتعلق الأمر برمز تيموزغا و تامازغا معتوب لونيس حين قال » بابا لونيس نتني أت إنغان، أشكو إيكَا أكَليد ن تمازغا، كادا ن واوال أغ إغزان، إسغليد تافوكت لي ياغ إحضان « معناه أبنا لونيس إغتالوه، لأنه كان أمير تامازغا، كثير من الأفكار أصاب فيها، فأشرقت شمسه المختفية . فيما انتقل فيما بعد الى ملامسة اشكالية التعريب الثقافي و فرض القومية العربية على الساكنة الأصلية لشمال افريقيا حين قال » إنبكَيون هلي أد أغ إحكَرن، أدن إ واوال نغ أد تن مضلن « معناه ضيوفنا احتقرونا، يريدون إقبار لغتنا . هذا الإحتقار يتمظهر من خلال غياب اللغة الأمازيغية في المناهج التعليمية و في الإعلام، و في الإدارات و الحياة العامة رغم وضعيتها الرسمية في الدستور الجديد. فيما لم يغفل الفنان في ألبومه اشكالية الإعتقال السياسي و الإغتيالات التي طالت نشطاء القضية الأمازيغية من مثل المعتقلين السياسيين مصطفى أوسايا و حميد أعضوش، وكذا اغتيالات من قبيل بوجمعة الهباز و عباس المسعدي حيث قال : » كولو امغناسن هاتي فتان، كرا غ أوبنيق كرا غ لقبور « يعني كل المناضلين اختفوا، بعضهم يقبع في السجون و البعض الأخر في القبور. و في اخر الألبوم انتقذ الفنان بشدة المواقف العنصرية و المعادية للأمازيغية لدى بعض المتأسلمين كالعالم الشيخ النهاري، و المقرئ أبو زيد الإدريسي حيث قال » ملات أسن ما نكَا ، إ العالم نسن الشيخ النهاري، د المقرئ نسن أبو زيد الإدريسي « معناه أخبروهم من نحن، أخبروا عالمهم الشيخ النهاري، و كذا مقرئهم أبو زيد الإدريسي. في حين حيا الفنان، الناشطين الأمازيغيين أحمد عصيد و مليكة مزان حين قال : » أيوز أ با عصيد، د أولتما مليكة مزان « معناه تحايتي للأب عصيد، و للأخت مليكة مزان .

وهذا هو رابط الأغنية : http://www.you-tube.com/watch?v=0-_Bk6wLTws

* لحسن أوباس أزايكو
طالب باحث في الدراسات الأمازيغية

شمال غرب المغرب الأمازيغي الهوية و تأثير الاخر

يعتبر البحث في أسماء الأماكن بصفة عامة عملا مركبا وشاقا. فنحن أمام علم الأعلام الجغرافية (الطبونيمية) مطالبون بعدة علمية غزيرة ،لاحتواء الاسم باعتباره ظاهرة ثقافية ، لا زالت مستمرة بمفهوم مغاير ووجه بشري جديد، او انها نهائيا ممتثلة لمعيار الانصهار.

فالأعلام الجغرافية تعد طلسما ورمزا مكتوبا بعناية ،و ملفوظا دون دراية اغلب مستعمليه الا ادا كانوا من بقايا الجماعة البشرية التي انتجته بتفاعلها مع الطبيعة . و ما ان نفككه باعتماد اللغة ،و السوسيولوجيا و تخصصات اخرى نحصل على ظاهرة ثقافية، او خاصية بشرية ،او لغة اختفت او في طور الاختفاء او نمط اقتصادي قديم ،لكن يبقى اكثر شيء هو ابراز الهوية الحقيقية لشعب معين مهما كانت اختلافاته اللغوية او العرقية .وهنا في هذا البحث سنركز شيئا ما ،عن منطقة الشمال الغربي للمغرب الذي يضم اسماء عديدة لقبائل ،و مدن و مداشر تحيلنا بصراحة الى التساؤل عن المعنى الدلالي لهذه الاسماء ،مما يجعل البحث فيها امرا شاقا و ممتعا في الوقت نفسه ،و الملاحظ ان اغلب هذه الاسماء يلفها غموض تام لأنها نطقت باللغة الامازيغية ، لكن الاشكال الكبير هو ان هذه المنطقة بالذات عرفت دخول موجات موريسكية كبيرة ،و يهود السفرديم و اخرى عربية فحصل تحول لغوي عبر مراحل تاريخية متباعدة ،و مترابطة ساهمت فيها الاضطرابات السياسية بحكم قرب المنطقة من بؤر الصراع مع المماليك الاسبانية ،و كذا الواجهتين البحريتين المفتوحتين على الاساطيل الحربية، و سفن القرصنة و سفن المطرودين و الفارين من عنف بلدان الاستقبال الاولى، و الهجرات القبلية القادمة من الصحراء الكبرى و العوامل الايكولوجية. بالتالي رغم كل هذه العناصر بقيت الاسماء كما هي عليها مع تغيير طفيف في النطق الناتج كما قلت عن سيادة دارجة غرناطة التي قدمت بها العناصر الموريسكية التي تعتبر المسؤولة عن تعريب جل قبائل الشمال الغربي ،رغم حفاظ هذه القبائل على الطابع الامازيغي، و كدا وجود قاموس لغوي امازيغي متداول الى يومنا هذا. لدلك سنكون امام قراءات عديدة للإحاطة بدلالة كل اسم واليكم بعض الاسماء ودلالاتها

- اسجن: اسم لجماعة تابعة اداريا لإقليم وزان، وهي غير بعيدة عنها وهي المعروفة باحتضان مشارفها لموسم اليهود (هيلولة) حيث التفاعل الحضاري بين الثقافة اليهودية المغربية و يهود الخارج.

والاسم في السابق ، كان يكتب في المراجع التاريخية هكذا (ازجن)وقد تم قلب الزاي سينا اذ و قع العكس فنحن نعرف مثلا ان قلب السين زايا هو شائع في اللغة الامازيغية لكن هنا و قع قلب يميز أمازيغية الشمال، و الاسم موجود في اللهجات الثلاث المشكلة للغة الامازيغية، ففي ترفيت مثلا ينطق(ازين) بقلب الجيم ياءا، و في تمازيغيت ينطق (ازكن) اي قلبت الجيم كيما، ويعني النصف اي ربما له دلالة بتقسيم زراعي او قبلي ،و عادة ما يذهب بنا الى التقسيمات القبلية خاصة الاتحاديات الكبرى.

- اغبالو اسم تحمله مجموعة من الاماكن و المداشر بشمال المغرب ،و يمتد ليشمل معظم المناطق الناطقة باللغة الامازيغية ،وجاء في صيغة المفرد و يجمع هكذا(ايغبولا)لانه من جموع التكسير ،ويعني عين الماء و يدل الاسم على التنظيم المائي الذي كان سائدا في فترة النمط الاقتصادي الزراعي الذي ساد في شمال افريقيا الامازيغية.

- امطيل تجمع سكني بين تطوان و شفشاون، و نجد الاسم ايضا في مجال دكالة ،و الاسم امازيغي محض جاء حرف(الطاء) فيه نتيجة ادغام حصل بتلاقي حرفي(الضاد)اذ في الاصل يجب ان يكون هكذا (امضْل) و لازال ينطق في الريف هكذا (امضل) محافظا على صوت (الضاد)لكن في النطق المصمودي(ينطق امطل)و يدخل في القاعدة ذكرتها سالفا ،ويعني المدفن او المقبرة في كافة التنويعات الامازيغية .

- بني مكادة هو اسم لاحد الاحياء بمدينة طنجة ،و منذ القراءة الاولى نجد الاسم مركب من (بني) وهي كلمة عربية و (مكادة)التي كتبت مهذبة بالعربية بإضافة التاء المربوطة فالاسم الاول يكفي للتعريف بذاته انه عربي صرف و متداول في اغلب مناطق المغرب فماذا تعني كلمة مكادة ؟

اكيد ان هذه الكلمة أمازيغية صرفة ،و في الاصل كانت تنطق (تيمكاد) و الاسم لازال موجودا في الجزائر، و يحمل اسم مدينة امازيغية نسبت للرومان. و تكتب (تيمقاد) او (تيمجاد) وفي المغرب لازالت محافظة على جذرها الامازيغي و ان طالها التحريف و تعني الفتى العازب .

- تامودا موقع مدينة امازيغية قبل دخول الرومان اليها، سكنها الامازيغ المصامدة و اطلالها اليوم قرب مدينة تطوان المسورة في ارض شبه منبسطة .وبتحليل اسمها نجدها تنحدر من الجذر الامازيغي(امود) الذي يعني الحب او البذور، و يدل على نمط الانتاج الاقتصادي الزراعي الذي مارسه الامازيغ الى جانب الوافدين الاوائل من اليهود الذين دفعتهم صعوبة تضاريس فلسطين الكثيرة الجبال الى الهجرة و منهم من هاجر من اجل التجارة ايضا.

- طنجة مدينة مغربية ،و عاصمة موريطانيا الطنجية تناولتها الكتابات التاريخية خاصة اللاتينية بأسماء عديدة مثل(تنجيس)و قد احيط تفسير اسمها بروايات بعيدة شيئا ما عن الدقة، من بينها الرواية التي تقول بان النبي موسى عليه السلام اثناء ابحاره بعد الطوفان، اراد البحث عن يابسة ترسو عليها السفينة و من فيها فارسل طائرا يكتشف ما وراء البحر، فرجع و قدماه بهما طين فقال (طين جاء)لكن هذه الرواية غير صحيحة بتاتا ،لان السفينة عثر عليها بعيدا جدا عن خليج طنجة، و حتى و ان وصل اليها تبقى رواية مغلوطة ،لان النبي كان يتكلم اللغة العبرية ،فاسم طنجة هو اسم امازيغي مركب من (تن) اي المكان و(ايجي) اي الحافة اي المكان الموجود على الحافة و فعلا فالمدينة بنيت على حافة البحر .

كانت هذه بعض الدراسات التي توخينا من خلالها رفع بعض اللبس عن التسميات الامازيغية، و ظروف التأثير المتبادل مع عوامل اخرى. و الملاحظ اننا كنا ولو بقليل من المعرفة امام مصطلحات يصعب اعطاء حكم نهائي الا باستعمال عدة علمية مهمة، ما دامت التسميات كثيرة حيث لا زال الانكباب على دراستها رهن العمل، و المحايثة و غنية من حيث الحمولة اللغوية الثقافية.

* عبدالعاليم عشقي

الشعر الأمازيغي بأيت حديدو

بوسع المرء أن يتساءل و ذلك قصد أن يعرف مكان أيت حديدو أولا، و وأن يتساءل على السياق الذي جاء فيه الشعر الأمازيغي ثانيا، و بوسعنا جميعا أن نتساءل كأمازيغيين ما الغرض من الشعر الأمازيغي؟.

أبادر وأجيب بلا أدنى شك وذلك قدر المستطاع على هذه التساؤلات، و نتمنى أن نكون قد وفقنا في خدمة ذلك. يحيل مصطلح و كلمة أيت حديدو إلى تلك الرقعة الجغرافية المتشكلة من ثلاثة قبائل التي هي أيت جرهور و أيت يعزة ثم أيت براهيم، وللإشارة فإن أيت حديدو يقع في الأطلس الكبير، بل أكثر من ذلك إنه يقع في إقليم ميدلت حاليا.

يجب الإعتراف أولا وقبل كل شيء بأن الشعر الأمازيغي ساهم و بشكل جلي في إغناء الهوية المغربية بشكل عام، و إغناء الهوية الأمازيغية على وجه الخصوص. من المهم جدا التذكير بأن الشعر المشار إليه آنفا يوضف إبان المعارك ضد المستعمر و ذلك غرض تحريض الناس للدفاع عن أراضيهم و جل ثرواتهم و كذا دفاعهم عن كرامتهم التي أراد المستعمر أن يسلبها منهم إن لم نقل أنها استنزفت. كما أنه يوظف أيضا أثناء انتهاء إتمام مهام المتعلقة بالمحاصل الزراعية؛ بمعنى أن الشعر يستعمل بعد جني كل الموارد، تلك هي إذن وقته أي اللحظة التي تكون خالية من العمل، حيث يجد الشاعر {أمدياز} الوقت الملائم لذلك.

إن أيت حديدو المشار إليه سالفا يزخر بعدة شعراء من هذا القبيل وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك الشاعر موحى أوعلي (خنجو) المشهور و المعروف بأيت حديدو، وحري بالإشارة بأن أوهنا لديه عدة قصائد شعرية أمازيغية، بالإضافة إلى الشاعر حمو أوخلا و لوسيور اللذان يتوفران على قصائد أمازيغية ، هذا دون أن ننسى باسو أجبور الذي يتوفر على عدة مؤلفات تمشي في هذا المسار الذي ذكرناه سالفا وغيرهم كثير من الشعراء (إمديازن) الذين لا يسعني أن أذكرهم فمعذرة منهم جميعا.

كل هؤلاء ينظمون قصائدهم الشعرية الأمازيغية طبعا انطلاقا من وضعهم المعيشي، ومنهم من تجاوز ذلك، ومنهم من وظف الشعر الأمازيغي للحديث عن أشهر المعارك بالمنطقة و خير نموذج هنا مو قصيدة حمو أوخلا الذي عرف بمعركة أيت يعقوب الشهيرة و معركة بادو...وهلم جرا.

ما يحز في أنفسنا هو لا أحد يهتم بهذا الشعر الأمازيغي بأيت حديدو و أينما وجد، لا المعهد و لا حتى الجمعية التي تدعي اهتمامها بهذا الشعر لا يهتمون بالشعراء وبشعرهم و الصورة اتضحت من أيت حديدو و اتضحت من أماكن أخرى، ومن لم يع هذا عليه إعادة الإستماع إلى هذا و بطريقة كاريكاتورية كي يستوعب هذا جيدا.

إنني مدين بالشكر و الإمتنان لهؤلاء الشعراء جميعهم، و من هذه اللحظة أشير إلى أن الحقيقة المؤلمة التي أصبحت توجعنا اليوم هو محاولة تمييع هذا الشعر الزاخر بمعاني ذو حمولة و وزن في الثقافة الأمازيغية.

* محمد أوركو
طالب جامعي بمكناس

ماهي الحصيلة والتطورات التي عرفتها اللغة والثقافة الامازيغية في عهد الحكومة الحالية ؟

* بازغ لحسن

نرصد خلال هدا المقال التطورات والحصيلة التي عرفتها اللغة والثقافة الامازيغية في عهد الحكومة الحالية ‘بسلبياتها وايجابياتها ‘وهي حصيلة هزيلة خيبت أمال واتنظارات الناشطين الأمازيغيين الدين كانوا يطمحون أن يشكل الدستور الجديد وتعيين الحكومة رافعة للمطالب الامازيغية.

فمند تشكيل الحكومة الحالية إلى اليوم ‘وقوفا على حصيلة عملها في مجال الشأن الامازيغي ‘تم تسجيل بعض إشكال التمييز ضد الامازيغية التي مازالت قائمة .

فالحكومة حسب المتتبعين تقاعست عن الوفاء ببعض وعودها بخصوص الامازيغية رغم وجود الدستور الجديد الذي يعترف برسمية الامازيغية ‘والدي يعتبره نشطاء الحركة الامازيغية مكسبا مهما‘وخاصة لدى مختلف الوزارات المعنية بموضوع إعادة الاعتبار للبعد الامازيغي‘مثل وزارة التربية الوطنية والاتصال وهي وزارات تعاملت بكثير من اللامبالاة مع توصيات وبرامج المعهد الملكي للثقافة الامازيغية ‘متملصة من تطبيق مضامين الاتفاقيات التي تربطها معه .كما يسجل الباحثون والمهتمون في الشأن الامازيغي كذلك المواقف الايجابية لبعض الأحزاب المشكلة للحكومة والتي غيرت مواقفها السابقة ‘حيت تمكنت من التعامل مع المطالب الامازيغية بصفة بطيئة .ولو أن هدا غير كاف.

وفيما يلي رصد للأوضاع والتطورات والحصيلة التي عرفتها أو بقيت عليها الامازيغية .

1- التعليم :تم إدخال الامازيغية الى المنظومة التربوية منذ 2003 ‘وهو حدث مهم متميز ‘كما تم إصدار بعض الكتب والمقررات المدرسية ‘إضافة إلى مجموعة من الحوامل البيداغوجية .لكن سياسة التدريس في شموليتها لاتزال تكرس سياسة اللهجنة والجهوية ‘وكدا التراجع الحاصل في بعض النيابات عن التدريس وهو ماوقع مؤخرا بسحب تكليف العديد من اساتدة الامازيغية المتخصصين من تدريس هده المادة وتكليفهم بتدريس مواد أخرى. كل هدا يجعل هدا التدريس لايستجيب للمعايير العلمية التربوية ولا يضمن تكافؤ الفرص وتوحيد المكتسبات لجميع التلاميذ في كل المدارس المغربية، بالإضافة إلى:

-توقيف الدورات التكوينية المستمرة لفائدة الاساتدة المكلفين بتدريس الامازيغية .....

-قلة اطر المراقبة التربوية الخاصين باللغة الامازيغية ,الدار البيضاء 11 نيابة مفتش مكلف واحد أحيل مؤخرا على التقاعد .

التصريحات العنصرية اتجاه الأمازيغ من طرف بعض المسئولين التربويين.

2- الإعلام : رغم وجود قناة أمازيغية ‘لازالت لم ترقى للغاية المنشودة من نقص الموارد البشرية والدعم اللازم .

إقصاء الجرائد الامازيغية من الدعم المالي الذي يخصص لبعض الصحف. ضيق الحيز الزمني المخصص للأخبار الامازيغية في القناتين التلفزيتين "15دقائق فقط" مقارنة مع لغات البث الأخرى .

استمرار التعامل مع الامازيغية بالمنطق الفلكلوري في وسائل الإعلام الرسمية.

3- الحق في التمتع بالشخصية القانونية :

فيما يخص تسمية الأسماء الامازيغية ‘تمت استجابة بعض أقسام الحالة المدنية ببعض الجماعات والمقاطعات لبعض الطلبات على الصعيد الوطني ‘في ظل القانون الجديد إلا أن مع الأسف الشديد هناك تصرفات حسب مزاجية بعض الموظفين والمؤسسات المعنية ‘حيت لازالت تمنع الأسماء الامازيغية ويحرم العديد من الآباء من تسجيل أبنائهم بالأسماء التي يرغبونها .

4- الحق في التنظيم وتأسيس الجمعيات :

مازالت العديد من الهيئات الامازيغية تعاني الحصار والمنع القانوني ‘حيت ترفض وزارة الداخلية تمكينها من حقها في الحصول على وصل الإيداع للمفاتها القانونية "الحزب الديمقراطي الامازيغي واغلب فروعه ".

5- الحقوق المرتبطة بالأرض :

استمرار سياسة نزع الأراضي وتدمير البيئة الامازيغية عبر إنشاء محميات الخنزير الذي دمر الأرض والإنسان بأغلب مناطق الجنوب ‘ترامي بعض مصالح الدولة "المياه والغابات "على أراض السكان والجماعات الأصلية بالعديد من المناطق المغربية"خنيفرة-مريرت-اكادير-تزنيت-تكانت".

6- الحق في الحياة والعيش الكريم :

استمرار في سياسة تهميش المناطق والجهات الامازيغية وانعدام بنية تحتية كفيلة بفك العزلة عنها‘عكس مايروج له الإعلام الرسمي .لازال ضحايا الكارثة الوبائية "انفكوا"يعانون .

التجاهل التام لمأساة الكادحين الامازيغ بمناطق "تغدوين"ووفاة العديد من الأطفال والشيوخ والنساء بالجوع والبرد.

ZoneBleueDDB

2014 ماي 31 السبت

الجيل الرابع N°1 في المغرب

3G+ أسرع وأقوى

اشتر الآن مودم 3G+ من اتصالات المغرب واستمتع بسرعة تدفق تصل إلى 14,4 mb/s وبسرعة تحميل تصل إلى 7,2mb/s ابتداء من 199 درهم فقط. عرض محدود في الزمان والمكان، لفترة محدودة فقط. التفاصيل في الوكالات التجارية لاتصالات المغرب.

اتصالات المغرب

4369-ANP 25,X36 Amazigh vector.indd 1 15/05/14 15:10